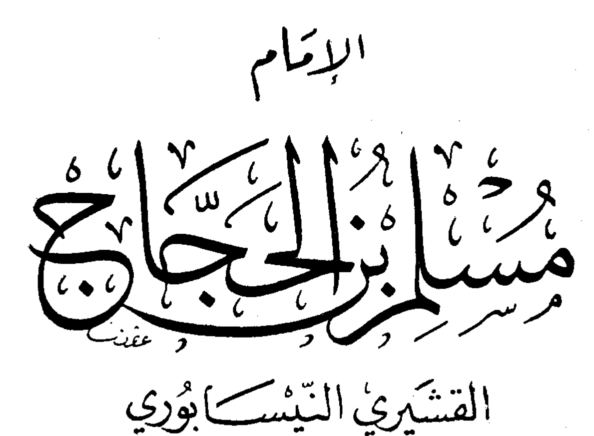
أعلامنا

٢



حياته وصحيحه

محمود فاخوري
ماجستير في الآداب

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

هَذِهِ السِلْسِلَة

لكل أمة أعلامها الذين بهم تزهو وتفخر ، وعظماؤها الذين بذكراهم تخطر وتختال ، لأنهم خلَّدوا أمتهم برائع فعالهم ، وحميد سيرهم .

وصفحات تاريخنا ملأى بما يرفع الهامات شموخاً ، ويسمو بأمجادنا إلى الثريا ، فقد حفلت تلك الصفحات الناصعة بآداب وعلوم خدمت الإنسانية ، وحضارة شادها أسلافنا الذين ندين لهم بالفضل ، وتحني الأمم جباهها إجلالاً لذكراهم .

وقد أُتيح لبعض أولئك الأعلام الأمجاد من يزيح عن مآثرهم حجاب النسيان أو الإهمال .. ولكن ما تزال هناك فئات كثيرة لم يقيض لها من يبرزها إلى عالم الترجمة والتأريخ ، فبقيت أخبارها متناثرة في بطون الكتب ، تنتظر من يعرضها للقراء عرضاً يناسب مكانتها ، ويجمع في ذلك بين الماضي بحقائقه وعِبَره ، وبين الحاضر بحداثته وتطلعه نحو مستقبل أفضل .

وهذا ما حدانا إلى أن نعتزم إصدار سلسلة دورية تعرّف بأبرز الأعلام الذين لمعت أسماؤهم في تراثنا وحضارتنا ، ولا سيما أولئك الذين لا تزال المكتبة العربية خالية من كتب خاصة بهم ، تجمع سيرهم مفصلة، وأخبارهم متكاملة ، في مختلف الميادين : من علم ، وأدب ، وتاريخ ، وشعر ،

وتصـوف ، وفلسفـة ... إلخ .

وقد صدر الكتاب الأول من سلسلة « أعلامنا » هذه عن (صلاح الدين الأيوبي) للأستاذ عبد الله علوان ، وها هو ذا الكتاب الثاني عن الإمام مسلم ابن الحجاج القشيري النيسابوري ، صاحب « الصحيح » الذي يعدّ أحد أركان كتب الحديث بعد صحيح البخاري ... وقد تناول فيه الأستاذ محمود فاخوري جزاه الله خيراً الكلام مفصلاً عن حياة الإمام مسلم ، كما استوفى البحث في صحيحه ... وهو أول كتاب يظهر في هذا الموضوع ، إذ لا نعلم أحداً خصّ « مسلماً » بكتاب مستقل حتى اليوم .

أما الكتاب القادم فنأمل أن يكون عن الشاعر الفارس (أبي محجن الثقفي) للأستاذ محمود فاخوري ، الذي فصّل الكلام عن حياة ذلك الصحابي البطل ، وحقق ديوانه معتمداً على عدة مخطوطات .

وإنا لنرجو أن نكون عند حسن ظن القراء الأكارم ، في أن نقدم إليهم دائماً الجديد من أعلامنا في كل ميدان من ميادين الثقافة والفكر .

والله من وراء القصد

الناشر

إهداء

إليك يا أخي عبد القادر !

إلى روحك الزكية الطاهرة في عليائها ...

أرفع هذا الكتاب ، وأنا أضم جوانحي على جرح ما تزال تنكؤه ذكراك ...

لقد اختارك الله إلى جواره ، وفارقتنا وشيكاً ، بعد أن كدت تقطف ثمار دراستك اليانعة ، وتأهبت لما أعددت نفسك له ، فعاجلك القدر ، وطوى معك ما بنيت من أماني وآمال ، فكان فقدك قذاة على العين ، وكمداً في الفؤاد .

وهب الله لك - يا أخي - من لدنه رحمة ، وسلام عليك يوم ولدت ، ويوم متّ ، ويوم تبعث حياً !...

محمود

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

هذا بحث جديد في موضوعه ومنهجه ، قصدت فيه إلى التعريف بعَلَم من أعلام الحديث ، صاحب ثاني كتابين صحيحين بعد كتاب الله العزيز ، وإلى النعريف بصحيحه الذي نال شهرة واسعة .

وعمدُ هذا البحث : تأريخ حياة الإمام مسلم بن الحجاج أولاً ، ودراسة صحيحه وتتبع منهجه فيه ثانياً . ومما يؤسف له أن المصادر التي بين أيدينا لا تلبي حاجتنا في معرفة تفاصيل حياة هذا الإمام على الوجه الأكمل ، وإنما تمنحنا لمحات بسيطة هي أشبه بالخطوط العامة التي لا تُغني في رسم الصورة الكاملة . وقد استقصيت ما تضمنته بطون تلك الكتب ، مطبوعة ومخطوطة : وعرضت لحياة الإمام مسلم من خلال ما سجلته لنا على قلته ، وحاولت أن أقيم من هذا القليل بنياناً متواضعاً ، علّه ينير لنا شيئاً من حياة هذا ارجل العظيم الذي خلده صحيحه أكثر مما خلدته الكتب الأخرى ، عس أن تكشف الأيام عن مصادر أخرى يكون فيها ما يجلي لنا بعض الغموض ، وإن كنت أعتقد أنها لن تعطينا شيئاً ينقع الغلة ويطفىء الصدى[1] .

---

(١) ذلك ما قلته سنة١٩٥٨ حين كان أصل الكتاب رسالة جامعية ، ولم أكن يومئذ إخال لدي من المراجع الجديدةتنويلاً . وبقي هذا القول صحيحاً حتى اليوم ، فها هي ذي عشرون عاماً =

على أنني خصصت « الصحيح » بأوفى نصيب ، وضممت دراستي الشخصية إلى ما حوته كتب الحديث ، واستطعت بذلك أن أقدم إلى القارىء صورة تفصيلية جلية لهذا الكتاب القيم .

كما أنني مهدت لهذا البحث بدراسة موجزة لتطور تدوين الحديث النبوي منذ عصر النبي ﷺ إلى عصر الإمام مسلم ، متتبعاً الخطوات التي سار فيها هذا التدوين . وهي مقدمة لا غنى عنها في إقامة بنيان ما نحن بسببه .

ولابد أن أشير هنا إلى أنني أقتصر في بناء هذا البحث على ما تجمَّع لدي من حقائق استخلصتها من مختلف الكتب ، وأنني لم أخض ـ وأنا أدرس الصحيح ـ فيما ليس لي به علم ، أو فيما ليس من حقي أن أخوض فيه ، وبقيت هنالك فكرة تراودني دائماً ، هي أنني أجول في حلبة لست من فرسانها ، وماذا عسى أن تفعل بضاعتي المزجاة في هذا السبيل ؟!

وأنا لا أزعم أن هذا الموضوع قد بلغ نهايته من الكمال والتمحيص ، وحسبي أن أكون قد مهدت الطريق إلى ذلك ، وجمعت ما تشتت من أخبار مسلم ، وما تبعثر عن صحيحه ، وعرّفت بهما خير تعريف . فإن نال هذا البحث قبولاً فتلك طلبتي وأمنيتي ، وإن كانت هناك نواحٍ لم تستكمل ، أو

عبرت ، وأنا في أثنائها أتتبع هذا الموضوع لأغني مادة الكتاب بما يؤلف أو يحق من كتب ، وما يقع بين يديّ من مخطوطات ... فإذا ذلك كله لا يغني من البحث شيئاً كنت أرجوه وآمله . ولم يظهر كذلك ـ فيما أعلم ـ كتاب خاص عن مسلم بن الحجاج يتناول ماتناولته من حياته وصحيحه . على أن الأيام مع ذلك حبلى بالعجائب ، ولا يدرى ما تلد ...

زلّة من قلم ، فإنما يشفع لذلك حسن النية وبذل الجهد الصادق . ومُبلغ نفس عُذرَها مثل مُنجِح .

والله الهادي إلى سواء السبيل .

حلب : ٤ من رمضان ١٣٩٨ هـ
٨ من آب ١٩٧٨ م

محمود فاخوري

الفهارس العامة

الفصل الأول

مَراحل تَدوين الحديثِ حَتّى عَصْر الإمَام مُسْلِم

إن الحديث النبوي ذو منزلة كبيرة في نفوس المسلمين ، لأنه أصل من أصول الشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم ، فإن كثيراً من آيات القرآن جاءت مجملة أو مطلقة ، أو عامة ، فجاء الحديث النبوي فبيّنها ، أو قيدها ، أو خصصها . وكذلك كانت تعرض للرسول عليه السلام حوادث وأمور ، فكان القرآن ينزل في ذلك أحياناً ، وقد لا ينزل ، وحينئذ يأتي دور الحديث في التشريع والفصل في القضايا المعروضة .

أضف إلى ذلك أن الحديث ديوان واسع من دواوين اللغة العربية في علومها المختلفة ، حفظ لنا ثروة وافرة منها ، وكان له أثر عظيم في تطور الفكر الإسلامي ، وطبع الأدب العربي بطابع معين ، وفي صياغة أخبارنا الأدبية ورواياتنا في الشعر والنثر والخطب والقصص وغير ذلك .

وناحية ثالثة : هي أن الحديث النبوي مرآة صادقة لعصر النبي عليه السلام ، فهو يعبّر عن حياته ، ومكارم أخلاقه ، وإرشاده أصحابه إلى مجتمع مثالي يقوم على الحق والخير والجمال ، وتراه يرسم للفرد الصفات التي تجعله صالحاً نافعاً منتجاً ، ويشرّع للأسرة الأحكام التي تكفل استقرارها واطمئنانها ، وينظم للمجتمع الإسلامي علاقاته بالمجتمعات الأخرى في عصر النبوة وبعده ...

لهذا كله ، لا عجب إذا حظي الحديث بعناية المسلمين على شكلٍ لم تعرفه الأمم الأخرى في تدوين آثار أنبيائها وعظمائها . وكانوا يعدّون الاشتغال بالحديث من أجلّ العلوم ، وشغفوا بذلك شغفاً شديداً ملك عليهم مشاعرهم وأفئدتهم ، حتى قال أحدهم :

لم أسْمُ في طلب الحديث لسُمعةٍ
أو لاجتماع قديمِهِ وحديثهِ
لكنْ إذا فات المحبَّ لقاءُ من
يهوى ، تعلّل باستماع حديثه[1]

وكانوا يتحملون المشاقّ في طلبه ، ويسافرون من مصر إلى آخر ، ويقطعون المهامِه والمفاوز شرقاً وغرباً في طلب حديث واحد ليسمعوه من راويه ، وأصبحت الرحلة في طلب العلم ـ ولاسيما الحديث ـ من الأعمال التي يحرصون عليها ، وكيف لا يُغرمون بالحديث وهم يسمعون قوله عليه الصلاة والسلام : (من جاءه أجلُه وهو يطلب علماً ليُحيي به الإسلام لم تفضله النبيون إلا بدرجة) وقوله : (إذا جاء الموت طالب العلم وهو على تلك الحال مات شهيداً)[2] .

فكان أحدهم لا يبالي بما يلقاه من صعاب وعقاب ، حتى إن بعضهم باع خشب بيته في طلب العلم[3] ، وهم مع ذلك فرحون مغتبطون ، ولسان

---

(١) الرسالة المستطرفة ، ص ٣ .
(٢) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٩٥ ، ٩٦ .
(٣) المصدر نفسه ١ : ٩٧ .

حال أحدهم يقول :

يلــومُ عليّ أن رُحتُ للعِلم طـــالبــاً
أجمّـع من عنـــد الرواة فُنــونـــه
فيـــا لائمي دعني أغـــالي بقيمتي
فقيمــة كلّ النـــاس مــا يُحسنــونـــه

فلا غرو - بعـد هـذا - إذا أدهشنـا مـا خلّفـوه من آثـار جليلـة في علـوم الحديث تجلّت فيها جهودهم الجبارة ، فحفظوا لنـا هـذا التراث العظيم الـذي يعد بحق من مفاخر هذه الأمة ، وأوصلوه إلينا صافياً نقيـاً ، سـالمـاً من كل شائبة .

هذا ، وقد مرَّ تدوين الحديث بعدة مراحل رأيت أن أعرض لها في هـذا الفصل ، لنكون على علم بالخطوات التي سار فيها هذا التدوين منـذ نشأتـه إلى عصر الإمام مسلم ، إذ قام علم الحـديث في القرن الثـالـث منتصبـاً كالطود الشامخ منتهياً إلى غايته من الحفظ والإتقان .

القرن الهجري الأول :

تطلــق كلمــة « الحــديث » على مـــا ورد عن النبي ﷺ من الأقــوال والأفعال ، والتقارير والأحوال ، والسِّير والأيام ، حتى الحركات والسكنـات في اليقظة والمنام[١] .

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ٣ .

وبعد عصر النبي ﷺ ضُم إلى الحديث ما ورد عن الصحابة أيضاً ، فكان من الأخبار عن رسول الله وصحابته : « الحديث » وقد تُرادِفُها كلمة « السنّة » أيضاً .

ولم يكن تدوين الحديث شائعاً في عصر النبوة ، لأن الصحابة كانوا منصرفين إلى تلقي القرآن وحفظه . حتى إن بعض العلماء ذهبوا إلى أن الرسول نفسه لم يكن يسمح بتدوين ما يقوله من الحديث ، كما أن آخرين ذهبوا إلى أنه سمح بذلك . ويعتمد الفريق الأول على ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : (لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليمْحُه ، وحدِّثوا عني ولا حرج ، ومن كذب عليَّ - متعمداً - فليتبوّأ مقعده من النار)[١] .

أما الفريق الآخر فيحتج بما رواه البخاري في صحيحه أن النبي ﷺ خطب الناس عام فتح مكة عندما قَتلت خزاعةُ رجلاً من بني ليث ، وبعد أن أنهى خطبته قام رجل من أهل اليمن وقال :« اكتبْ لي يا رسول الله» فقال رسول الله ﷺ :« اكتبوا لأبي فلان »- يعني الخطبة -. ويدعى هذا الرجل «أبا شاه »[٢] .

وقد تأوّل العلماء هذين الحديثين المتعارضين ، وحاولوا أن يوفقوا

---

(١) صحيح مسلم ٨ : ٢٢٩ .

(٢) انظر فتح الباري (باب كتابة العلم) ١٨٣ ، ١٨٤ .وانظر جامع بيان العلم ١ : ٧٠ (باب ذكر الرخصة في كتاب العلم) .

بينهما ، وإليك ما ذكروه من احتمالات وتوجيهات :

١ - فقد قيل : إن النهي خاصّ بوقت نزول القرآن ، خشية الْتباسه بالحديث ، والإذن في غيره .

٢ - وذهب بعضهم إلى أن المراد هو النهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة ، لأنهم كانوا يسمعون تأويل الآية ، فربما كتبوه معها ، فنُهوا عن ذلك لخوف الاشتباه .

٣ - وقيل إن النهي كان أول الإسلام لأن الصحابة كانوا حديثي عهد بالقرآن ، فخِيفَ أن يختلط الوحي الذي يُتلى ، بالوحي الذي لا يُتلى ، ثم أُذن في كتابة الحديث ، وحينئذ يكون النهي منسوخاً .

٤ - وقيل : لعل النبي ﷺ أذن بالكتابة لمن خِيفَ نسيانه ، دون من وثِقَ بحفظه ، مخافة الاتكال على الكتابة .

٥ - ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد في النهي ، ووقفه عليه ، قاله البخاري وغيره . وهذا غير جيد ، فإن الحديث صحيح[1] .

والجواب الصحيح أن النهي منسوخ ، وأنه كان في أول الأمر حين خيف اشتغالهم عن القرآن ، وحين خيف اختلاط غير القرآن بالقرآن ، وأن

(١) انظر هذه الاحتمالات والتوجيهات في : علوم الحديث (١٦٩) ، التقريب (٢١) ، زاد المعاد (٢ : ١٨٢) ، التدريب (١٥٠ ، ١٥١) ، الباعث الحثيث (١٤٨) ، فتح الباري (١ : ١٨٥)

حديث أبي شاه كان في أواخر حياة النبي عليه الصلاة والسلام[١] . فإن مقابل الحديث الواحد الذي روي في النهي ، أحاديث وأقوال أخرى تعضد السماح بكتابة الحديث ، وكل الآراء والتوجيهات السابقة تعترف بأن كتابة الحديث كانت موجودة في عصر النبوة ، وإليك حججاً وبراهين أخرى تثبت وجود تدوين الحديث في زمن الرسول الكريم وإذنه بذلك[٢] .

١ ـ قوله عليه السلام : « قيّدوا العلم بالكتاب »[٣] .

٢ ـ وقد كتب الرسول لعمرو بن حزام ـ عامله على اليمن ـ وغيره كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن[٤] .

٣ ـ وكثيراً ما احتاج النبي إلى أن يكاتب عماله في أنحاء جزيرة العرب يبلغهم أوامره ، وكذلك كتبوا إليه وسألوه أشياء أخرى في معضلات الحوادث فأجابهم بالكتابة[٥] .

٤ ـ قال عبد الله بن عمرو بن العاص : قلت يا رسول الله : أكتب كل

---

(١) أحمد محمد شاكر الباعث الحثيث : ١٤٩) .

(٢) من أراد الاطلاع على المزيد من ذلك ، فليرجع إلى : الوثائق السياسية (لمحمد حميد الله) ومقدمة (صحيفة همام بن منبه) للمؤلف نفسه ، و (جامع بيان العلم) ١ : ٧٠ ـ ٧٧ (باب ذكر الرخصة في كتاب العلم) .

(٣) رواه ابن عبد البر بإسناده في جامع بيان العلم ١ : ٧٢ . وقد عزا هذا القول نفسه في مكان آخر إلى ابن عباس ، وعمر بن الخطاب . وقال السيوطي في التدريب : رواه الحاكم وغيره من حديث أنس وغيره موقوفاً .

(٤) جامع بيان العلم ١ : ٧١ وصحيفة همام بن منبه ١٣ .

(٥) صحيفة همام بن منبه ١٣ .

ما أسمع ؟ قال : نعم . قلت : في الرضا والغضب ؟ قال : نعم ، فإني لا أقول في ذلك إلا حقاً[١] .

فعبد الله هذا كان يكتب الحديث ، وكان مما كتبه أيضاً صحيفة تسمى « الصحيفة الصادقة » « وهي التي رواها حفيده عمرو بن شعيب عن أبيه عنه . وهي من أصح الأحاديث ، ... والأئمة الأربعة وغيرهم احتجّوا بها »[٢] . ولعلها أصدق وثيقة تثبت كتابة الحديث في العهد النبوي ، ولكنها لم تصل إلينا .

٥ - ولما قدم وفد « تجيب » على النبي ﷺ سألوه أشياء « فكتب لهم بها »[٣] .

٦ - وكذلك لما قدم عليه وفد « غامد » سنة عشرٍ وأقرّوا له بالإسلام « كتب لهم كتاباً فيه شرائع من شرائع الإسلام »[٤] .

٧ - ما كتبه الرسول من رسائل إلى هرقل وكسرى والمقوقس والنجاشي وغيرهم .

٨ - وكان رجل من الأنصار يسمع الحديث من الرسول ولا يحفظه ، فشكا إليه ذلك فقال : « استعن بيمينك » وأومأ بيده إلى الخط

---

(١) جامع بيان العلم ١ : ٧١ .

(٢) زاد المعاد ٢ : ١٨٣ .

(٣) زاد المعاد ٣ : ٤٦ .

(٤) زاد المعاد ٣ : ٥٤ .

« أي اكتب ما تسمعه »[١] .

٩ ـ قال رافع بن خديج : قلت : يا رسول الله ، إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها ؟ قال : « اكتبوا ولا حرج »[٢] .

هذه أمثلة لم أقصد فيها الحصر ، يُستدل منها على أن الرسول كان يسمح بكتابة حديثه ، أو يأمر بها ، أو أن الصحابة كانوا لا يجدون في ذلك حرجاً في حياته . ولكن ذلك كان فردياً وضمن نطاق محدود ، وعلى فترات مختلفة ، ولم يوضع له نظام خاص كالذي وُضِعَ لكتابة القرآن ، ويعود ذلك إلى صعوبة تدوين كل ما صدر عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وإلى أن السواد الأعظم من المسلمين لم يكونوا ليستطيعوا الكتابة ، وإلى صعوبة إيجاد أدوات الكتابة وما تستلزمه . يضاف إلى هذا أن الرسول كان بين ظهراني الصحابة فهم يستطيعون الرجوع إليه في كل وقت ، فكانوا يعتمدون في الحفظ على ذاكرتهم في أغلب الأحيان .

☆ ☆ ☆

فإذا انتقلنا إلى عصر الصحابة ـ ولاسيا الخلفاء الراشدين ـ وكبار التابعين ، وجدنا الآراء تتشعب في الحث على كتابة الحديث ، أو النهي عنها ، أو كراهتها ، أو الإقلال منها . ويظهر أن ذلك تجاوز النهي عن تدوين الحديث إلى النهي عن كثرة الرواية ، فهذا الخليفة الفاروق يقول

---

(١) التدريب : ١٥٠ .

(٢) التدريب : ١٥٠ .

لفريق من الصحابة وقد خرجوا يريدون العراق : « إنكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدوي النحل ، فلا تصدّوهم بالأحاديث فتشغلوهم . جوّدوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ »[١] .

بل كان بعض الصحابة إذا سمع حديثاً عن رسول الله طلب دليلاً على صحة ما يُروى وتشدّد في ذلك ، كما فعل عمر مع أبي موسى الأشعري عندما روى له حديث الاستئذان ، فقال عمر : « أقم عليه البيّنة وإلا أوجعتك »[٢] . ولم يعط أبو بكر الجَدَّة السّدسَ إلا بعد أن شهد المغيرة بن شعبة ومحمد بن سلمة أن الرسول أعطاها السدس . وكان يُحَلِّف من حدّثه بحديث عن رسول الله ﷺ[٣] .

ولما دخل زيد بن ثابت على معاوية ، سأله عن حديث ، فأمر إنساناً أن يكتبه ، فقال له زيد : « إن رسول الله ﷺ أمرنا ألا نكتب شيئاً من حديثه » فمحاه[٤] .

ومع كل هذا ، فقد كان هناك فريق يرى إباحة الكتابة ، ويجد الباحث روايات كثيرة تدل على أنهم كتبوا الأحاديث بأيديهم ، أو أملوها على تلامذتهم ، أو حثّوا على كتابتها ، وإليك بعضاً من ذلك :

---

(١) فجر الإسلام ١ : ٢٥١ .

(٢) صحيح مسلم ٦ : ١٧٧ .

(٣) فجر الإسلام ١ : ٢٥١ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٦٣ .

١ ـ قال معين : أخرج إليّ عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتاباً ، وحلف لي أنه خط أبيه[١] .

٢ ـ وكان أنس بن مالك يقول لبنيه : « يا بَنيّ قيدوا العلم بالكتاب »[٢] ، وقد حدثه مرة أحدهم بحديثٍ ، قال أنس : « فأعجبني هذا الحديث فقلت لابني : اكتبه ، فكتبه »[٣] .

٣ ـ والتقى بعضهم بأبي اليسر ـ صاحب رسول الله ـ « ومعه غلام له ، معه ضِمامة من صحف »[٤] .

٤ ـ سأل أبو جحيفة علياً : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فَهْم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة . فقال : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : « العقل ـ أي الدية ـ ، وفكاك الأسير ، ولا يُقتل مسلم بكافر »[٥] .

٥ ـ وكتب نجدة بن عامر الحنفي ـ أحد رؤساء الخوارج ـ إلى ابن عباس يسأله عن مسائل خمس ، فكتب له ابن عباس ما سأل عنه[٦] .

---

(١) جامع بيان العلم ١ : ٧٢ (معين : كذا في الأصل ، ولم نقف له على ترجمة) .

(٢) جامع بيان العلم ١ : ٧٣ .

(٣) صحيح مسلم ١ : ٤٥ .

(٤) صحيح مسلم ٨ : ٢٣١ .

(٥) فتح الباري ١ : ١٨٢ (باب كتاب العلم) .

(٦) صحيح مسلم ٥ : ١٩٧ .

٦ - وقد وصل إلينا مما كُتب في ذلك العصر « صحيفة همّام بن منبّه » المُتوَفى سنة ١٠١ هـ ، وهي أثر فريد حفظه لنا همّام عن أستاذه أبي هريرة وحفظته الأجيال من بعدها ، وهو أقدم تدوين في الحديث النبوي ، وقد نقل ابن حنبل في مسنده (٢ : ٣١٢ ـ ٣١٩) هذه الصحيفة ، ونقل البخاري ومسلم عدداً كثيراً من أحاديثها في صحيحيهما ، في أبواب شتى ، وهي تحوي (١٣٨ حديثاً) ، ونشرها للمرة الثانية محمد حميد الله عام ١٣٧٢هـ معتمداً على مخطوطتيْ برلين ودمشق ، والثانية أقدمهما وتعود إلى القرن السادس للهجرة .

من كل ما سبق نعلم أنه كانت هناك محاولات في تدوين الحديث ، ولكنها شخصية بحتة ومحدودة أيضاً وإن كانت أكثر انتشاراً مما كان عليه الأمر في عصر النبوة ، ولم تجر أية محاولة رسمية في هذا السبيل ، وإنما كان جل اعتماد القوم على الرواية والحفظ .

القرن الهجري الثاني :

فإذا أشرفنا على رأس المائة الثانية ، فأول ما يطرق سمعَنا اسم الخليفة عمر بن عبد العزيز يتردد فيما نحن بسبيله . ويظهر أنه قد شعر بحاجة الناس إلى معرفة شيء مما روي عن الرسول ﷺ ، بعد أن كاد العهد يبعد بهم عنه ، فعرضتْ له فكرة تدوين الحديث ، حرصاً على ألا تضيع هذه الثروة ، فإذا به يقوم ببعض المحاولات في ذلك :

١ ـ فقد كتب إلى ابن شهاب الزهري المدني ـ عالم الحجاز والشام (١٢٤هـ) ـ ، يأمره بتدوين حديث رسول الله ﷺ ، فدوّن له في ذلك كتاباً . وهي أول محاولة « رسمية » في ذلك . قال ابن شهاب : « لم يدوّن هذا العلم أحد قبل تدويني »[١] .

٢ ـ وكتب أيضاً إلى عامله وقاضيه على المدينة أبي بكر بن حزم الأنصاري التابعي جملته المشهورة : « انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فإني خفت دَروس العلم وذهاب العلماء ولا يُقبل إلا حديث النبي ﷺ ... »[٢] ، وأوصاه أن يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وهما من تلاميذ عائشة ومن أعلم الناس بحديثها ، ولكن عمر توفي قبل أن يبعث إليه أبو بكر بما كتبه[٣] .

٣ ـ كما كان عمر نفسه قد كتب بمثل ذلك إلى عماله في أمهات المدن الإسلامية وإلى أهل الآفاق ، وأمرهم بالنظر في حديث رسول الله ﷺ وجمعه[٤] .

ولما صارت الخلافة إلى هشام بن عبد الملك « أقام كاتبين يكتبان عن

---

(١) الرسالة المستطرفة ٤ . وانظر جامع بيان العلم ١ : ٧٦ حيث يصرح ابن شهاب بأن عمر بعث إلى كل أرض دفتراً مما كتبه .

(٢) فتح الباري (كتاب العلم) باب كيف يقبض العلم ، ١ : ١٧٤ .

(٣) انظر الرسالة المستطرفة ص ٤ ، ومفتاح السنة ص ٢٠ .

(٤) الرسالة المستطرفة ص ٤ ومفتاح السنة ص ٢٠ .

الزهري ، فأقاما سنة يكتبان عنه »[١] وعاودت الفكرة أيضاً أبا جعفر المنصور ولكنا لم نر أثراً لذلك[٢] .

ثم شاع التدوين في منتصف القرن الثاني ، فكانت هناك محاولات شخصية قام بها بعض العلماء لمّا كثر وضع الحديث . وممن سبق إلى التصنيف في ذلك : ابن جريج بمكة ، وابن إسحاق ومالك بالمدينة ، والربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة ، وسفيان الثوري بالكوفة ، والأوزاعي بالشام ، وهُشيم بواسط ، ومعمر بن راشد باليمن ، وجرير بن عبد الحميد بالري ، وعبد الله ابن المبارك بخراسان . وكلهم في عصر واحد[٣] .

ويعتبر موطأ مالك أهم مجموعات الحديث في القرن الثاني ، ولكنه كتاب فقه أكثر منه كتاب حديث ، فلم يكن تدوين الحديث فيه غاية في حد ذاته ، وإنما كان ذلك لدعم استنباط الأحكام الفقهية .

وهناك أئمة كثيرون غير هؤلاء صنفوا في الحديث أيضاً يضيق المقام عن ذكرهم ، وقد تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال منها .

ولعل القارىء لاحظ أن تدوين الحديث في هذا القرن قد امتدّ إلى

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٧٧ وفيه : « شهاب بن عبد الملك » ولا شك أن الصواب « هشام » وقد بقي ابن شهاب إلى زمن هشام بن عبد الملك .

(٢) فجر الإسلام ١ : ٢٦٥ .

(٣) انظر مقدمة فتح الباري ٤ ، والتدريب ٢٤ ، ٢٥ .

أقطار وأمصار مختلفة ، مع امتـداد هـذا القرن ، وازداد الاهتمام بـه ، ويعود ذلـك إلى بُعـد النـاس عن عهـد النبي ﷺ وصحـابتـه ، وانتشـار الـوضـع في الحديث ، ونشوء علم الفقه ، فأصبحت الحاجة ماسـة إلى المزيـد من الأحكام والأقوال المأثورة . ومن هنا تميز جمع الحديث غالباً في هذا القرن ـ ولاسيا في النصف الثاني منه ـ بـاختلاطـه بـأقوال الصحـابـة وفتـاوى التـابعين ، وكان يُمزج فيها الصحيح بغيره ، فيدوّن كل عالم ما وصل إليه ولكنـه لا يستقصي كل مـا رُوي في ذلـك . وكـذلـك لم يعـد هنـاك من يكره أو يمنـع كتـابـة الحديث ، بعـد أن أجمع المسلمون على تسويغ ذلـك وإبـاحتـه[1] ، ولئن كان هناك من يقول :

إذا لم تكن حـافظـاً واعيـاً فجمعُـك للكُتْب لا ينفـع
أأحضُر بـالجهـل في مجلسٍ وعلْميَ في الكتب مستودعُ

ومن يقول أيضاً :

علمي معي ، حيثمـا يـمّمت أحملـه
بطني وعـاءٌ لـه ، لا بطنُ صنـدوق
إن كنت في البيت كان العِلم فيـه معي
أو كنت في السوق كان العِلم في السوق[2]

إن ذلـك ـ مع مـا فيـه من صواب وحق ـ لم يؤثر في اتجـاه العلمـاء نحـو

---

(١) التدريب ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ١ : ٦٨ .

التدوين ، فحفظوا لنا ما استطاعوا إليه سبيلاً ، ومهدوا الطريق لمن جاء بعدهم ، ولولا ذلك لضاع قسم كبير من تراثنا الثمين .

القرن الهجري الثالث :

وفيه نصل إلى العصر الذهبي للحديث ، جمعاً وتدويناً وحفظاً وضبطاً . ففي هذا القرن نضج علم الحديث وتمّ تكوينه ، واستقل عن الفقه ، وتفرعت عنه علوم أخرى ، وأقام جهابذة هذا العلم الأسس القوية المتينة التي اعتمد عليها مَن بعدهم ، فكان ذلك العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم .

وقد كان الحديث المنسوب إلى النبي قد غزرت مادته ، وأخذ الناس يستبيحون وضع الحديث ، فكثرت الأحاديث الموضوعة كثرة مزعجة ـ بالإضافة إلى القرنين السابقين ـ وسال الوادي حتى طَمَّ على القَريّ[١] ، ولاسيما أنه قد دخل في الإسلام عناصر كثيرة من الأمم الأخرى ، وكان منهم من لم يتجاوز إيمانهم حناجرهم[٢] . فروّعت هذه الفوضى في الحديث عن رسول الله جماعة من العلماء الصادقين ، فنهضوا لتنقية الحديث مما ألم به ، وتمييز جيده من رديئه ، وسلكوا في ذلك طرقاً مختلفة ، فطالبوا بإسناد الحديث ـ أي تعيين رواته ـ وأخذوا ينقدون

---

(١) طمَّ : غمر وطغى . والقريّ : مجرى الماء من التلاع .

(٢) انظر ـ في الوضع وأسبابه ـ فجر الإسلام ١ : ٢٥٢ ـ ٢٥٨ ، ورسالة المدخل في أصول الحديث للحاكم ١٧ ـ ٣٦ .

الرجال فيجرّحون بعضاً ويعدّلون بعضاً ... ووضعوا لذلك كله أصولاً ومبادىء فصّلوا القول فيها ، لا مجال لذكرها هنا ونحن نكتب عن تدوين الحديث باختصار وإيجاز .

أما تأليف كتب الحديث نفسها فقد انتشر في هذا العصر ، بعد أن تيسرت وسائل الكتابة ، واتصل العرب والمسلمون بالأمم الأخرى ، فزادت خبرتهم ، وتوسعت آفاقهم . وبعد أن كان الحديث يُجمع ممزوجاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، أُفرد في هذا العصر بالجمع والتأليف في كتاب واحد يحوي حديث رسول الله ﷺ فحسب[١] . وإذا تتبعنا ما أُلِّف في هذا العصر وجدنا ـ بعد الاستقراء ـ أن هناك أربع طرق عامة سُلكت في جمع الحديث والتأليف فيه :

١ ـ التأليف على المسانيد :

وذلك أن يُجمع ما رواه كل صحابي عن رسول الله ﷺ من الأحاديث ، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة ، وتُجعل على حدة وإن اختلفت موضوعاتها . فيذكرون مسند أبي بكر مثلاً ويثبتون فيه ما يريدون روايته عنه ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد آخر ، على هذا النسق في كتاب واحد ، ولهم في ترتيبها طرق مختلفة[٢] . وأول من صنف في ذلك من كانوا في مطلع القرن الثالث كعبيد الله بن موسى العبيسي

---

(١) مفتاح السنة ٢٨ .

(٢) انظر كشف الظنون ٦٣٨ ، ومفتاح السنة ٢٩ .

الكوفي ، ومسدّد بن مُسرهَد البصري ، ثم اقتفى غيرهم آثارهم كأحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه إلخ ...[١] وقيل إن الإمام مسلماً صنف مسنداً كبيراً على الصحابة لم يتمّ[٢] .

٢ ـ التأليف على الأبواب :

فتُجمع الأحاديث بحسب الموضوعات والأبواب . فإن كان الحديث يتعلق بالصلاة مثلاً ذُكر في باب الصلاة ، وإن كان يتعلق بالزكاة ذُكر في باب الزكاة ... وقد سلك هذه الطريقة في القرن الثاني مالك في « موطَّئه » . وممن صنف على هذه الطريقة في القرن الثالث : البخاري ومسلم في صحيحيهما ، واقتدى بهما غيرهما . وأهل هذه الطريقة منهم من تقيد بالصحيح ليس غير ، كالشيخين ـ البخاري ومسلم ـ ومنهم من لم يتقيد بذلك كباقي أصحاب الكتب الستة : أبي داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه[٣] .

٣ ـ الجمع بين الطريقتين السابقتين :

وصاحب هذه الطريقة بقي بن مَخْلَد القرطبي (٢٧٢ هـ) الذي ألف « المسند الكبير » فرتبه على أسماء الصحابة أولاً ، ثم رتب حديث كل

---

(١) انظر إرشاد الساري ١ : ١٥ ، والتدريب ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ .

(٣) إرشاد الساري ١ : ١٥ .

صاحب على أبواب الفقه ، فهو مسند ومصنف[١] .

٤ ـ التصنيف على العلل .

وهـو من أعلى المراتب في تصنيف الحـديث ، وذلـك بـأن يُجمـع في كل حديث طرقـه واختلاف الرواة فيـه ، فـإن معرفـة العلل من أجلّ أنواع علم الحـديث ، وبهـا يظهر إرســال بعض مــا عُـدّ متصـلاً ، أو وقف مــا ظُن مرفوعـاً ، أو غير ذلـك من الأمور المهمـة[٢] . واتبع الـذين صنفوا في العلـل طريقتين :

أ ـ منهم من رتب كتابه على الأبواب : كابن حاتم . وهو أحسن لسهولـة تناوله .

ب ـ ومنهم من رتب كتابه على المسانيـد : كالحـافـظ يعقوب بن شيبـة البصري (٢٦٢ هـ) ، فإنه ألف مسنـداً معللاً ، غير أنـه لم يتمّ ، ولو تمّ لكان في نحو مائتي مجلد . ويقال إنه كان في منزلـه أربعون لحـافـاً أعـدّهـا لمن كان عنده من الورّاقين الذين يبيضون المسند[٣] .

هــذا إلى أن فريقــاً من المحـدّثين كان يفرد بـالجمــع والتــأليف بعض الأبـواب ، كما فعـل البخـاري في (بـاب رفـع اليـدين في الصلاة) . كما أن

---

(١) انظر الباعث الحثيث ٢١٠ ، ومفتاح السنة ٣١ .

(٢) إرشاد الساري ١ : ١٥ .

(٣) مفتاح السنة ٣٠ .

بعضهم كان يجمع حديث شيوخ مخصوصين ، كالإسماعيلي الذي جمع الأحاديث التي رواها الأعمش[١] ، وكما فعل الإمام مسلم في (حديث عمرو ابن شعيب) .

☆ ☆ ☆

وكان المحدّثون يعتمدون في جمع الحديث وتدوينه وتلقّيه على شيوخ كثيرين في مختلف الأقطار ، لذلك كثرت الرحلات والأسفار في طلب الحديث بعد أن كانت محدودة قبل هذا العصر ، ونستطيع أن نتصور مقدار ما كانوا يلاقونه من صعاب ، إذا تصورنا قلة الراحلة ، وعدم توفر المال اللازم ، مع بُعد الأقطار والبلاد بعضها عن بعض ، والصبر على الأسفار المنهكة الطويلة في حر الهاجرة أو في وحشة الليل ، وهم يتلذذون بهذا الإجهاد ، وبينما يكون أحدهم في العراق ، إذا هو يتوجه تلقاء الحجاز ، وإذا كان في الحجاز يمم وجهه شطر الشام أو مصر أو غيرها ، وكانت أقطار مصر ، والشام ، والحجاز ، والعراق ، وخراسان ، هي المراكز التي تشع بعلم الحديث وهي التي خرّجت العدد الأكبر من المحدّثين .

وكان أحدهم يرحل من مدينة إلى أخرى طلباً لحديث واحد يحقق فيه ، فانظر إلى ما فعله « مؤمَّل بن إسماعيل » حين سمع بحديث أبيّ بن كعب في فضل سور القرآن سورة سورة ، قال مؤمَّل : « حدثني شيخ بهذا

(١) مفتاح السنة ٣١ .

الحديث ، فقلت للشيخ : من حدّثك ؟ فقال : حدّثني رجل بالمدائن ، وهو حيّ . فصرت إليه فقلت : من حدّثك ؟ فقال : حدثني شيخ بواسط وهو حيّ ، فصرت إليه فقال : حدّثني شيخ بالبصرة ، فصرت إليه ، فقال : حدثني شيخ بعبادان . فصرت إليه ، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ ، فقال : هذا الشيخ حدثني . فقلت : يا شيخ من حدّثك ؟ قال : لم يحدّثني أحد ، ولكننا رأينا الناس قد رغبوا عن القرآن فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم إلى القرآن[١] .

ولا ننسى أن نشير إلى أن الاهتمام بالحديث قد زها في الأندلس أيضاً ، وكانت دراسته موضع العناية البالغة ، وكان المحدّثون المغاربة يسافرون إلى المشرق أيضاً . وممن اشتهر هناك : محمد بن وضّاح بن بَزيع (٢٨٧ هـ) وقد سمع في الأمصار (١٧٥) رجلاً ، ما بين بغداديين ، ومكيين ، وشاميين ، ومصريين ، وقرويين[٢] . وكذلك بقيّ ابن مَخْلَد القرطبي الذي مر بنا سابقاً ، صاحب « المسند الكبير » ، وقد رحل إلى المشرق وسمع عدداً عظيماً من الشيوخ في مكة والمدينة ومصر ودمشق وبغداد وغيرها من مراكز العلم ، وسمع من أحمد بن حنبل أيضاً[٣] .

وهكذا نرى مدى الجهد الذي قام به علماء الحديث في المشرق والمغرب

---

(١) شرح العراقي على علوم الحديث ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) تاريخ الفكر الأندلسي ٣٩٤ .

(٣) المرجع نفسه ٣٩٤ ، ٤٠٧ .

لتدوين الحديث وجمعه وضبطه ، ومعالجة الرواة ومعرفة صدقهم وأمانتهم في النقل واتصال الأسانيد .

وقد تلقت الأمة بالقبول ستة كتب في الحديث ظهرت في هذا العصر وهي :

صحيح البخاري (٢٥٦هـ) وصحيح مسلم (٢٦١هـ) وسنن أبي داود (٢٥٧هـ) وجامع الترمذي (٢٧٨هـ) وسنن النسائي (٣٠٣هـ) ، وأضاف إليها بعضهم مسند ابن حنبل (٢٤١ هـ) .



الفصل الثاني

مُسلم بن الحجاج

عصره :

عاش مسلم بن الحجاج في القرن الهجري الثالث إلى العقد السادس منه . وقد كان هذا القرن حاسماً في تاريخ الفكر الإسلامي ، كان عصراً نشيطاً نيّراً ، ازدهرت فيه الثقافة العربية ازدهاراً قوياً ، ونمت العلوم واستعر الفكر ، ووضعت أشهر الكتب في مختلف المعارف ، وفيه لمعت شخصيات فذة ، ونبغ مفكرون عظماء ، وعلماء مشهورون في مختلف البقاع العربية والإسلامية :

فهو عصر يحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وإسحاق بن راهويه ، وابن حنبل ، والبخاري ، وابن ماجه ، والترمذي ، وأبي داود وغيرهم في الحديث .

وهو عصر ابن سعد ، والبلاذري ، والطبري في التاريخ .

وهو عصر أبي حنيفة الدِينَوري ، وابن قتيبة ، والجاحظ ، وابن دريد ، والمبرد ، وثعلب ، وابن السكّيت ، والمازني في العلم واللغة والأدب والنحو .

وهو عصر كثير غير هؤلاء من الأعلام في كل علم وفن ، وفي كل صقع من أصقاع العروبة والإسلام .

ولئن لم تكن الأقطار الإسلامية تدين كلها لخليفة واحد،فإن الصلات لم تنقطع بين أهل تلك البلاد ، على تباعدهم فيا بينهم ، ولم يؤثر في صلاتهم اتساع أطراف الأقاليم ، التي امتدت إلى حدود الهند والصين شرقاً ، وإلى المغرب الأقصى (مراكش) غرباً .

فأما الخلفاء العباسيون الذين عاصرهم الإمام مسلم فهم تسعة خلفاء حكموا بين سنتي (١٩٨-٢٧٩ هـ) = (٨١٣ ـ ٨٩٢ م) وهم : المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، والمتوكل ، والمنتصر ، والمستعين ، والمعتز ، والمهتدي ، والمعتمد .

وأما الإمارات او الدول المستقلة عن العباسيين ـ اسماً أو فعلاً ـ فالذي يهمّنا منها : الدولة الطاهرية في خراسان ومؤسسها القائد طاهر بن الحسين ، الذي ولاه المأمون خراسان سنة (٢٠٥ هـ) وكل البلاد الواقعة شرقيّ بغداد ، فجعل « مرو » عاصمة ولايته ، واستقل هناك ، وتتابع على الحكم جماعة من أهل بيته دانوا للخلافة اسمياً ، ووسعوا نطاق ولايتهم حتى حدود الهند ، ونقلوا قاعدتهم إلى « نيسابور » مسقط رأس مسلم بن الحجاج ، وظلت لهم السلطة حتى سنة ٢٥٩ هـ / ٨٧٢ م حين أزاحهم الصفاريون[١] .

في هذا العصر ، وفي هذه الفترة التي لمحت إليها عاش الإمام مسلم .

---

(١) تاريخ العرب ـ فليب حتي ٢ : ٥٥٤ .

مولده ونسبه ونشأته :

هو أبو الحسين مسلم بن الحجّاج بن مسلم بن ورد بن كرشان ، وهو عربي صليبةً ، ينتمي إلى قبيلة بني قُشير ، ونَيسابوري موطناً [١] .

فأما تاريخ ولادته : فقد أجمعوا على أنه ولد بعد المائتين ، ولكنهم اختلفوا في تحديد السنة التي ولد فيها ، فقيل : سنة (٢٠٤هـ = ٨١٩ م) وقيل : سنة (٢٠٦ هـ = ٨٢١ م)[٢] .

أما القول بأنَّ مسلماً ولد سنة (٢٠٤ هـ) فلم أر من ذكر ذلك سوى الذهبي في تذكرة الحافظ[٣] وابن حجر في تهذيب التهذيب[٤] والسيوطي في التدريب ، وهو قول مرجوح .

والصحيح ـ فيما أرى ـ أن ولادة مسلم كانت سنة (٢٠٦ هـ) ، لأن أول من ذكر ذلك ابن خلكان وهو على كل حال أقرب عهداً بمسلم ممن ترجموا له . أضف إلى ذلك أن ابن خلكان يصرح بأنه نقل ذلك عن ابن الصلاح ، وهذا أيضاً نقله من كتاب « علماء الأمصار » للحاكم النيسابوري الذي عاش في

---

(١) انظر شذرات الذهب ٢ : ١٤٤ ، وتهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٦ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٥٢٧ ، وشرح صحيح مسلم للنووي ١ : ١٠ .

(٢) ذهب صاحب ترجمة مسلم في دائرة المعارف الإسلامية إلى أنه ولد سنة ٢٠٢ أو ٢٠٦ . والقول الأول يعتمد على الظن ، ولم يذكره سوى ابن خلكان ٢ : ٥٢٧ في معرض الشك ، ثم صرّح بأنه تبين له أن الصحيح ٢٠٦ هـ .

(٣) ج ٢ : ١٥٠ : والذهبي من علماء القرن الهجري الثامن .

(٤) ج ١٠ : ١٢٧ : وابن حجر من علماء القرن الهجري التاسع .

القرن الرابع الهجري (٣٢١ ـ ٤٠٥ هـ) .

وكانت ولادة مسلم في خلافة المأمون . ولابد أن نذكر هنا أن بني طاهر كانوا قد حكموا خراسان ـ ومن مدنها نَيسابور ـ منذ سنة (٢٠٥ هـ =٨٢٠م) حكماً فعلياً وإن كانوا تابعين للعباسيين في ظاهر الأمر .

وكانت نيسابور ـ حيث ولد مسلم ـ مدينة مشهورة ، وقد أوجز ياقوت في وصفها ووفّى حين قال : « وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة ، معدن الفضلاء ، ومنبع العلماء ، لم أر فيما طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها »[١] ومن أسمائها « أبر شهر » . وقد أخرجت عدداً لا يحصى من أئمة العلم ، وقال فيها بعضهم :

ليس في الأرض مثل نَيسابور بلدٌ طيّب وربّ غفور[٢]

ولا ندري شيئاً عن نشأة مسلم وطلبه للعلم ، لأن ما بين أيدينا من المصادر لا يشير إلى ذلك البتة .والذي نظنه أن مسلماً قرأ القرآن في صِغَرِه ،وحَفِظَه ـكما كانت عادة أهل ذلك العصر ـ وأنه تلقى العلم على أبيه الحجاج وغيره من علماء نيسابور .ويظهر أن أباه كان من أئمة العلم ، فإن ابن عساكر يروي عن محمد بن عبد الوهاب الفراء تلميذ مسلم قوله :« وكان أبوه الحجاج بن مسلم من مشيخة أبي ».[٣]

(١ ، ٢) معجم البلدان مادة « نيسابور » .

(٣) تاريخ دمشق ـ مخطوط دار الكتب الظاهرية : المجلد ١٦ الورقة ٢٣٦ . وذكر ذلك أيضاً ابن حجر في تهذيب التهذيب .

إلا أن هناك عبارات وردت في تذكرة الحفاظ قد تلقي شيئاً من الضوء على ما نحن فيه ، وهي قول الذهبي :« وأول سماع مسلم سنة ثماني عشرة ومائتين »[١] ونحن نعلم أن المقصود بالسماع سماع الحديث ، أي أن مسلماً بدأ بطلب الحديث وسماعه وعمره اثنتا عشرة سنة ، ومن البديهي أن يكون ذلك بعد حفظه القرآن . وبهذا قد تهيأت له البيئة الصالحة والجو الطيب ، فتوجه هذه الوجهة المثلى منذ طفولته ، إلى جانب تلقيه ما يحتاج إليه من علوم العربية .

ويذكر صاحب كشف الظنون أن مسلماً كان شافعي المذهب ، إلا أن السبكي لم يترجم له في « طبقات الشافعية » على الرغم من توسعه في الاستقصاء ،ولا ندري لذلك سبباً .أما وجود ترجمة لمسلم في كتاب (طبقات الحنابلة) فلا يعني أنه كان حنبلي المذهب ؛لأن هذا الكتاب فيه ذكر لكبار العلماء من أصحاب ابن حنبل من كل مذهب .

ونحن نجهل ماذا فعل مسلم بعد أن اكتفى بما تلقاه من العلم في نيسابور وكيف أمضى شبابه :هل تزوج ؟وإن كان ذلك فهل كان له أولاد ؟وهل تدل كنيته «أبو الحسين» على أن له ولداً يدعى «حسين»؟ كل هذه أسئلة لا نجد لها جواباً صريحاً يزيل ما في ذلك من لبس. والذي أرجحه أن مسلماً قد تزوج ورزق ولداً اسمه الحسين ـ إن لم يكن رزق أولاداً آخرين ـ ومَن أولى من المحدّثين بتلبية دعوة الرسول ﷺ المسلمين إلى الزواج وحضهم عليه في

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢ : ١٥٠ .

أحاديث كثيرة ؟!

أضف إلى ذلك ما يرويه الخطيب البغدادي من أنه عقد لمسلم « مجلس للمذاكرة ، فذُكر له حديث لم يعرفه ، فانصرف إلى منزله وأوقد السراج وقال لمن في الدار : لا يدخلن أحد منكم هذا البيت ، فقيل له: أهديتْ لنا سلّة فيها تمر. فقال: قدموها إليَّ ، فقدموها إليه...»[١] . ومما يجدر ذكره أن هذه الحادثة جرت في أواخر حياة مسلم أو قُبيل وفاته على الأصح ، فلا شك أن سكان الدار كان معظمهم - إن لم يكونوا كلهم - يشكلون أسرته المؤلفة من زوجته وأبنائه وبناته .

وقد نتساءل : هل كان مسلم يمتهن حرفة إلى جانب طلبه العلم؟ وهنا نجد الجواب صريحاً يقيناً : لقد كان بزّازاً[٢] « وكان صاحب تجارة بخان بحمس بنيسابور وله أملاك وثروة »[٣] . وإذن يحق لنا أن نقول إن مسلماً كان من ذوي الغنى واليسار في حياته المادية ، مما ساعده على أن يتوفر على طلب العلم وسماع الحديث إلى جانب عمله ومهنته ، وأن يسافر ويرحل في طلب الحديث من الأساتذة الشيوخ الذين تناثروا في مختلف الأمصار والأصقاع ، التي كانت تعجّ بالمتضلعين من كل علم وفنّ .

---

(١) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠٣ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ . والبزّاز : بائع البَزّ ، أي الثياب ، أو متاع البيت من الثياب ونحوها .

(٣) شذرات الذهب ٢ : ١٤٥ .

رحلاته وأسفاره وشيوخه :

لقد قام مسلم برحلات كثيرة إلى مختلف البلدان (العراق ، والحجاز ، والشام ، ومصر) في سبيل طلب الحديث ولقاء الشيوخ ، وكان هذا اللقاء ضرورياً للتمكن من علوم الحديث ولأن « حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً »[١] . ولعل مسلماً لم يرحل إلا بعد أن اكتملت فتوته ، وصلب عوده ، ونضج علمه شيئاً ، واستنفد ما في بلدته وما لدى علمائها . ثم إن الرحلة ـ كما مرّ بنا ـ كانت من لوازم طلب الحديث وسماعه ، وكانت الرحلات عامة في بلاد الإسلام لا يستأثر بها غني دون فقير ، بل كانت من نصيب كل طالب للعلم راغب فيه متى وجد رغيفاً يتزود به ، أما الراحلة فقلما يبالون بها إذا آنسوا من أنفسهم قوة وجَلَداً ، ولعل في قول حجاج بن الشاعر[٢] خير مثال على هذا :

« جمعت لي أمي مائة رغيف فجعلتها في جراب ، وانحدرت إلى (شَبَابة)[٣] بالمدائن ، فأقمت ببابه مائة يوم ، كل يوم أجيء برغيف فأغمسه

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٤١ .

(٢) هو حجاج بن يوسف بن حجّاج الثقفي . قيل له ابن الشاعر لأن أباه كان شاعراً وصحب أبا نواس وأخذ عنه . وأما ابنه حجاج فأحد أئمة الحديث الثقات ، وروى عنه مسلم في صحيحه عدداً من الأحاديث ، وكذلك أبو داود ، وأبو يعلى ، وبقيّ بن مَخْلَد ، وآخرون . توفي سنة ٢٥٩ هـ . (طبقات الحفاظ ٢٤٤) .

(٣) وهو شَبابة بن سَوّار ، محدّث ثقة ، أخذ عنه ابن حنبل وكثيرون . أصله من خراسان ، سكن المدائن وأقام مدة ببغداد ، وتوفي بمكة . سنة ٢٠٦ هـ .

في دجلة فآكله ، فلما نفدتْ خرجت »[١] .

فلا عجب أن يكون مسلم من الرحالين في طلب الحديث إلى أئمة الأقطار والبلدان ، وأن يلقى عدداً كبيراً من الشيوخ والمحدّثين ، وأن يحضر مجالس العلم ، وقد تهيأ له المال والنفقات اللازمة لذلك :

١ ـ فقد تنقل في مدن خراسان وسمع قتيبة بن سعيد ، ويحي بن يحي النيسابوري ، وإسحاق بن راهويه ، وبشر بن الحاكم .

٢ ـ وسمع في الريّ : محمد بن مهران الجمال ، وإبراهيم بن موسى الفراء ، وزُنيجاً[٢] (وهو لقب الحافظ أبي غسان ، محمد بن عمرو الرازي) .

٣ ـ ورحل إلى العراق (بغداد ، الكوفة ، البصرة) ، وهناك سمع أحمد ابن حنبل ، وعبيد الله القواريري ، وخلف بن هشام البزار (٢٢٩ هـ) ، وعبد الله بن عون الخراز ، وسُريج بن يونس ، وسعيد بن محمد الحرمي ، وعبد الله بن مسلمبن مسلمة القعنبي ، وأبا الربيع الزهراني ، وعمر ابن حفص بن غياث ، وأبا غسان مالك بن إسماعيل ، وأحمد بن عبد الله ابن يونس .

٤ ـ وذهب إلى الشام ، وسمع هناك محمد بن خالد السكسكي ، والوليد ابن مسلم .

---

(١) طبقات الحنابلة ١٠٦ .

(٢) في تهذيب النووي « ربيح » وهوتصحيف . انظر المشتبه للذهبي ٣٠٧ .

٥ ـ ورحل إلى الحجاز (المدينة ، مكة) ، وهناك سمع إسماعيل بن أبي أويس (٢٢٧ هـ) وأبا مصعب الزهري ، وسعيد بن منصور ، ومحمد بن يحيي ابن أبي عمر ، وعبد الجبار بن العلاء .

٦ ـ وسافر أيضاً إلى مصر ، وسمع هناك من محمد بن رمح ، وعيسى بن حماد ، وحرملة بن يحي ... إلخ[١] .

ونحن لا نعلم متى بدأ مسلم رحلاته هذه ، وأيها كانت قبل الأخرى ، ويظهر أن هذه الأسفار لم تكن منتظمة فقد يأتي إلى مدينة ما غير مرة ، وقد يسافر كلما عنّ له ذلك ويعود إلى بلده فيحدّث به ويحضر مجالس العلم ، فقد قيل مثلاً إنه « قدم بغداد غير مرة ، وحدّث بها ، وإنّ آخر قدومه بغداد كان في سنة تسع وخمسين ومائتين »[٢] ، كما قيل أيضاً إنه حج سنة عشرين ومائتين فلقي القعنبي وطبقته[٣] » أفتكون هذه الرحلة هي الوحيدة ـ وعمره أربع عشرة سنة ـ أم تلتها رحلات أخرى ؟... وكل هذا يأتي عرضاً خلال الكلام عن حديث أو راوٍ ، كما في شرح النووي مثلاً حيث قال[٤] : « وذكر الحاكم أن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب اختلط بعد

---

(١) انظر تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٥ . (مخطوط دار الكتب الظاهرية) . والمنتظم ٥ : ٣٢ .

(٢) تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٥ . وذكر ذلك أيضاً ابن خلكان في الوفيات ٢ : ٥٢٧ ، وابن الجوزي في المنتظم ٥ : ٣٢ ، وابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢٤٦ : وكان الخليفة آنذاك المعتمد على الله (٢٥٦ ـ ٢٧٩) .

(٣) شذرات الذهب ٢ : ١٤٥ .

(٤) شرح صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤ .

الخمسين ومائتين ، بعد خروج مسلم من مصر » .

هـذا مـا نعلمـه عن رحـلات مسلم ، وهـؤلاء بعض من سمـع مسلم منهم ، وهنـاك آخرون غيرهم يضيـق المقـام عن ذكرهم ، ومنهم : الهيثم بن خارجة ، وشيبان بن فروخ ، وأبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة ... إلخ[1] .

شخصيته وعلمه :

قـد نحب بعـد هـذا أن نعرف شيئـاً عن شخصيـة مسلم ، سـواء في ذلـك أوصافه الخَلْقية ، أو أخلاقه ، أو علمه وتبحره ، وبعض قصصه في ذلك .

فإذا أردنا أن نعرف أوصافه الجسمية ، فلن نعرف عنه إلا أنه « كان تـام القامة ، أبيض الرأس واللحيـة ، يرخي طرف عمـامتـه بين كتفيـه »[2] ورآه بعضهم في المنـام « شيخـاً أبيض الرأس واللحيـة حسن الـوجـه ، حسن الثياب ، عليه رداء حسن ، وعلى رأسه عمامة قد أرخـاهـا بين كتفيـه »[3] ، وهو وصف يتناسب على كل حال مع مكانة مسلم ويساره ، وما تركه وقاره ورزانته في نفوس الناس .

وكان إماماً ثقة ،جليل القدر ،صدوقـاً وفيـاً ،من كبـار العلمـاء وأوعيـة العلم ،قال فيه محمد بن عبد الوهاب : « ما علمتـه إلا خيّراً ،وكان برّاً ،رحمنـا

(١) انظر تاريخ بغداد ١٣ : ١٠٠ ، وتهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٦ ، وتهذيب الأسماء واللغات ق ١ ، ج ٢ ، ص ٩٠ ، ٩١ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ نقلاً عن الحاكم ، والمنتظم ٥ : ٣٢ .

(٣) تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ ، وتهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ .

الله وإياه »[١] . وروى تلميذه أبو عمرو المستملي ، قال : أملى علينا إسحٰق بن منصور سنة إحدى وخمسين ، ومسلم ينتخب عليه ، وأنا أستملي ، فنظر إسحٰق بن منصور إلى مسلم فقال : لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين[٢] .

وأجمع معاصروه على أنه بلغ درجة عالية من العلم ،ومكانة سامية في الحديث والفقه[٣] ،وقد تضلع من الحديث واشتهر به خاصة وكان أحد أركانه ،فكان بعضهم لا يقدّم عليه أحداً في معرفة الصحيح من الحديث[٤] . وقال فيه النووي :« إمام لا يلحقه مَن بعدَ عصره ، وقل مَن يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره »[٥] . واعترف له معاصروه بالحفظ ـ حفظ الحديث ـ حتى لقّب بالحافظ ، وكان أحد حفاظ الدنيا الأربعة وهم : أبو زرعة ، وعبد الله الدارمي ، والبخاري ، ومسلم[٦] . ولقب « الحافظ » لا يحوزه إلا من حفظ مقداراً ضخماً من الأحاديث اختلفوا في تحديده : أدناه ألف حديث ، وأعلاه ثلاثمائة ألف[٧] .

---

(١) انظر تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ وتهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ .

(٢) تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ .

(٣) انظر تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ ، ١٢٨ ، وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ ، والفهرست ٣٢٢ ، وتقريب التهذيب ٤٩٠ .

(٤) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١ ، وتذكرة الحفاظ ٢ : ١٥٠ ، وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ ، وطبقات الحفاظ ٢٦٠ وشرح النووي لصحيح مسلم ١ : ١٠ .

(٥) شرح صحيح مسلم ١ : ١١ .

(٦) تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ ، وانظر تهذيب الأسماء واللغات ق ١ ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٧) انظر في تفصيل ذلك مقدمة كتاب « تذكرة الحفاظ وتبصرة الإيقاظ » تأليف يوسف بن عبد الهادي (٩٠٩ هـ) ـ مخطوطة دار الكتب الظاهرية رقم (عام ٤٥٤٣) ورقة ١ ـ ٦١ .

وقد أخلص الإمام مسلم لعلمه كل الإخلاص ، ووهب له وجوده ، وأنفق أوقاته في سبيله ، فقد ذكر له مرة حديث فلم يعرفه ، فانصرف إلى منزله ، وقُدّمت له سلة فيها تمر ، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة ، فأصبح وقد فني التمر ، ووجد الحديث(١) .

ووصفه اليافعي فقال : « أحد أركان الحديث ، وصاحب الصحيح وغيره ، ومناقبه مشهورة ، وسيرته مشكورة »(٢) .

ونظر إليه بعضهم مرة ـ أو ذكره ـ فقال بالفارسية ما معناه : « أي رجل يكون هذا »(٣) .

وقد تلقى الحديث ورواه عن الإمام مسلم كثيرون من كبار أئمة عصره ، منهم : محمد بن مخلد ، والترمذي ، وأحمد بن سلمة ، وأبو عمرو المستملي ، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء ، ويحي بن صاعد ، وإبراهيم بن محمد ابن سفيان (٣٠٨ هـ) وهو راوية صحيح مسلم ، وأبو عوانة الأسفراييني ، ومكي بن عبدان ... إلخ(٤) .

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ وسيأتي تفصيل هذا الخبر .

(٢) مرآة الجنان ٢ : ١٧٤ .

(٣) انظر تاريخ بغداد ١٣ : ١٠٢ ، وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٥ ، والتذكرة ٢ : ١٥١ .

(٤) انظر في ذلك تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٦ ، والتذكرة ٢ :١٥٠ ، ووفيات الأعيان ٢ :٥٢٧ ، وشرح النووي ١ : ١٠ ، وتهذيبه ق ١ ، ج ١ ، ص ٩٠ ، وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٥ ، وتاريخ بغداد ١٣ : ١٠٠ ، والمنتظم ٥ : ٣٢ .

صلة مسلم بالبخاري وأثرها :

لقد اتصل مُسلم بالبخاري وتلقى عنه ، ويظهر أن ذلك كان سنة (٢٥٠ هـ) عندما قدم البخاري نَيْسابور وحدّث بها مدة من الزمن[١] أي : بعد تجاوز الإمام مسلم العقد الرابع من عمره ، هذا إذا لم يكن قد التقى به قبل هذه المرة خلال رحلاته إلى الأمصار الإسلامية ، ولعل القول الأول أصح ، وهو الذي يطمئن إليه من تتبع أخبار هذين الإمامين ، من ذلك مثلاً قول يعقوب الحافظ : « رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري يسأله سؤال الصبيّ لمعلم »[٢] .

وكان يحب البخاري ويجلّه ، وقد جاء إليه مرة فقبّل بين عينيه وقال له : « دعني أقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين ، وسيد المحدّثين ، وطبيب الحديث في علله »[٣] . وقد لازمه طوال مدة وجوده في نيسابور ، وأدام الاختلاف إليه . ولما استطارت شهرته هناك وقصده الناس وطلاب العلم يسمعون منه ، حسده بعض شيوخ ذلك العصر ولاسيما محمد بن يحي الذُهْلي[٤] - محدث نيسابور - الذي رأى الناس ينفضون عن

---

(١) مقدمة فتح الباري ٤٩١ .

(٢) تهذيب النووي ق ١ ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٣) تاريخ بغداد ١٣ : ١٢٠ وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ وتهذيب النووي ق ١ ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٤) هو أبو عبد الله الذهلي ، من أهل نيسابور ، ومن حفّاظ الحديث ، ثقة ، انتهت إليه الصدارة في العلم ، وروى عنه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي عدداً من الأحاديث . توفي سنة ٢٥٨ هـ .

مجلسه ، ويقصدون مجلس البخاري ، فاتهموه بأنه يقول : « لفظي بالقرآن مخلوق » وشغبوا عليه[١] ، وهنا يتجلى وفاء مسلم له وفاءً يدعو إلى الإعجاب والإكبار ، فقد وقف إلى جانبه ودافع عنه ، حتى إنه قال له يوماً :« لا يبغضك إلا حاسد ، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك »[٢] .

ولا تعجبنّ إذا رأيت مثل هذه العبارة : « لفظي بالقرآن مخلوق » تحدث تلك البلبلة ، فالقوم لا يزالون حديثي عهد بفتنة القول بخلق القرآن ، التي استمرت عشرين عاماً (٢١٢ ـ ٢٣٢ هـ) . ولم تمت هذه الفتنة بموت « الواثق » وقيام « المتوكل » مُحْيي السنة ، بل تفرع عن قول المعتزلة وأنصارهم :« القرآن مخلوق » مذهب آخر ابتدعه الحسين بن علي الكرابيسي سنة ٢٣٤ هـ وهو من كبار الفقهاء المعاصرين لابن حنبل الذي امتحنه المأمون بسبب هذه الفتنة ، حيث قال :« لفظي بالقرآن مخلوق » وكفّر من لا يقول بذلك ، فلما علم ابن حنبل بهذا قال : « بل هو الكافر قاتله الله »[٣] .

وشاع هذا القول ، كما شاع إلى جانبه قول آخر وهو :« لفظي بالقرآن غير مخلوق » وقول ثالث : « وقف » أصحابه بين القولين السابقين فقال

---

(١) انظر ذلك بالتفصيل في مقدمة فتح الباري ٤٩١ ، ٤٩٢ ، والوافي بالوفيات (مخطوطة المكتبة الوقفية) .

(٢) تهذيب النووي : ق ١ ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٣) انظر تفصيل ذلك في طلائع الجزء الأول من مسند ابن حنبل (٧٧ ، ٧٨) بتحقيق أحمد محمد شاكر .

قائلهم : « لا أدري مخلوق أو ليس بمخلوق ، وإنما هو كلام الله » . وقد قاوم ابن حنبل كل هذه الأقوال والمذاهب ، وكان يقول :« لا يُصلَّى خلف واقفي ، ولا خلف لفظي »[١] .

ولا يذهبن بك الظن إلى أن ابن حنبل كان يقول بأحد هذه الأقوال ، وإنما هو قاومها لأنه لم يكن يريد الخوض في مثل هذه المسائل ، لأنها تحتمل التأويل ، ولأنه قد يُتذرّع بها إلى القول بخلْق القرآن ، فالقوم كانوا يشددون في الخوض في علم الكلام خشية أن يجرهم الكلام فيه إلى ما لا ينبغي ، وإلا فإنه لا شيء في ظاهر القول بأن لفظ القرآن مخلوق ، وقد أصاب الذهبي جداً حينما قال :« الملفوظ كلام الله ، وهو غير مخلوق ، والتلفظ مخلوق ، لأن التلفظ من كسب القارىء - وهو الحركة والصوت وإخراج الحروف - فإن ذلك مما أحدثه القارىء ، ولم يُحدث حروف القرآن ولا معانيه ، إنما أحدث نطقه به ، فاللفظ قدر مشترك بين هذا وهذا ، ولذلك لم يجوّز الإمام أحمد :« لفظي بالقرآن مخلوق » ولا :« غير مخلوق » إذ كل واحد من الإطلاقين مُوهم » .

وانظر إلى قول ابن حنبل نفسه :« أصول السنة عندنا : التمسك بما كان عليه الصحابة ، وترك البدع ، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء ، وترك المِراء والجدل ... والقرآن كلام الله غير مخلوق وأنه من الله ليس ببائن منه ، وإياك ومناظرة مَن أحدَث فيه ، ومن قال باللفظ غيره ،

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٦ .

ومن « وقف » فيه ـ فقال : لا أدري مخلوق أو ليس بمخلوق ، وإنما هو كلام الله ـ فهو صاحب بدعة ... إلخ »[١] .

وكثيراً ما أسيء فهم تلك العبارة ، فقد قرأ رجل أمام ابن حنبل :« قل هو الله أحد » فقال ابن حنبل : ليس هذا بمخلوق ، فانطلق الرجل وهو يقول عنه : إنه يقول : لفظي بالقرآن غير مخلوق . فغضب ابن حنبل وأرسل إليه ، فتراجع الرجل واعترف أنه كان واهماً في ذلك[٢] . وقريب من هذا حدث أيضاً للبخاري في نيسابور[٣] .

ولهذا كانوا يتحاشون ذكر ما يمتّ إلى كلمة « اللفظ » إذا تعرضوا لمثل هذا المقام ، فيقول البخاري مثلاً :« حركات العباد وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة ، فأما القرآن المبين المثبت في المصاحف الموعَى في القلوب فهو كلام الله غير مخلوق » ويقول إسحٰق بن راهويه :« أما الأوعية فمن يشك أنها مخلوقة ؟»[٤] .

ولم يسلم مسلم من هذا التيار الجارف ، فإنه لما اتُّهم البخاري حسداً بأنه

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٦ .

(٣) انظر مقدمة فتح الباري ص ٤٩١ ، سطر ٢٤ ـ ٢٨ .

(٤) مقدمة فتح الباري ٤٩٢ . ومن أراد المزيد في هذا البحث فعليه بطلائع الجزء الأول من مسند ابن حنبل بتحقيق أحمد محمد شاكر ٧٥ ـ ٨٩ ، وطبقات الحنابلة ٢٤ ، ٢٥ ، وطبقات الشافعية ١ : ٢٥٢ ، ٢٥٣ في ترجمة الكرابيسي ، و ٢ : ١١ ـ ١٤ في ترجمة البخاري . وشرح العقائد النفسية للتفتازاني ٧٥ ـ ٩٦ .والعقيدة والشريعة في الإسلام لجولد تسيهر ٧٧ ـ ١٠٥ .

يقول « باللفظ » بسبب إقبال الناس على مجلسه ـ في نيسابور ـ وقال الذهلي :« ومن ذهب إلى محمد بن إسماعيل ـ أي البخاري ـ فاتّهموه ، فإنه لا يحضر مجلسه إلا من كان على مذهبه » ، هجر أكثر الناس البخاري ، إلا مسلماً فإنه لم يتخلف عن زيارته ، مما سبب وقوع الوحشة بينه وبين الذهلي أيضاً ، فإنه حضر يوماً مجلسه ، فقال الذهلي :« ألا من قال : لفظي بالقرآن مخلوق فلا يحضر مجلسنا » فقام مسلم وخرج من المجلس ، وانقطع عن زيارة الذهلي(١) . ولم يكتف بذلك بل « جمع كل ما كان كتب عنه وبعث به على ظهر حمّال إلى باب محمد بن يحيى ، فاستحكمت بذلك الوحشة ، وتخلّف عنه وعن زيارته »(٢) .

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على وفاء مسلم للبخاري أولاً ، كما أن خروجه من المجلس يدل على أنه لم يكن يحب الخوض في مسألة « اللفظ » لا أنه كان يقول بذلك .

مؤلفات الإمام مسلم :

لقد صنف مسلم كتباً كثيرة معظمها في علم الحديث ، منها المطبوع ،

---

(١) انظر تاريخ بغداد ١٣ : ١٠٣ ، وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٧ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٥٢٧ ، ومرآة الجنان ٢ : ١٧٤ ، والتذكرة ٢ : ١٥١ . وقد ذكر ابن عساكر سبباً آخر للجفاء بين الذهلي ومسلم كان مبعثه الذهلي نفسه ، لأن مسلماً لم ينتصرلابن الذهلي في أحد مجالس العلم التي كان يحدث فيها داود الأصبهاني عندما قدم نيسابور . هذا وقد أخذ أبو زرعة ـــ معاصر مسلم ـ عليه انقطاعه عن الذهلي وقال : « لو دارى محمد بن يحي لصار رجلاً » (تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦) .

(٢) مرآة الجنان ٢ : ١٧٥ ، والوافي بالوفيات (مخطوط) .

ومنها الـذي لا يزال مخطوطـاً ، ومنهـا مـا لم يصل إلينـا منـه سوى اسمـه ، وإليك التفصيل[١] .

أ ـ الكتب المطبوعة :

١ ـ الكتاب الصحيح :

وهو المشهـور بـاسم « صحيـح مسلم » . وقـد طُبـع مراراً في مصر والهنـد والآستانة وغيرها ، منذ سنة ١٢٦٥ هـ حتى اليوم ، كما صدرت بعض طبعاتـه بطريقة التصوير . وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الفصل الثالث .

٢ ـ المنفردات والوحدان (في رواة الحديث)

أي معرفـة من لم يَرْوِ عنـه إلا راوٍ واحـد ، ويكـون في الصحـابـة ومَن بعدهم . فالمسيّب مثلاً لم يروِ عنه إلا ابنه سعيد . وقد طبع هـذا الكتـاب في الهند (حيدر آباد) سنة ١٣٢٣ هـ ويقع في (٣٤) صفحة ، وطبع معه أيضاً كتابا « الضعفاء الصغير » للبخاري ، و « الضعفاء والمتروكين » للنسائي .

---

(١) إلى القارىء المصادر التي ذكرت مؤلفات الإمام مسلم ، مع العلم أنها لم تذكر كلها في كتاب واحـد ، (وقد انفرد الذهبي في التذكرة ٢ : ١٥١ بذكرهـا جميعـاً حـاشـا اثنين منهـا) : شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ١٠ ، وتهذيب النووي ق ١ ، ج٢ ، ص ٩١ ، وطبقات الحنابلة ص ٢٤٦ ، والتـذكرة ٢ : ١٥١ ، وتهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ ، والتـدريب ٢٥٩ ، والفهرست ٣٢٢ ، والمنتظم ٥ : ٣٢ ، وطبقات الحفاظ٢٦١ ، وفهرست ابن خير : ٩٨ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، والوافي بالوفيات (مخطوطة المكتبة الوقفية بحلب) .

ب ـ الكتب المخطوطة :

١ ـ كتاب الكنى والأسماء[1] :

وهو يبين أسماء من اشتهروا بكناهم ، وكُنَى من اشتهروا بأسمائهم . وهذا مما تدعو إليه الحاجة ، لأن الراوي قد يُذكر مرة باسمه ، ومرة بكنيته أو لقبه ، فيتبادر إلى الذهن أنهما اثنان .

وهذا الكتاب : منه نسخة خطية في المكتبة الظاهرية بدمشق ، وهو مجلد مع مجموعة أخرى من الرسائل ، برقم (مجموع ١) الأوراق (٤٣ ـ ١٠٤) وقد كُتب في القرن الخامس للهجرة .

ومنه نسخة أخرى في مكتبة « باتنه » في الهند ، وثالثة في مكتبة شهيد علي بتركيا[2] .

٢ ـ كتاب التمييز :

ومنه نسخة في « الظاهرية » برقم (مجموع ١١) ، الأوراق (١ ـ ١٥) ويعود زمن كتابتها إلى القرن السادس الهجري . وهي ناقصة من آخرها . وكتب على غلافها الخارجي :« الجزء الأول من كتاب التمييز لمسلم » ولكن لم يتضح من كلمة « التمييز » سوى حرف الزاي . وجاء ناسخ معاصر لم ينتبه

---

(١) في المنتظم والوافي بالوفيات : « كتاب الأسامي والكنى » . وفي طبقات الحفاظ ٢٦١ : « الأسماء والكنى » ومثله في فهرست ابن خير ٢١٢ .

(٢)انظر بروكلمان ٣ : ١٨٥ ، وتاريخ التراث العربي ١ : ٣٦٩ .

إلى تلك العبارة ، فجعل العنوان خطأ :« رسالة في المصطلح » .

وقد شرح مسلم موضوع كتابه هذا ، فقال في مقدمته :«... أما بعد ، فإنك يرحمك الله ذكرت أن قبلك قوماً ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال : هذا حديث خطأ ، وهذا حديث صحيح ... وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله ، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين ، وحتى قالوا : إن من ادعى تمييز خطأ روايتهم من صوابها متخرّص بما لا علم له به ، ومدّعي علم غيب لا يوصل إليه ...

وبعدُ ، فإن الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون ... فمنهم الحافظ المتقن ... ومنهم المتساهل المُشيب حفظه بتوهّم يتوهمه ، أو تلقين يلقنه من غيره ، فيخلطه بحفظه ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره ... » إلخ .

٣ ـ رجال عروة بن الزبير :

ومنه نسخة في « الظاهرية » برقم (مجموع ٥٥ / ١١) الأوراق (١٣٩ ـ ١٤٧) ، وقد كُتبت سنة ٤٦٣ هـ بخط الخطيب البغدادي[١] ...

٤ ـ كتاب الطبقات :

يتناول فيه مسلم معاصري الرسول ﷺ الذين رأوه ، ورووا عنه . ومن

---

(١) تاريخ التراث العربي ١ : ٣٦٩ ، وذكره بروكلمان أيضاً ٣ : ١٨٥ .

هذا الكتاب نسخة في (سراي ، أحمد الثـالث) بتركيـا ، برقم (٦٢٤ / ٢٦) الأوراق (٢٧٩ ـ ٢٩٧) وقد كُتبت سنة ٦٢٨ هـ[١] .

ج ـ الكتب التي فُقدت :

أذكر منها :

١ ـ الأفراد

٢ ـ أفراد الشاميين

٣ ـ الأقران

٤ ـ الانتفاع بأُهْب السباع[٢] .

٥ ـ أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدّثين .

٦ ـ أوهام المحدّثين .

٧ ـ الجامع الكبير : (على الأبواب) . قال الحاكم : رأيت بعضه .

٨ ـ حديث عمرو بن شعيب : (عن أبيه عن جده) [٣] .

---

(١) تاريخ التراث العربي ١ : ٣٦٩ ولم يرد ذكره في كتـاب بروكلمـان . وفي بعض المصـادر (طبقـات التابعين) وهذا يوحي بمضمون يختلف عما ذكره سزكين وأثبتناه في التعريف بالكتاب .

(٢) الأُهب : ج إهاب وهو الجلد . وفي تهذيب التهذيب : الانتفاع بجلود السباع .

(٣) في المنتظم : « كتـاب عمرو بن شعيب ، يـذكر من لم يحتـج بحديثـه ومـا أخطـأ فيــه » . وفي الوافي: « كتاب عمرو بن شعيب » .

٩ - سؤالات أحمد بن حنبل

١٠ - العلــل

١١ - كتاب التاريخ

١٢ - المخضرمون

١٣ - المسند الكبير : على أسماء الرجال . قال الحاكم : مـا أرى أنـه سمعه منه أحد .

١٤ - مشايخ الثوري

١٥ - مشايخ شعبة

١٦ - مشايخ مالك بن أنس[١] .

١٧ - من ليس له إلا راوٍ .

تحقيق وفاة مسلم :

عاش مسلم حتى العقد السادس من عمره ، وهي مدة ليست بالطويلة إذا قيست بمتوسط الأعمار الأخرى للنـاس ، ولـو قُـدّر لـه أن يعيش أكثر من ذلك لكان له في علوم الحديث جولات أخرى موفقـة ، وهو لم يترك الرحلـة

---

(١) وتـذكر الكتب الثلاثـة الأخيرة في بعض المصـادر على أنهـا كتـاب واحـد . انظر طبقـات الحفـاظ ٢٦١ ، وفهرست ابن خير ٢١٣ .

في طلب العلم وحضور مجالسه طوال حياته ، متردداً على الأمصار الإسلامية . فإن آخر مرة قدم فيها إلى بغداد كانت قبل وفاته بعامين . ويظهر أنه أقام بعد رحلاته العديدة في بلدته ـ نيسابور ـ حيث كان له أملاك وثروة ، فبقي يتاجر بها حتى توفي[١] .

وقد ذكروا أنه توفي عشية يوم الأحد ، ودُفن يوم الاثنين في ٢٥ رجب سنة ٢٦١ هـ (ويوافق ذلك ٦ / ٥ / ٨٧٥ م) ولكنهم اختلفوا في تحديد عمره ، فقيل : عاش ستين عاماً[٢] . وقيل : سبعاً وخمسين[٣] وهو قول من ذهب إلى أن مسلماً ولد سنة ٢٠٤ هـ . وقال آخرون : إنه عاش خمساً وخمسين سنة وهو الأرجح ؛ لأن الذين ذهبوا إلى ذلك أقدم عهداً ، وأكثر تحقيقاً[٤] .

وكانت وفاة « مسلم » بنيسابور ، ودُفن في « نصر آباد » وهي محلة تقع في ظاهر المدينة[٥] ، وذكر الذهبي المتوفى في القرن الثامن أن قبره يزار[٦] .

وتروى في سبب وفاته قصة طريفة لا بأس بإطلاع القارىء على

---

(١) معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٧٤٥ .

(٢) أشار إلى ذلك السيوطي في التدريب ، كما ذكره صاحب شذرات الذهب .

(٣) وهو قول الذهبي وابن حجر . وقد ذكره السيوطي أيضاً في التدريب .

(٤) نقل ذلك ابن خلكان عن شيخه ابن الصلاح الذي نقله أيضاً عن الحاكم (٤٠٥ هـ) ، وإليه ذهب النووي ، وهو من نعلم صحبته لآثار مسلم .

(٥) وفيات الأعيان ٢ : ٥٢٧ .

(٦) تذكرة الحفاظ ٢ : ١٥٢ .

تفاصيلها ، فقد روى البغدادي عن الحاكم النيسابوري قال :« سمعت أبا عبد الله بن يعقوب يقول : سمعت أحمد بن سلمة يقول : عُقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة ، فذُكر له حديث لم يعرفه ، فانصرف إلى منزله ، وأوقد السراج وقال لمن في الدار : لا يدخلن أحد منكم هذا البيت ، فقيل له : أُهديتْ لنا سلة فيها تمر ، فقال : قدموها إليّ ، فقدموها إليه ، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة يمضغها ، فأصبح وقد فُني التمر ووجد الحديث » ثم قال الحاكم :« زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات »[١] . وهكذا أجهد نفسه في البحث عن ذلك الحديث بين الكتب والدفاتر ، وغفل عن نفسه فأصابه ما أصابه ، وليس بمستبعد أن تكون وفاته بسبب الإجهاد المضني وعسر الهضم .

وسواء أكان ربط حادثة وفاته بسبب الأكل الكثير صحيحاً أم لم يكن كذلك ، فإنه على كل حال لا يخلو من غرابة ، وهذه القصة التي ذهب فيها مسلم ضحية العلم ، تذكّرنا بما يروى عن وفيات بعض علمائنا ومفكرينا القدماء ، والنهايات التي تجعل لهم ، فالخليل بن أحمد مثلاً كان يمشي في المسجد وهو يفكر مستغرقاً في عملية حسابية تسهل على الناس البيع والشراء ، فاصطدم بسارية المسجد ، فكان ذلك سبب وفاته وذهب ضحية

---

(١) تاريخ بغداد ١٢ : ١٠٣ ، والقصة أيضاً في تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٧ ، والمنتظم ٥ :٣٢ ، ٣٣ ، وقد ذكرها ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ مختصرة .

العلم ، ومثله الجاحظ الـذي ذهب ضحيـة الكتب التي سقطت عليـه مجموعـة منها وهو عليل في فراشه !...

☆ ☆ ☆

الفصل الثالث

صَحيحُ مُسْلم وَ مَنهَجُهُ فيهِ

لقد آن لنا أن نتناول صحيح مسلم بالدراسة والتفصيل ، وأن نتعرف عليه عن قرب ، ونعلم ما قيل فيه ، وما الذي اتبعه مسلم في تأليفه وجمع أحاديثه ، ومنزلته بين كتب الحديث .

ومن نافلة القول أن أشير إلى الدواعي التي حفزتني إلى أن أخصّ الصحيح بالكلام المستفيض ، فقد نال هذا الكتاب منزلة كبيرة في نفوس الناس وحاز ثقتهم وقبولهم ، من عصر مؤلفه إلى يومنا هذا ، وكان ثمرة حياة مباركة أمضاها صاحبها في السفر والارتحال ، والكدّ والجدّ ، والحفظ والجمع ، والكتابة والتنقيح ، حتى كان « صحيحه » خاصة على ما سنرى ، صحةً وتهذيباً وتنسيقاً .

الكتاب وزمن تأليفه :

اشتهر هذا الكتاب باسم « الصحيح » عند جميع المحدّثين ، فيقال « صحيح مسلم » . وقد علمنا أن ما أُلّف من كتب الحديث ، قبل عصر الإمام مسلم ، لم يكن كل ما فيه من أحاديث صحيحاً ، بل كان المصنف يدوّن ما وصل إليه علمه من الأحاديث ، دون أن يحقق في صفات رواتها أو يفكر في جرحهم أو تعديلهم ، فكان الصحيح من الحديث ممزوجاً بغيره . وكان الإمامان الجليلان البخاري ومسلم أول من سبق إلى تصنيف كتاب في

الصحيح المجرد[١] على شروط معينة ، وقواعد ثابتة للتحقق من صحة الحديث . وقد سبق البخاريّ مسلماً في ذلك ، وكتاباهما أصح الكتب بعد القرآن[٢] .

والحديث الصحيح : هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معللاً[٣] . وتتفاوت درجات الصحيح في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات التي تجعله صحيحاً ، ولا يمكن الحكم على حديثٍ ما بأنه الأصح على الإطلاق .

ومع أن كتاب مسلم عرف باسم « الصحيح » ، فقد أطلق عليه في عصر مسلم اسم « المسند » ومسلم نفسه يقول : « ما وضعت شيئاً في كتابي هذا المسند إلا بحجة ، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة »[٤] ويقول :« صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة »[٥] . ولا شك أنه لا يقصد بذلك المعنى الاصطلاحي للمسند ، لأن المسند أيضاً ـ عند أهل الحديث ـ هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه ، أو هو ما رفع إلى النبي ﷺ[٦] ، فإذا أطلق ذلك على صحيح مسلم فالمقصود به الأحاديث التي

(١) التقريب ص ٣ .

(٢) علوم الحديث ص ١٣ .

(٣) علوم الحديث ص ٦ . والحديث الشاذ : أن تكون فيه مخالفة لما نقله الجماعة ، والمعلل : أن تكون فيه علة تقدح في صحته .

(٤) تذكرة الحفاظ ٢ : ١٥٢ .

(٥) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٥٢٧ وغيرهما .

(٦) علوم الحديث ص ٤٩ .

فيـه بـاعتبـارهـا مرفـوعـة إلى النبي ﷺ . كما أن بعضهم يطلـق عليـه اسم « الجامع »[١] .

أما الزمن الذي ألّف فيه مسلم صحيحه فلا يمكن تحديده تحديداً صحيحاً مضبوطاً ، لأنه لا يعقل أن يؤلفه في مدة قريبة ، ومثل هـذا العمل يحتـاج إلى سنوات عديدة تساعده على التحقق من كل حديث يرويه ،ومن كل راوٍ يروي لـه ،وقـد يحتـاج الأمر إلى السفر إلى مـدينـة أخرى في سبيل ذلـك. ونستطيع أن نقدر لذلك زمناً هو أقرب إلى أن يكون صحيحاً بالاستنـاد إلى بعض الأقوال :

١ ـ قال أحمـد بن سلمـة ـ وهو ممن سمعوا الحـديث عن مسلم ـ: « كتبتُ مع مسلم في صحيحه خمس عشرة سنة »[٢] .

٢ ـ وذكر العراقي في شرحـه على ابن الصلاح ، وصـاحب كشف الظنون أن مسلماً ألف كتابه سنة٢٥٠ هـ[٣] .

٣ ـ وقال إبراهيم بن محمد بن سفيـان النيسـابوري ـ تلميـذ مسلم وراويـة صحيحـه ـ:« فرغ لنـا مسلم من قراءة الكتـاب في شهر رمضـان سنـة سبـع وخمسين ومائتين » (٢٥٧ هـ)[٤] .

هذه أقوال ثلاثة قد تبدو متنـاقضـة ، على أنـه يمكن التوفيق بينهـا بـأن

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ ، وكشف الظنون ٥٥٥ .

(٢) تذكرة الحفاظ ٢ : ١٥١ .

(٣) علوم الحديث ١٣ ، ١٤ ، وكشف الظنون ٥٥٥ .

(٤) حاشية صحيح مسلم ٤ : ٨١ (كتاب الحج ـ باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير) .

نقول : إن قول إبراهيم يُحمل على أن مسلماً قرأ صحيحه على تلاميذه بعد أن انتهى من تأليفه . وأن مسلماً انتهى من تأليف كتابه سنة (٢٥٠ هـ) كما يفهم من قول العراقي وحاجي خليفة ؛ لأنه ليس من المعقول أن يُفهم من قولهما أن مسلماً ألفه في هذه السنة . ونقول أخيراً إنه لبث في تأليفه خمس عشرة سنة . وليس ذلك بمستغرب ، ويؤيده أن البخاري صنف صحيحه في ست عشرة سنة .

وعلى هذا ربما بدا لنا أن نرجح أن مسلماً بدأ بتأليف صحيحه سنة ٢٣٥هـ وعمره آنذاك تسع وعشرون عاماً ، وهو قول يسوّغه العقل والمنطق وليس هناك ما يناقضه ، لأن مسلماً في هذه السن كان قد هيأ نفسه وثقّفها بهذه الصناعة ثقافة كاملة ، وأصبح جديراً بالقيام بمثل هذا العمل ، وبمثل هذا التأليف .

والجدير بالذكر أن هناك من يذهب إلى أن مسلماً أدركته المنية ولم ينته بعدُ من تأليف كتابه ، ويحتجون على ذلك بأنه أراد أن يخرج الحديث الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواة ـ كما صرح بذلك في مقدمة صحيحه ـ فلما فرغ من القسم الأول وافاه أجله . وممن ذهب إلى ذلك الحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ)[١] وأبو بكر البيهقي (٤٥٨ هـ)[٢] وابن عساكر في الإشراف (٥٧١ هـ)[٣] .

(١) في رسالته « المدخل في أصول الحديث » ص ٧ .
(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢٣ .
(٣) كشف الظنون ٥٥٦ .

ولكنّ القاضي عياضاً (٥٤٤ هـ) يرد ذلك فيقول :« وليس الأمر على ذلك لمن حقق نظره ولم يتقيد بالتقليد ... فعندي أنه أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر ورتب في كتابه وبيّنه في تقسيمه . فالحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتي بأحاديثها خاصة مفردة ، وليس ذلك مراده » .

ثم يذكر القاضي عياضاً أن مسلماً استوفى غرضه في تأليفه وأدخل في كتابه كل ما وعد به . وأيده النووي بقوله :« وهذا الذي اختاره ظاهر جداً » وبقوله في مكان آخر :« والراجح أنه وفى به »[١] .

أضف إلى ذلك أقوالاً لمسلم نفسه تفيد أنه أنهى كتابه ، مما لا يدع مجالاً للشك في ذلك ، كقوله :« صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة »[٢] . وقوله :« لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند » - يعني صحيحه - ، وقوله أيضاً :« عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته ، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة ، خرّجته »[٣] .

ويظهر أن مسلماً استفاد من البخاري في تأليف صحيحه ؛ لأن البخاري - كما قلنا - سبقه إلى ذلك . يقول الخطيب البغدادي :« إنما قَفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه ، وحذا حذوه ...»[٤] .

(١) انظر شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢٣ ، ٢٤ ، ٥١ .

(٢) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١ ، وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ ، ووفيات الأعيان ٢:٥٢٧، والمنتظم ٥:٣٢ ، وطبقات الحفاظ ٢٦٠ ، ومرآة الجنان ٢ : ١٧٤ .

(٣ ، ٤) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠٢ ، وأبو زرعة الرازي (٢٠٠ - ٢٦٤ هـ) من حفاظ الحديث الأئمة . =

هل استوعب كتاب مسلم الصحيح كله ؟

لا شك أن مسلماً قد اطلع على كثرة وافرة من الأحاديث بلغت ـ كما رأيت ـ ثلاثمائة ألف حديث ، حتى استطاع أن يؤلف صحيحه وينتقي الأحاديث الصحيحة . ولكن هل استوعب صحيحه كل ما صح من الأحاديث ؟ وهل التزم مسلم أن يستقصي ذلك في صحيحه ؟

قد ذكر بعضهم أنه :« قلما يفوت البخاري ومسلماً ما يثبت من الحديث »[١] .

والحق أن صحيح مسلم لم يستوعب كل الأحاديث الصحيحة ، ويكفي في الدلالة على ذلك قول مسلم نفسه :« ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ـ يعني في كتابه ـ إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه »[٢] . ومثل ذلك أيضاً أن قوماً من معاصريه توهموا أنه لم يعترف بصحة ما لم يروه هو من الأحاديث ، وأن ذلك قد يتيح الفرصة لأهل البدع ـ إذا احتج عليهم بحديث لم يروه ـ أن يقولوا : ليس هذا في « الصحيح » ولما ذُكر ذلك لمسلم صحح هذا الوهم وقال :« إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت هو صحاح ـ أو صحيح ـ ولم أقل إن ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف ،

= كان يحفظ مائة ألف حديث . ويقال : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل .

(١) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠٢ ، وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ .

(٢) صحيح مسلم ٢ : ١٥ : كتاب الصلاة ـ باب التشهد في الصلاة . قال هذا حين ذكر أمامه حديث صحيح وأنه لم يذكره في كتابه .

وإنما أخرجت هذا الحديث من الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند من يكتبه عني ، ولا يرتاب في صحته »[١] .

وأيد ذلك الحاكم وابن الصلاح والنووي والسيوطي[٢] ، وهو الصواب ، فإنما قصد مسلم جمع جملة من الأحاديث الصحيحة ، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله ، لكن إذا كان الحديث الذي تركه - مع صحة إسناده في الظاهر - أصلاً في بابه ، ولم يُخرج له نظيراً ولا ما يقوم مقامه : فالظاهر من حاله أنه اطلع فيه على علة فلم يُثبته في صحيحه ، ويحتمل أنه تركه نسياناً أو إيثاراً لترك الإطالة ، أو رأى أن غيره مما ذكره من الحديث يسدّ مسدّه ، أو لغير ذلك[٣] . حتى إن النووي يذكر أن مسلماً لم يذكر جميع الأحاديث المروية عن الرسول عليه الصلاة السلام حتى ولا النصف ، بل ذكر جملة منها[٤] .

وقيل لأبي زرعة : إن مسلماً جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح . فقال : لم ترك الباقي ؟[٥] .

---

(١) انظر شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢٥ - ٢٦ .

(٢) انظر مقدمة المستدرك ، وكتاب المدخل في أصول الحديث ٧ ، ٨ ، وكلاهما للحاكم ، وعلوم الحديث ١٤ ، ١٥ ، وشرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢٤ ، والتدريب ٢٨ .

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ١ : ٤٨ .

(٥) تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ .

عدد أحاديث صحيح مسلم :

نحن لا نعلم بالضبط عدد أحاديث هذا الصحيح ، ولم يهتم بها العلماء اهتمامهم بإحصاء أحاديث صحيح البخاري مثلاً ، وقد روي عن أبي قريش الحافظ - وهو ممن عاصر مسلماً - أن أحاديث كتابه تبلغ أربعة آلاف حديث . وهو يعني بذلك الأحاديث الأصول مجردة عن الأحاديث المكررة[١] .

أما عدد كل ما يحتويه صحيح مسلم من الأحايث - مكررة وغير مكررة - فليس هناك سوى قول واحد من أحد تلاميذ مسلم يقول : إنها اثنا عشر ألف حديث[٢] . ومع أن النووي اهتم بصحيح مسلم أكثر من غيره ، فإنه لم يشر إلى ذلك ، البتّة .

هذا وقد فصل المستشرق « ونسنك » في أول كتابه « مفتاح كنوز السنة » عدد أحاديث كل كتاب من كتب صحيح مسلم ، مكتفياً بالأحاديث الأصول ، وتاركاً الإشارة إلى المتابعات (أي الأسانيد التي يروي مسلم بها حديثاً ، تأكيداً للإسناد الأول الذي روي الحديث به ، فالراوي الثاني يتابع الراوي الذي ذكر قبله في روايته ويؤيده) .

وإذا أحصينا هذه الأحاديث وجدنا أنها تبلغ (٧٥٨١) حديثاً . وإلى

---

(١) تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ ، وشرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢١ .

(٢) شرح العراقي على علوم الحديث ص ١٥ ، وتذكرة الحفاظ ٢ : ١٥١ .

القارىء هذا الجدول كما جاء في كتاب « مفتاح كنوز السنة » ، بعد تحديد الكتب التي يحتويها كل جزء ، مع الإشارة إلى أن هناك اختلافاً يسيراً في عناوين بعض الكتب إذا قورنت بما في طبعة دار الطباعة العامرة ، وقد عدّلت قليلاً في بعض العناوين ، وبلغ عدد الكتب (٥٤) كتاباً ، وإلى جانب كل كتاب عدد ما فيه من الأحاديث . ومضمون هذه « الكتب » يدور في فلك الموضوعات المألوفة في الحديث والفقه : كالإيمان ، والصلاة ، والصيام ، والزواج ، والإرث ، والجهاد ، والأشربة ، والشعر ، والتفسير ... إلخ :

الجزء الأول :

١ ـ الإيمان .	٣٨٠
٢ ـ الطهارة .	١١١
٣ ـ الحيض .	١٢٦

الجزء الثاني :

١ ـ الصلاة .	٢٨٥
٢ ـ المساجد .	٣١٦
٣ ـ صلاة المسافرين .	٣١٢

الجزء الثالث :

١ ـ الجمعة .	٧٣
٢ ـ صلاة العيدين .	٢٢

الجزء الثامن :

١ - البر والصلة والآداب .	١٦٦
٢ - القدر .	٣٤
٣ - العلم .	١٦
٤ - الذكر والدعاء .	١٠١
٥ - التوبة .	٦٠
٦ - صفات المنافقين وأحكامهم .	٨٣
٧ - صفة القيامة والجنة والنار .	٨٤
٨ - الفتن وأشراط الساعة .	١٤٣
٩ - الزهد والرقائق .	٧٥
١٠ - التفسير .	٣٤
المجموع	**٥٧٨١ حديثاً**

ومما يجدر ذكره هنا أيضاً أن عدد أحاديث « الصحيح » في الطبعة التي نشرها محمد فؤاد عبد الباقي في خمسة مجلدات ، قد بلغ (٣٠٢٣) حديثاً ، بإسقاط ما كُرّر متنه وتعددت أسانيده .

وهكذا لم يعرف عدد الأحاديث على وجه اليقين والجزم ، حتى اليوم . والعلة واضحة وهي اختلاف وجهات النظر فيما كُرّر متنه ، تبعاً لنسبة ما في المكرر من زيادة على الأصل أو نقصان .

عَنَاوين كتُب الصَّحِيح وأبوابُه

إن صحيح مسلم مقسم ، في الأصل ، إلى « كتب » يقوم كل منها على موضوع رئيسي . ثم إن كل كتاب مقسّم إلى « أبواب » فرعية . ومن الجدير بالذكر أن مسلماً هو الذي وضع عناوين « الكتب » في صحيحه ، إلا أنه لم يضع عناوين مستقلة ـ أو ما يسمى بالتراجم ـ لأبواب صحيحه ، وإنما جاءت الأحاديث فيه متتابعة ضمن كل كتاب دون فصل بما يشير إلى موضوع كل مجموعة منها . ولئن لم يذكر ذلك ، إنه في الحقيقة قد رتب الأحاديث بحسب الموضوعات(١) بحيث لا يحتاج الأمر إلا إلى تدبر كل مجموعةٍ ووضع عنوان لها يترجم عنها . وقد اختلف العلماء في تأويل ذلك :

١ ـ فقال بعضهم : إن مسلماً لم يذكر تراجم أبواب صحيحه لئلا يزداد بها حجم الكتاب ، أو لغير ذلك(٢) .

٢ ـ وذهب ابن عساكر إلى أن مسلماً مات « قبل إتمام كتابه واستيعاب تراجمه وأبوابه »(٣) .

وقد ثبت لدينا سابقاً أن مسلماً أتمّ تأليف كتابه واستوفى غايته فيه . أما

(١،٢) انظر شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢١ .

(٣) كشف الظنون ٥٥٦ .

القول بتضخم حجم الصحيح فهو احتمال لا يمكن الجزم به ، ثم إن وضع هذه العناوين لا يزيد حجم الكتاب زيادة تدعو إلى إهمالها . وعلى كل حال لا نستطيع الجزم بشيء في هذا السبيل .

وقد كان خلو صحيح مسلم من عناوين « الأبواب » مجالاً لأن يتبارى المصنفون والعلماء بعد مسلم في ذلك ، يضعونها في صلب شروحهم للصحيح أو على هوامشه ، ولم يوفق أحد في ذلك توفيق النووي ، وقد عبّر هو عن ذلك فقال :« وقد ترجم جماعةٌ أبوابه بتراجم بعضها جيد ، وبعضها ليس بجيد ، إما لقصور في عبارة الترجمة ، وإما لركاكة لفظها ، وإما لغير ذلك ، وأنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها »[1] .

ومن الطبيعي أن تختلف وجهات النظر في هذه العناوين ، وهذا تابع لاجتهاد كل منهم وتفكيره الخاص : فقد يطول العنوان أو يقصر ، وقد يحتوي الباب على حديث واحد أحياناً ، ويُستوحى عنوانه من أبرز فكرة أو عبارة في متن الحديث ، أو يستنبط من الجو العام لأحاديث الباب الواحد ، وغايتهم في ذلك فقهيّة بحتة .

أما صنيع مسلم نفسه فى ترتيب الأحاديث على « الكتب » فإنه لا يخلو من صعوبة ؛ لأن الحديث الواحد قد يحوي أفكاراً عديدة ، ولكن مسلماً يضعه في مكان يعالج فيه فكرة واحدة من هذه الأفكار . ولذلك فإن

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢١ .

الباحث يجد صعوبة في العثور على مثل هذا الحديث ، وهو محتاج إلى أن يقلب وجوه النظر والتأمل طويلاً حتى يهتدي إلى ضالته .

وأبرز مثال على ذلك الحديث التالي الذي يرويه البراء بن عازب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع . أمرنا بعيادة المريض ، واتباع الجنازة ، وتشميت العاطس ، وإبرار القَسَم أو المُقْسِم ، ونصر المظلوم ، وإجابة الداعي ، وإفشاء السلام . ونهانا عن خواتيم - أو تختُّم - بالذهب ، وعن شُرب بالفضة ، وعن المياثر ، وعن القَسِيّ ، وعن لبس الحرير ، والإستبرق ، والديباج »[1]. فهذا الحديث يحوي أفكاراً كثيرة، وعلى مسلم أن يضعه في مكان واحد ؛ لأنه لا يكرر الحديث الواحد في مكانين مختلفين إلا نادراً[2] . وقد جاء هذا الحديث في « كتاب اللباس والزينة : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ، وخاتم الذهب والحرير على الرجل ، وإباحته للنساء » .

وقد يوضع الحديث في مكانٍ ما لأدنى ملابسة ، مع أنه لو كان في مكان آخر لكان أولى . فاقرأ هذا الحديث الذي يرويه مسلم عن المغيرة قال : « ما

---

(١) صحيح مسلم ٦ : ١٣٥ - « المياثر » : جمع ميثرة ، من قولهم : فراش وثير : أي وطيء ليّن . والميثرة : من مراكب العجم تعمل من حرير أو ديباج ، وتتخذ كالفراش الصغير ، وتحشى بقطن أو صوف ، يجعلها الراكب تحته على الرحال فوق الجمال . و « والقَسيّ » - بفتح القاف - : ثياب من كتان مخلوط بحرير يؤتى بها من مصر ، نسبت إلى قرية على شاطىء البحر قرب تنيس يقال لها « القَس » . وقيل أصل « القسي » ، القَزي ، منسوب إلى القز وهو ضرب من الإبريسم ، فأبدل من الزاي سيناً .

(٢) قلت نادراً ، لأن هناك من يعتقدون بأن مسلماً لا يذكر الحديث إلا في مكان واحد .

سأل رسولَ الله ﷺ أحدٌ عن الدجال أكثر مما سألتُه عنه ، فقال لي : أيْ بنيّ وما يُنْصِبُكَ منه ؟ إنَّهُ لن يضرّك . قال : قلت : إنهم يزعمون أن معه أنهار الماء ، وجبال الخبز . قال : هو أهون على الله من ذلك »[1] .

هل تدري أين تجد هذا الحديث ؟ لعلك تعجب إذا قلت لك إنه في « كتاب الآداب : باب جواز قوله لغير ابنه « يا بني » واستحبابه للملاطفة » ـ لا كما يتبادر إلى الذهن من أننا نجده في مكان يتحدث فيه عن الدجال .

ولعلك أدركت من ذلك كيف يضع مسلم الحديث ، وكيف استوحى واضع العنوان ، ولاءَمَ بين عنوان الباب ، و بين الكتاب الذي يحوي ذلك الحديث .

على أن مسلماً قد يضع الحديث في غير مكانه ، وليس له أي صلة بموضوع الكتاب ولا أدنى مناسبة :

١ ـ ففي « كتاب الزهد والرقائق » مثلاً نجد هذا الحديث : قال رسول الله ﷺ : « خُلقت الملائكة من نور ، وخُلق الجانّ من مارجٍ من نار ، وخُلق آدم مما وصف لكم »[2] .

---

(١) صحيح مسلم ٦ : ١٧٧ (كتاب الآداب) .

(٢) صحيح مسلم ٨ : ٢٢٦ (باب في أحاديث متفرقة) وانظر أيضاً مثالاً آخر : ٢ : ٦٤ س ٤ ـ ٧ كتاب المساجد ومواضع الصلاة .

٢ ـ وأكثر من ذلك ، قد لا يكون المتن من قول الرسول ﷺ نفسه ، بالإضافة إلى أنه لا صلة له بموضوع الكتاب البتة ، ففي كتاب « المساجد ومواضع الصلاة » يقول مسلم : « حدثنا يحي بن يحي التيمي قال : أخبرنا عبد الله بن يحي بن أبي كثير قال : سمعت أبي يقول : « لا يستطاع العلم براحة الجسم »[١]..وهو موضوع في « باب أوقات الصلوات الخمس » بعد سياق عدة طرقٍ لحديث رواه عبد الله بن عمرو بن العاص[٢] .

وقد يكون الحديث لا صلة له بموضوع « الكتاب » ، كالحديث الذي يرويه مسلم في « كتاب الرقاق : باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء ، وبيان الفتنة بالنساء » : « كان من دعاء رسول الله ﷺ : اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك ، وتحوّل عافيتك ، وفجاءة نقمتك ، وجميع سخطك »[٣] فقد أدخله مسلم ـ كما قال النووي ـ بين أحاديث النساء ، وكان ينبغي أن يقدّمه عليها كلها .

ولنا أن نقول بعد هذا أن الحاجة في عصرنا تدعو إلى تغيير ترتيب

---

(١) صحيح مسلم ٢ : ١٠٥ .

(٢) ذكر النووي أن عادة الفضلاء جرت بالسؤال عن إدخال مسلم هذه الحكاية عن يحي ، ثم أورد ما حكاه القاضي عياض عن بعض الأئمة في تعليل ذلك ، وهو أن مسلماً أعجبه حسن سياق تلك الطرق التي ذكرها لحديث عبد الله بن عمرو ، وكثرة ما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها ، فلما رأى ذلك أراد أن ينبه من رغب في تحصيل رتبة عالية في المعرفة إلى كثرة الاشتغال ، وإتعاب الجسم في الاعتناء بتحصيل العلم . (شرح صحيح مسلم ٥ : ١١٣) .

(٣) صحيح مسلم ٨ : ٨٨، ٨٩ .

صحيح مسلم وعرضه في ثوب قشيب ، وحذف المكرر من الأسانيد والمتون التي لم تعد تهم القارىء اليوم ، ولا ضير من ذلك ما دامت النسخ الأصلية متداولة يرجع إليها من شاء . ونحن اليوم بحاجة إلى استقراء كتب الحديث الصحيح كافةً لا صحيح مسلم وحده ، بعد أن توطدت أركان الفقه ، وأصبحت له كتبه واستقل استقلالاً تاماً .

وكتب الحديث هذه أوثق مصدر بين أيدينا بالنسبة إلى كتب التاريخ وغيرها ، فإنك تجد فيها صوراً عن الحياة الاجتماعية للعرب والمسلمين ، والحياة السياسية والدينية ، والتقاليد والأعراف ، والأطعمة والألبسة والمهن ، كما تفيد منها في تاريخ كثير من الأحداث والقضايا الجزئية التي لا نجدها في كتب التاريخ ، وفي تحقيق أمور مختلفة ، ويجد فيها كل من اللغوي والنحوي والأديب طَلبته ، إلى غير ذلك من الأشياء الهامة ، وفي صحيح مسلم منها الشيء الكثير ، وقد سبقنا إلى شيء من ذلك كثيرون ، فجمعوا بين كثير من كتب الحديث وحذفوا الأسانيد والمكررات ، ورتبوا بعضها على حروف الهجاء بالنسبة لأول الحديث ... إلخ ، فنحن اليوم أولى بالقيام بعمل يفيد منه الباحثون على اختلاف نزعاتهم وميولهم ، فيجدون في كتب الحديث جواهر ثمينة لم يكونوا يحلمون بها ، ولاسيما إذا وضعت لذلك الفهارس العامة لمختلف الموضوعات التفصيلية ، ونذكّر بأن بعض المستشرقين قاموا بجزء من هذا العبء ، أَفَلَسْنا نحن أجدر بالقيام بذلك ؟!

وكمثال ـ للتدليل على ما ذهبت إليه ـ نجد في صحيح مسلم : « باب

كون الإسلام يهدم ما قبله »[١] صورة رائعة لحالة عمرو بن العاص النفسية وقلقه ، وهو يبكي على فراش الموت ، ويكاد يعترف بأخطائه السياسية ، فهل نستطيع أن نصل إلى مثل هذا وعنوان الباب لا يلقي أي ضوء على ذلك ؟

وكذلك نجد في صحيح مسلم : « باب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كرّاثاً أو نحوها »[٢] خطبة لعمر بن الخطاب ، وأنه استشعر دنو أجله ، ويوصي بجعل الخلافة شورى بين الستة ، واهتمامه بالكلالة ، ثم يتعرض في نهاية خطبته إلى البصل والثوم . فهل نستطيع أن نهتدي إلى تلك الفوائد المهمة في باب الحديث عن الثوم والبصل والكراث ؟؟...

ومثال ثالث أيضاً : حيث نجد أن الرسول ﷺ يطلب إحصاء المسلمين[٣] وهو شيء نهتم به اليوم أكثر من اهتمامنا بمدلول هذا العنوان : « باب جواز الاستسرار للخائف » وهو الباب الذي وضع فيه هذا الحديث .

ولا أريد أن أستطرد إلى أكثر من ذلك ، فلعل في هذا ما يقنع بأننا في أمس الحاجة إلى تغيير هذه العناوين بما يكون أصدق دلالة ، وأكثر وفاء بحاجات الباحثين والدارسين .

---

(١) كتاب الإيمان ١ : ٧٨ .

(٢) كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٢ : ٨١ .

(٣) صحيح مسلم : كتاب الإيمان ١ : ٩١ .

شرط مسلم وبعض ما اتبعه في صحيحه من قواعد :

من البديهي أن مسلماً لم يدوّن ما جمعه من الأحاديث بلا تثبت أو تحقيق ، بل وضع شرطاً ليكون الحديث مقبولاً عنده ، واصطلحوا على تسمية ذلك بـ « شرط مسلم » . وللبخاري كذلك شرط خاص به .

وشرط مسلم في كتابه هو ما ذكرته سابقاً في تعريف الحديث الصحيح ، وهو أن يكون الحديث الذي يخرجه ، متَّفَقاً على ثقة ناقليه ورواته جميعاً ، وأن يكون متصل الإسناد ـ غير منقطع ـ من أوله إلى منتهاه ، وسالماً من الشذوذ والعلة .

والمراد بالثقة ما هو كذلك عند مسلم ، وإن لم يكن ثقة عند غيره ، فكم من حديث صحيح على شرط مسلم ، وليس بصحيح على شرط البخاري مثلاً ، لكون الرواة عند مسلم ممن اجتمعت فيهم الشروط المعتبرة ، ولم يثبت عند البخاري ذلك فيهم[١] .

هذا ، ولئن كان حديثنا هنا عن شرط مسلم في صحيحه بصورة عامة ، ليكونن من تتمة القول في ذلك أن نعلم بعض القواعد والأسس التفصيلية الأخرى التي راعاها مسلم في تأليف كتابه ، مما له صلة بمنهجه فيه . وقد استقيت هذه القواعد والأسس من مقدمة « الصحيح » التي تشغل ثمانياً وعشرين صفحة . على أن بعض هذه القواعد يتصل بصحيح مسلم خاصة ،

---

(١) انظر في ذلك كله شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ١٥ ، ١٦ ، وكشف الظنون ٥٤١ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ .

وبعضها الآخر مبادىء وأسس عامة في الحديث يمكن اعتبارها أيضاً ضمن هذا النطاق ، لأنه لابد لمسلم أن يتقيد بها :

١ ـ يذكر مسلم في مقدمته منهجه في تأليف صحيحه ، وما اشترط في ذلك : وهو أنه يعمد إلى أحاديث رسول الله ﷺ ، فيقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس :

أ ـ فهو يذكر أولاً من الأحاديث ما كان ناقلوها أهل استقامة في الحديث ، وإتقان لما نقلوا ، وحفظٍ له .

ب ـ فإذا فرغ من استقصاء القسم الأول ، أتبعه بذكر ما رواه من لم يصلوا إلى مرتبة القسم الأول في الحفظ والإتقان . ولا يقدح فيهم هذا الوصف ، لأن القضية نسبية ، فقد توازن بين رجلين ـ أو أكثر ـ لا يُدفعان عن الصدق والأمانة عند أهل العلم ، ومع ذلك فقد يكون أحدهما أحفظ من الآخر ، وأكثر إتقاناً ، وأصح نقلاً ، فيعطى كل ذي حق حقه ، وينزّل منزلته .

جـ ـ أما القسم الثالث من رواة الأحاديث فهم فئتان :

ـ فئة أصحابها متهمون عند أهل الحديث أو عند الأكثر منهم ـ أي تكلم فيهم أقوام وزكّاهم آخرون ـ فهؤلاء لا يتشاغل مسلم بتخريج حديثهم ، لأنهم اتُّهموا بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار .

ـ وفئة يغلب على أصحابها رواية الأحاديث المنكرة أو الغلط ، وهؤلاء

أمسك مسلم أيضاً عن رواية حديثهم ولم يعرّج عليه ، ولا تشاغل به[١] .

وظاهر من ذلك كله أن مسلماً اقتصر على القسمين الأولين ، وأهمل رواية أحاديث الطبقة الثالثة ، خلافاً لما يتبادر إلى الذهن من أنه أفرد كل طبقة على حدة ، لأن ذلك لا يتفق مع ترتيب صحيحه . وهناك خلاف بين العلماء في تأويل ذلك ، وأياً من هذه الطبقات ذكر مسلم ، وأيها أهمل ، نضرب عنه صفحاً .[٢]

٢ ـ وما يذكره مسلم من هذه الأحاديث إنما يورده « على غير تكرار ، إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى ، أو إسناد يقع إلى جانب إسناد ؛ لعلة تكون هناك ، لأن المعنى الزائد في الحديث ، المحتاج إليه ، يقوم مقام حديث تام ، فلابد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة ، أو أن يفصّل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره ، إذا أمكن ، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته ، فإعادته بهيئته ـ إذا ضاق ذلك ـ أسلم »[٣] .

٣ ـ أما ما في المقدمة : من المبادىء العامة في تلقّي الحديث وتمييزه ، ومن تُقْبَل روايته ، ومن لا يؤخذ عنه ، فإليك بعضاً من ذلك :

---

(١) انظر مقدمة صحيح مسلم ٣ ـ ٥ .

(٢) للاطلاع على تفصيل ذلك يراجع شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢٣ ، ٢٤ ، والمدخل في أصول الحديث ٧ ، والتدريب ٢٧ ، وكشف الظنون ٥٥٦ .

(٣) المقدمة ص ٣ ، وانظر شرح النووي ١ : ٤٨ ، ٤٩ .

أ ـ يـذكر مسلم أنـه يجب على كل « من عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتهمين ، ألا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه ، والستارة (أي الصيانة) في ناقليه ، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع »[١] .

ومن هنا يتضح مذهب مسلم في رواية الحديث ، فهو لا يروي إلا ما اطمأن إلى صحة مصدره ، والصيانة فيمن نقَله ، وتحقق ثقة راويه وضبطه وإتقانه وأمانته ، وأنه ممن يوثق بدينه ، وهو لا يقبل برواية من كان متهماً أو ممعناً في إحدى البدع ، داعياً إليها .

ب ـ ويبيّن علامة الحديث المنكر ، وذلك بمقارنته بما رواه أهل الحفظ والرضا ، فإذا خالف روايتهم ، أو لم يكد يوافقها ، كان الحديث منكراً ، وإن كان يغلب على صاحبه هذا النوع من الحديث هُجر حديثه ولم يُقبل ، ولا يحدَّث به أيضاً[٢] .

جـ ـ ويفصّل في قبول ما يتفرد به الراوي من الحديث فيقول : « حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرّد به المحدّث من الحديث : أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا ، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم . فإذا وجد كذلك ، ثم زاد بعد ذلك

---

(١) المقدمة ص ٦ . وللعلماء في الأخذ عن أهل البدع مذاهب وتفصيلات ، انظر علوم الحديث ١٢٦ ، ١٢٧ وشرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٦٠ ، ٦١ .

(٢) المقدمة ص ٥ .

شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته . فأما من تراه يعمد لمثل الزهري ، في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام ابن عروة - وحديثُهما عند أهل العلم مبسوط مشترك ، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس »[١] .

د - وهناك أقوال منتثرة في المقدمة يرويها مسلم عمن سبقه من أئمة العلم كالتابعين وغيرهم ، تُحذر من التهاون في علم الحديث ، وأن هذا العلم دين « فانظروا عمن تأخذون دينكم » ، وتُشدّد في التمسك بالإسناد والاهتمام به ، وأن الإسناد من الدين ، « ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء » ، وتدعو إلى ترك حديث من يسب السلف ، وإلى عدم الأخذ عن كذاب ، ولا عن غير ثقة ، والحذر من أخذ الحديث عن الصالحين الذين تعتريهم الغفلة ؛ لكونهم لا يعانون صناعة أهل الحديث ، فيقع الخطأ في رواياتهم ولا يعرفونه ، ويروون الكذب ولا يعلمون أنه كذب ، وكذلك النهي عن مجالسة القصاص ، وعدم الأخذ عن الخوارج ، وعمن يؤمن بالرجعة[٢] .

وترى كذلك جملة من الأوصاف التي يجرَّح بها الرواة مثل : كذاب ، ليس بثبت ، ليس بثقة في حديثه ، متهم ، ليس صاحب حديث ،

---

(١) المقدمة ص ٥ .

(٢) أي برجوع علي بن أبي طالب من السحاب ، وهي عقيدة الرافضة الذين يعتقدون أن علياً في السحاب .

ضعيف ، ينسب إلى الكذب ، مهجور الحديث[١] .

ومن كل ما سبق نتبين طرفاً من القواعد التي كان يتبعها المحدثون وأئمة العلم ـ ومنهم مسلم ـ ونقدر مدى الجهد الذي بذلوه ، لا ينتظرون من أحد جزاء ولا شكوراً ، قد احتسبوا ذلك في سبيل الله ، وليست تلك القواعد إلا غيضاً من فيض ، وقطرة من بحر .

الإسناد والمتن في صحيح مسلم :

يتألف الحديث التام عادة من قسمين بارزين :

١ ـ الإسناد :

وهو سلسلة الرواة ، أو الأساس الذي يؤيد صدور الحديث عن الرسول عليه الصلاة السلام ، وتناقُلَه في سلسلة متصلة من الرواة العدول . كأن يقول الراوي : حدثني فلان عن فلان ، قال : حدثنا فلان عن النبي ﷺ ...

٢ ـ المتن :

هو النص المروي عن النبي[٢] ﷺ . وهو يتلو الإسناد في الذكر .

وقد اهتم المحدّثون بإسناد الحديث اهتماماً عظيماً ، فكانوا يبحثون عن

---

(١) انظر في ذلك كله مقدمة صحيح مسلم ٩ ، ٢١ .

(٢) وقد يطلق على المرويّ عن غيره .

الرواة ومقدار صدقهم وثقتهم وأمانتهم في النقل واتصال أسانيدهم اتصالاً لا غبار عليه ، لأن صحة الإسناد تؤدي إلى صحة الحديث ، وقد يفرقون بينهما في الصحة ، فيكون الحكم بالصحة على الإسناد لا يلزم منه صحة الحديث ، كما قد يكون المتن صحيحاً دون الإسناد[١] .

وقد أشار إلى ذلك النووي فقال : « المراد من علم الحديث : تحقيق معاني المتون وتحقيق علم الإسناد والمعلل . والعلة عبارة عن معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث مع أن ظاهره السلامة منها ، وتكون العلة تارة في المتن ، وتارة في الإسناد . وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الإسماع ولا الكتابة ، بل الاعتناء بتحقيقه والبحث عن خفيّ معاني المتون والأسانيد ، والفكر في ذلك ، ودوام الاعتناء به ، ومراجعة أهل المعرفة به ، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه ، ... إلخ[٢] .

وقد سار مسلم على هذا السَّنن من الاعتناء بالإسناد والمتن معاً ، يقول النووي : « اعلم أن مسلماً رحمه الله سلك في هذا الكتاب طريقة في الإتقان والاحتياط والتدقيق والتحقيق ، مع الاختصار البليغ والإيجاز التام ، في نهاية من الحسن مصرّحة بغزارة علومه ، ودقة نظره ، وحذقه ، وذلك يظهر في الإسناد تارة ، وفي المتن تارة ، وفيهما تارة ... »[٣] .

---

(١) انظر الباعث الحثيث ٤٦ .

(٢) شرح صحيح مسلم ١ : ٤٧ .

(٣) شرح صحيح مسلم ١ : ١٥١ .

إلا أن عناية مسلم ـ والحق يقال ـ انصرفت إلى الاهتمام بالإسناد كثيراً حتى قال النووي : « واعلم أنه لا يُعرف أحد شارك مسلماً في هذه النفائس التي يشير إليها من دقائق علم الإسناد . وكتاب البخاري وإن كان أصح وأجل وأكثر فوائد في الأحكام والمعاني ، فكتاب مسلم يمتاز بزوائد من صنعة الإسناد »(١) .

وسأفصل الكلام ، فيما يلي ، على كل من الإسناد والمتن على حدة لتسهيل البحث ، وإن كان يصعب في حقيقة الأمر فصل أحدهما عن الآخر ، في كثير من الأحيان :

الإسناد :

بعد أن سقت كلمة في الإسناد والمتن عند مسلم ، أحب أن أشير هنا إلى بعض الظواهر التي تبدت لي في صحيح مسلم ، مما له صلة بالإسناد :

١ ـ تتردد في الإسناد أنواع كثيرة من طرق تحمّل الحديث ونقله : « حدثني ، حدثنا ، أخبرني ، أخبرنا ، سمعت ، قرأ عليّ فلان ... » والذي يهمنا منها أن مسلماً يفرق بين كلمة (حدثني) فيطلقها على ما سمعه وحده من لفظ الشيخ ، وكلمة (حدثنا) فيقولها فيما سمعه مع غيره من لفظ الشيخ . كما يفرق أيضاً بين كلمة (أخبرني) : فيقولها فيما قرأه وحده على الشيخ ، وكلمة (أخبرنا) : فيقولها فيما قرىء بحضرته في جماعة على

---

(١) شرح صحيح مسلم ١ : ١٥١ .

الشيخ[١] .

٢ ـ إذا كان راوي الحديث أكثر من واحد ، وبين رواياتهم تفاوت اللفظ والمعنى واحدٌ ، جمع مسلم بينهم في الإسناد ، ثم ساق الحديث على لف واحد منهم ، أو ألّف بين رواياتهم . وقد يشير إلى هذا بعد رواية الحديث وإن لم يكن هناك اختلاف في اللفظ لم يشر إلى ذلك . وله في هذا ألف خاصة تدل على دقته وتحريه ، وإلى القارىء أمثلة من ذلك :

« حدثنا أحمد بن حنبل وزهير بن حرب ـ واللفظ لزهير ـ قالا حدث يحيي ، وهو القطّان ، عن عُبيد الله ... »[٢] .

« وحدثنا إسحٰق بن إبراهيم الحنظلي ، ومحمد بن رافع ، وعَبْدُ بن حُمَيْد قال ابن رافع : حدثنا ، وقال الآخران : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا مَعْمَرٌ ـ والسياقُ حديثُ معمرٍ من رواية عَبْدٍ وابن رافع ... »[٣] .

« حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ويحي بن حبيب الحارثي ـ وتقاربا في اللفظ ـ قالا حدثنا عبد الوهاب الثقفي ... »[٤] .

« حدثنا أبو بكر بن أبي شَيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نُمير ـ واتفقا في

---

(١) شرح صحيح مسلم ١ : ١٥١ .

(٢) كتاب البيوع ـ باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ٥ : ٢٦ .

(٣) كتاب التوبة ـ باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف ٨ : ١١٢ ، ١١٣ .

(٤) كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ـ باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ٥:١٠٧ .

سياق الحديث إلا ما يزيد أحدهما من الحرف بعد الحرف ـ قالا : حدثنا محمد بن بِشر ، حدثنا أبو حيان ... »[١] .

« وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ، جميعاً عن ابن عُلَيّة ، قال زهير : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ... »[٢] .

« حدثنا يحي بن يحي ، أخبرنا أبو معاوية ح[٣] وحدثنا أبو بكر بن أبي شَيبة ، حدثنا أبو معاوية ووكيع ح وحدثنا ابن نُمير ، حدثنا أبي ، جميعاً عن الأعمش ، عن عبد الله بن مُرّة ، عن مسروق ، عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس منا مَن ضرب الخدود ، أو شقّ الجيوب ، أو دعا بدعوى الجاهلية » . هذا حديث يحي ، وأما ابن نُمير وأبو بكر فقالا : وشقّ ، ودعا ـ بغير ألف »[٤] .

« حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، ومحمد بن حاتم ، قالوا : حدّثنا ابن مهدي عن سفيان ... »[٥] .

٣ ـ إذا كان أحد رواة الحديث لم يعرّف من روى عنه تعريفاً كافياً ، عرَّفه مسلم ؛ ليزيل غموضه ولكي لا يلتبس بغيره . ولكنه يأتي بهذا

(١) كتاب الإيمان ـ باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ١ : ١٢٧ .
(٢) كتاب الإيمان ـ باب الإيمان ما هو ، وبيان خصاله ١ : ٣٠ .
(٣) انظر الفقرة ٦ الآتية .
(٤) كتاب الإيمان ـ باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية ١ : ٦٩ .
(٥) كتاب الأشربة ـ باب استحباب لعق الأصابع ... ٦ : ١١٣ .

التعريف مفصولاً مميزاً لئلا يحسبه القارىء من زيادة الراوي نفسه . وهذا إما أن يأتي خلال الإسناد ، أو بعد الانتهاء من رواية الحديث ، وهاك الأمثلة :

« حدثني الحسن بن علي الحُلْواني ، حدثنا أبو توبة ـ وهو الربيع بن نافع ـ حدثنا معاوية ـ يعني ابن سلام ـ عن زيد ـ يعني أخاه ـ أنه سمع أبا سلّام قال : ... »[١] .

« حدثنا عبيد الله بن مُعاذ العَنْبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شُعبة ، عن قَتادة ، عن أبي أيوب ـ واسمه يحي بن مالك الأزدي ويقال : المراغيّ . والمَراغُ : حيٌّ من الأزْد ـ عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ... »[٢] .

« حدثني زهير بن حَرب ، حدثنا أبو صَفوان عن يونس بن يزيد ... عن سعيد بن المسيَّب أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ للمدينة : ليَتْركنَّها أهلُها على خير ما كانت ، مذللةً للعوافي . يعني السباع والطير . (قال مسلم : أبو صفوان هذا هو عبد الله بن عبد الملك ، يتيمُ ابن جُرَيج عشرَ سنين ، كان في حجْره) »[٣] .

٤ ـ كثرة الأسانيد للحديث الواحد أو مقاربه ـ في المكان الواحد ، وكل ذلك من باب الاهتمام بالسند ورجاله . ولا أحتاج إلى أن أدلل على هذا فهو

(١) صحيح مسلم ـ كتاب الطهارة ١ : ١٧٣ .

(٢) صحيح مسلم ٢ : ١٠٤ ـ كتاب المساجد ومواضع الصلاة (باب أوقات الصلوات الخمس) .

(٣) صحيح مسلم ٤ : ١٢٣ كتاب الحج (باب في المدينة حين يتركها أهلها) .

أكثر من أن يحصى في صحيح مسلم[١] .

وقد تجد للحديث الواحد عدة أسانيد تأخذ حيّزاً واسعاً من الكتاب ، وكلها تنتهي بقوله في آخر الإسناد : « عن النبي ﷺ بمثله » أو « مثله » أو « بهذا الإسناد » . وكان من الممكن أن يكتفي بإسناد واحد للحديث - ما دام الحديث صحيحاً وله شواهد أو متابعات أخرى - ويشغل هذا الحيّز بأحاديث أخرى صحَّت عند مسلم ولم يثبتها في كتابه ، ويكتفي بأن يشير إلى أن هذا الحديث مثلاً صحّ من طرق أخرى . ولكن حالة العصر والرواية كانت تتطلب الاهتمام الزائد بالإسناد ؛ لأنه يدعم صحة الحديث .

٥ - عدد رجال الإسناد : إن عدد رجال الإسناد بين مسلم والنبي ﷺ يتراوح بين أربعة رجال وتسعة ، ومن الملاحظ قلة عدد الأحاديث التي تكون نسبة رجال الإسناد فيها أكثر ، إلى حد أن الأحاديث التي بلغ عدد رواتها تسعة لا تتجاوز سبعة أحاديث في كل صحيح مسلم[٢] .

٦ - التحويل : إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر ، وجمع مسلم بينهما في متن واحد ، فإنه يضع عند الانتقال من إسناد إلى آخر حرف (ح) - ويسمى (حاء التحويل) - ثم يسوق الحديث لأحد هذه الأسانيد أو بعضها أو كلها ، كقوله :

---

(١) انظر مثلاً الجزء الخامس ص ٢ و٧ : ١٧٦ ، ١٧٨ .

(٢) وللحافظ ضياء الدين المقدسي رسالة جمع فيها هذه الأحاديث ذات تسعة الرواة وعنوانها « تساعيات مسلم » وهي مخطوطة في دار الكتب الظاهرية برقم (٣٤٨ حديث) من الورقة (٥٠ - ٥٥) .

« حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا الضحاك ـ يعني أبا عاصم ـ ح وحدثني محمود بن غيلان ، حدثنا عبد الرزاق ، قالا جميعاً : أخبرنا ابن جُرَيْج ، أخبرني ابن شهاب ... إلخ » .

فقوله :« قالا جميعاً » يعني الضحّاك وعبد الرزاق قالا ـ كلاهما ـ: أخبرنا ابن جريج ... إلخ .

وكقول مسلم : « وحدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو إسحٰق ح وحدثنا يحي بن يحي ، أخبرنا أبو خَيثمة عن أبي إسحٰق قال ... » فذكر هنا أبا إسحٰق مرتين ، والسرّ في ذلك أن زهيراً يقول « حدثنا أبو إسحٰق » أما أبو خيثمة فيقول : « عن أبي إسحٰق » وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما لأن كلاًّ منهما تحمّل الحديث بشكل مستقل عن الآخر . ومن هنا نعلم أيضاً دقة مسلم في هذه الناحية .

واختلفوا في دلالة هذا الحرف (ح) والكلمة التي أُخذ منها ، وأوجَهُ هذه الأقوال أنه مأخوذ من « التحول » لتحول الحديث من إسناد إلى إسناد ، كما اختلفوا فيما يقوله من ينتهي من القراءة إلى هذا الحرف ، والمختار أن يلفظ الحرف باسمه ويستمر في القراءة[1] .

هذا وللإمام مسلم اهتمام عجيب بالإسناد ، يدل على المبالغة والدقة في التحري ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قوله : « حدثني أبو خيثمة زهير بن

---

(١) انظر علوم الحديث ١٨٢ ، ١٨٣ وشرح صحيح مسلم ١ : ٣٨ ، ١٥٢ .

حرب ، حدثنا وكيع ، عن كَهْمَسٍ ، عن عبد الله بن بُرَيْدة ، عن يحيى بن يَعْمَر ح ، وحدثنا عُبيد الله بن مُعاذ العنبري ـ وهذا حديثه ـ حدثنا أبي ، حدثنا كهمس ، عن ابن بريدة ، عن يحي بن يَعْمَر قال : كان أوّلَ من قال بالقدَر بالبصرة مَعبْدٌ الجُهَنيّ ... » .

وإذا دققنا النظر في هذا الإسناد وجدنا ما يلى :

قال أولاً : « حدثني أبو خيثمة » ثم قال في الطريق الآخر : « وحدثنا عبيد الله بن معاذ » ففرق بين « حدثنا » و « حدثني » . وقد مر بنا إيضاح ذلك .

قال في الطريق الأول :« حدثنا وكيع ، عن كهمس ، عن عبد الله بن بريدة ، عن يحي بن يعمر » ،ثم في الطريق الثاني أعاد الرواية عن كهمس عن ابن بريدة عن يحي . فقد يقال هذا تطويل ، وكان ينبغي أن يقف بالطريق الأول عند وكيع ويجتمع معاذ ووكيع في الرواية عن كهمس عن ابن بريدة . وهذا اعتراض فاسد ؛ لأن مسلماً إذا فعل ذلك حصل خلل يفوت به المقصود ، وذلك لأن وكيعاً قال : « عن كهمس » ، ومعاذ قال : « حدثنا كهمس » فأتى مسلم بالروايتين كما سُمعتا .

قال في رواية وكيع : « عن عبد الله بن بريدة » ، وقال في رواية معاذ « عن ابن بريدة » فلو أتى بأحد اللفظين حدث خلل ، فإنه إن قال : «قال ابن بريدة» التبس الأمر بين عبد الله وأخيه سليمان ابني بريدة، وإن قال «عبد الله بن بريدة» كان كاذباً على معاذ فإنه ليس في روايته عبد الله .

ومن ذلك قوله : « وحدثنا عبيد الله بن معاذ ـ وهذا حديثه ـ » فهذه عادة لمسلم قد أكثر منها ، وهي تدل على تدقيقه وورعه واحتياطه ، وأن الراويين قد اتفقا في المعنى واختلفا في بعض الألفاظ .

وقوله (ح) بعد يحي بن يَعْمَر في الرواية الأولى ، وهي حاء التحويل من إسناد إلى إسناد وقد أوضحناها سابقاً[١] .

المتن :

لقد اهتم مسلم بالمتن ـ نص الحديث ـ أيضاً ، وأذكر هنا بعض الظواهر التي تمتّ إلى المتن بصلة ، مع إعادة الإشارة إلى أن الإسناد والمتن متكاملان يتمم أحدهما الآخر ، وكثيراً ما يصعب الفصل بينهما :

١ ـ فمتن الحديث يأتي عقب الإسناد وهو ملازم له ، ولم يرد في صحيح مسلم سوى حديث واحد بلا إسناد ، إلا أن هذا الحديث جاء في مقدمة الصحيح » وهو قول مسلم : « وقد ذُكر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزِّل الناس منازلهم »[٢] .

٢ ـ ويهتم مسلم بالمحافظة على متن الحديث كما روي تماماً ، ويبين الفروق بين متن وآخر ولو كانت يسيرة في نظر القارىء ، وإذا اتفق حديثان ذوا إسنادين مختلفين في قسم من عباراتها واختلفا في قسم آخر ، ذكر الأول بنصه

---

(١) انظر شرح صحيح مسلم ١ : ١٥٠ ـ ١٥٢ .

(٢) صحيح مسلم ١ : ٥ ، وانظر كلام النووي في شرحه ١ : ١٩ .

ثم ذكر ما اختلف فيه الحديث الثاني عنه ، وأحال إلى الحديث الأول فيما اتفقا فيه . والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة ، أكتفي ببعض منها :

« حدثنا أحمد بن عَبْدَة الضبي ، حدثنا عبد العزيز بن محمد وأبو علقمة الفَرْويُّ قالا ... قال رسول الله ﷺ : إن الله يبعث ريحاً من اليمن أَلْيَنَ من الحرير فلا تدع أحداً في قلبه- قال أبو علقمة: مثقالُ حبةٍ، وقال عبد العزيز : مثقال ذرة ـ من إيمان إلا قبضتْه »[١] .

« وحدثنا محمد بن المثنى ...حدثنا شعبة ... قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : شغلونا عن صلاة الوسطى حتى آبت الشمس ، ملأ الله قلوبَهم ناراً ، أو بيوتَهم ، أو بطونَهم (شكَّ شُعبة في البيوت والبطون) . وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا ابن أبي عدي ، عن سعيد ، عن قتادة ، بهذا الإسناد ، وقال : بيوتهم وقبورهم (ولم يشكّ) »[٢] .

« وحدثنا سُويد بن سعيد ... عن أبي مالك ، عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من قال لا إله إلا الله وكفَر بما يُعبد من دون الله حَرُم ماله ودمه وحسابه على الله . وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ... عن أبي مالك عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول : من وحَّد الله . ثم ذكر بمثله »[٣] .

٣ ـ وقد يستغني مسلم عن ذكر المتن ويكتفي بذكر الإسناد ، إذا سبق

---

(١) صحيح مسلم ١ : ٧٦ .

(٢) صحيح مسلم ٢ : ١١١ .

(٣) صحيح مسلم ١ : ٤٠ .

أن ذكر للحديث نفسه إسناداً ومتناً آخريْن ، ويشير فقط إلى أن بين الروايتين بعض الفرق ، كقوله : « حدَّثنا شيبان بن فروخ ... حدثنا ثابت البَناني ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ أتاه جبريل ﷺ وهو يلعب مع الغلمان فأخذه فصرعه فشقَّ عن قلبه ... إلخ » .

ثم يذكر مسلم رواية أخرى عن شَريك بن عبد الله بن أبي نَمِر « قال : سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام . وساق الحديث بقصته نحو حديث البناني وقدم فيه شيئاً ، وأخَّر وزاد ونقص »[١] .

٤ ـ من عادة مسلم أن يذكر الحديث المنسوخ أولاً ثم يأتي بالحديث الناسخ[٢] .

٥ ـ قد يدرج في المتن ما ليس منه ، كالصلاة على النبي ، وشرح بعض الكلمات :

« حدثنا يحي بن يحي ... أن رسول الله ﷺ قال : ثلاثة يُؤْتَون أجرهم مرتين : رجلٌ من أهل الكتاب آمن بنبيه وأدرك النبي ﷺ فآمن به واتبعه

---

(١) صحيح مسلم ١ : ١٠١ ، ١٠٢ .

(٢) انظر مثلاً : الجزء الأول ص ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، والجزء الثاني ص ١٨ ، ٢٠ ، والجزء السادس ص ١١٠ ، ١٥٧ .

وصدّقه فله أجران ... »[١] .

« ... أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يتركون المدينة على خير ما كانت ، لا يغشاها إلا العوافي ـ يريد عوافي السباع والطير ـ ثم يخرج راعيان من مُزينة يريدان المدينة ... »[٢] .

وقد يأتي شرح الكلمات بعد إيراد المتن كقوله : « وحدثنا ابن رافع ... عن عبد الله بن عُمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صبر على لأوائها وشدّتها كنت له شهيداً أو شفيعاً يوم القيامة ـ يعني المدينة ـ » (٤ : ١١٩) .

٦ ـ إن مسلماً يذكر جميع طرق الحديث في مكان واحد ، وعلى هذا فإن متن الحديث يأتي ـ تبعاً لذلك ـ أيضاً في نفس المكان . وإذا كان الحديث يتضمن عدة أفكار ، وضعه مسلم في باب يتعلق بإحدى هذه الأفكار ، ولا يضعه إلا في مكان واحد . على أنه قد يذكر متن الحديث نفسه في مكان آخر مع إسناده نفسه ، أو بإسناد آخر ، وهذا نادر جداً .

---

(١) صحيح مسلم ١ : ٩٣ ، وقد ذهب ابن الصلاح ص ١٧٤ إلى ضرورة كتابة الصلاة والسلام على رسول الله عند ذكره ، لأن ذلك دعاء يثبته الكاتب لا كلام يرويه ، فلذلك لا يتقيد بالرواية ولا يقتصر فيه على ما في الأصل ، ويحتمل أن يكون ذكر الصلاة في المتن من شيخ مسلم أو من فوقه .

(٢) صحيح مسلم ٤ : ١٢٣ .

ففي كتاب (اللباس والزينة) يرد الحديث التالي في (باب النهي عن الجلوس في الطرقات وإعطاء الطريق حقه) : « حدثني سُويد بن سعيد ، حدّثني حَفْص بن ميسرة ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يَسار عن أبي سعيد الخُدري عن النبي ﷺ قال : إياكم والجلوس في الطرقات . قالوا : يا رسول الله ما لنا بدّ من مجالسنا نتحدث فيها . قال رسول الله ﷺ : فإذا أبيتم إلا المجلس ، فأعطوا الطريق حقه . قالوا : وما حقه ؟ قال : غضّ البصر ، وكف الأذى ، وردّ السلام ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر » (٦ : ١٦٥) .

وفي (كتاب السلام) يرد هذا الحديث نفسه بإسناده أيضاً في (باب من حق الجلوس على الطريق ردّ السلام) هكذا :

« حدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا حفص بن ميسرة ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : إياكم والجلوس بالطرقات . قالوا : يا رسول الله مالنا بدّ من مجالسنا نتحدث فيها . قال رسول الله ﷺ : إذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريقَ حقَّه. قالوا: وما حقُّه ؟ قال : غض البصر ، وكف الأذى ، وردّ السلام ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر » (٧ : ٣) .

٧ ـ قد يطول متن الحديث حتى يبلغ بضع صفحات ، وقد يقصر حتى يكون كلمتين ، كقوله عليه السلام : « العين حق » (٧ : ١٣) .

هل سلم الكتاب من النقد ؟

قد يتساءل أحدنا : أليس في صحيح مسلم محل للنقد ؟ وهل كل الأحاديث التي ذكرها صحيحة ؟

والجواب على ذلك أن الكتاب لم يسلم ـ على جلالته وعظم قدر مؤلفه ـ من النقد والتعليق ، وأنّ فيه أحاديث مخالفة لشرط الصحيح . وسنرى أن كل ما أُخذ عليه أمكن تأويله أو الرد عليه ، وبقي هذا الكتاب العظيم « صحيحاً » سالماً من المطاعن ، نقياً من الجرح[١] .

وسأفصل فيما يلي القول في ذلك كله ، مع ذكر ما أورده المصنفون من حجج وإيضاحات في الدفاع عن هذا الكتاب :

١ ـ وأول ذلك أن نقول : هل كل ما في صحيح مسلم من الأحاديث قد حُكم بصحتها ؟ لقد حكم بذلك ابن الصلاح فقال : « جميع ما حكم مسلم رحمه الله بصحته في هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته ، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر ، وهكذا جميع ما حكم البخاري بصحته في كتابه ، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول ، سوى من لا يعتدّ بخلافه ووفاقه في الإجماع »[٢] .

---

(١) انظر كشف الظنون ٥٤١ ، ٥٤٢ ، والتدريب ٤٣ ، وشرح النووي على صحيح مسلم ١ : ١٦ ، وعلوم الحديث ١٣ ، ٢٩ ، ٩٦ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ١٩ .

وقد مرّ بنا أن مسلماً عرض كتابه على أبي زرعة ، فكل ما أشار أبو زرعةِ إلى أن له علةً تركه مسلم . ولعلنا نذكر أيضاً قول مسلم نفسه من أنه لم يضع في صحيحه إلا ما أجمعوا عليه ، وأنه ما وضع شيئاً في كتابه إلا بحجة ، وما أسقط منه شيئاً إلا بحجة .

على أن ابن الصلاح يذكر أن مسلماً وضع في كتابه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها ، لكون العلماء اختلفوا في مدى اجتماع شرط الحديث الصحيح في رواة هذا الحديث ، وأجاب عن ذلك بأن مسلماً ـ بما وضعه لنفسه من مقاييس خاصة في معرفة الصحيح ـ كان يرى أن هذه الأحاديث صحيحة[١] . وهذا القول صحيح ، فقد يكون راوي الحديث ثقة عند مسلم ، ولا يكون كذلك عند غيره .

٢ ـ ومما أُخذ على مسلم أنه روى في صحيحه عن جماعة من الرواة الضعفاء والمتوسطين الذين لا ينطبق عليهم شرط الحديث الصحيح[٢] . وقد فند ابن الصلاح هذا الزعم ، ورد عليه بما خلاصته[٣] :

أ ـ أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غير مسلم ، ولكنه ثقة عند مسلم نفسه ، ومن المعلوم أنه لا يُقبل الجرح ما لم يفسَّر سببُه .

---

(١) انظر صحيح مسلم ١ : ١٥ ، ١٦ .

(٢) شرح صحيح مسلم ١ : ١٨ .

(٣) انظر المصدر نفسه ١ : ٢٤ .

ب ـ أن يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد ، لا في الأصول[١] . وذلك بأن يذكر مسلم الحديث أولاً بإسناد نظيف ، رجاله ثقات ويجعله أصلاً ، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد تدعم الحديث الأصلي بالمتابَعة ، أو يكون فيها فائدة جديدة ، وحينئذ لا تضر الرواية عن الضعفاء ما دام للحديث نفسه أصل صحيح موثوق به .

جـ ـ أن يكون الراوي الضعيف قد طرأ عليه الضعف بعد أخذ مسلم عنه ، فهذا لا يقدح فيما رواه من قبل في زمن استقامته .

د ـ أن يكون الحديث الذي رواه الشخص الضعيف ، عالي الإسناد ، ويكون هذا الحديث نفسه مروياً عند مسلم عن طريق الثقات ولكن بإسناد نازل ، فيقتصر على العالي ، ولا يضيف إليه الإسناد النازل خشية الإطالة ، مكتفياً بمعرفة أهل الشأن في ذلك[٢] . وقد صرح مسلم نفسه بهذا. وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشاط وغيبته ؛ لأن عادة مسلم أن يروي عن الثقات أولاً ، ثم يأتي بمن هم دونهم ، متابَعةً .

(١) **المتابعة** في اصطلاح المحدثين : أن يكون هناك حديث ، فيورد المؤلف هذا الحديث نفسه ـ بلفظه ـ بإسناد آخر ، فهذا الحديث متابع للحديث الأصلي . أما (**الشاهد**) فهو الحديث الذي يكون مطابقاً للحديث الأصلي في معناه فحسب . انظر تفصيل ذلك في علوم الحديث ٩٠،٩١ ، والتقريب ٩ ، ١٠ ، والتدريب ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) من أثر اهتمام المحدثين بالإسناد أن يطلبوا العلوّ فيه ، أي أن يقل عدد رجال الإسناد بينهم وبين النبي ﷺ وحينئذ يكون الإسناد بعيداً عن الخلل ، لأن الرواة كلما كثروا كان الإسناد نازلاً ، وكان في كثرتهم كثرة لنواحي الخلل . انظر علوم الحديث ٣١٦ ، ١١٩ ، ٢٢٠ ، والتدريب ١٨٤ ، والباعث الحثيث ١٧٨ ـ ١٨٥ .

وهنـاك أخيراً حقيقـة يجب ألا تغيب عن أذهـاننـا ، وهي أن الراويـة الضعيف قـد يصلـح لأن يروى عنــه ، ولهــذا نرى الــدارقطني وغيره حين يتكلمون على الرواة الضعفـاء يقولون : « فـلان يعتبر بـه ، وفـلان لا يعتبر به »(١) فجهات الضعف متباينة متعـددة ، ولو كان ضعف رواة مسلم قـادحـاً فيهم ، أو ثابتاً عنده ، لما خرّج أحاديثهم .

٣ - ويــذكرون أن مسلمــاً روى في صحيحــه الحــديث : « لا تسبّــوا أصحـابي ... » عن « يحي بن يحي ، وأبي بكر ، وأبي كُريب - ثلاثتُهم - عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صـالح ، عن أبي هريرة » ويقولون : إن مسلماً قد وهم في إسنـاد هـذا الحـديث ، وإنمـا روى هؤلاء الثلاثـة الحـديث عن « أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد » ، وكذلـك رواه عنهم الناس ، وكـذلـك أيضـاً رواه ابن مـاجـه عن أبي كريب ، أحـد شيوخ مسلم في هذا الحديث .

ويقـول السيـوطي : إن هــذا الـوهم قــد وقــع من مسلم وهــو يكتب الحديث ، وليس وهماً في حفظ مسلم نفسه(٢) .

٤ - ووقع في صحيح مسلم حديث مقلوب ، جـاء القلب في متنـه ، وهو حديث السبعـة الـذين يُظلّهم الله يوم القيـامـة : « ورجل تصـدق بصـدقـة أخفاها ، حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » فهذا مما انقلب على أحد الرواة ،

---

(١) علوم الحديث ٩١ .

(٢) التدريب ١١٠ ، ١١١ .

وإنما هو ـ كما في صحيح البخاري ـ : « حتى لا تعلم شمالُه ما تُنفق يمينه »[١] .

٥ ـ اختلف أئمة الحديث في قبول روايات أصحاب البدع غير المكفّرة ، ولهم في ذلك تفصيلات . وقد احتج الإمام مسلم بعبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني ، وكان داعية إلى الإرجاء (من المرجئة) ولكن مسلماً لم يخرج له شيئاً في كتابه ، وإنما أخرج له في المقدمة فحسب ، وقد وثقه ابن معين[٢] . على أن العلماء يفرقون عادة بين من روى لهم مسلم في الصحيح نفسه ، ومن روى لهم في المقدمة .

٦ ـ لقد تلقت الأمة صحيح مسلم بالقبول ، سوى بعض أحاديث يسيرة ضعفها بعض الأئمة أو نقدوها . ومما ضعفوه من ذلك حديث جاء في « الصحيح معللاً ـ في متنه علة ـ[٣] وهو الذي انفرد مسلم وحده بإخراجه في صحيحه في حديث أنس من اللفظ المصرّح بنفي قراءة البسملة ، وقد رواه مسلم عن أنس بن مالك قال : « صليت خلف النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكانوا يستفتحون بـ (الحمد لله رب العالمين) لا يذكرون

---

(١) انظر صحيح مسلم ٣ : ٩٣ ، وحاشية أحمد محمد شاكر في الباعث الحثيث ٩٦ ، ٩٧ وهذا يظهر مدى حرص مسلم على قول الراوي وإن كان خطأ .

(٢) انظر علوم الحديث وشرح العراقي عليه ١٢٦ ، ١٢٧ ، وشرح صحيح مسلم ١ : ٦٠ .

(٣) الحديث المعلّل من أقسام الحديث الضعيف ، وهو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته ، مع أن الظاهر سلامته من هذه العلة . انظر علوم الحديث ٩٦ ـ ٩٩ ، وحاشية الباعث الحثيث ٧٠، ٧١ .

(بسم الله الرحمن الرحيم) في أول قراءة ولا في آخرها »[١] .

وقد ضعف قوم هذا الحديث و « عللوا » رواية العبارة الأخيرة فيه ـ أي التصريح بنفي قراءة البسملة ـ لأن أكثر رواة هذا الحديث لم يتعرضوا لذكر البسملة ، وهذا ما اتفق عليه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، وأن الذي رواه باللفظ المذكور إنما رواه بالمعنى الذي وقع له ، حيث فهم من عبارة « كانوا يستفتحون بالحمد لله » أنهم كانوا لا يبسملون ، فروى الحديث على ما فهم ، وإنما القصد بأن « السورة » التي كانوا يفتتحون بها من السور هي « الفاتحة » فجاء التعبير عنها بالآية الأولى منها بدلاً من أن يعبر عنها باسمها .

أضف إلى ذلك أن أنساً نفسه سئل عن الافتتاح بالتسمية ـ أي جهراً ـ فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئاً عن رسول الله ﷺ[٢] .

٧ ـ الانقطاع :

جاء في صحيح مسلم ثلاثة عشر حديثاً في إسنادها انقطاع[٣]

---

(١) صحيح مسلم ٢ : ١٢ .

(٢) وقد أطال العراقي ـ في شرحه على ابن الصلاح ـ الكلام على تعليل هذا الحديث ٩٨ ـ ١٠٣ وذكر كلام الحفاظ الذين أعلوه كالشافعي والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر . وانظر كذلك التدريب ٨٩ ـ ٩١ ، وما كتبه حامد الفقي في تعليقه على المنتقى لابن تيمية ١ : ٣٧٢ ـ ٣٧٦ .
ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن مضمون الحديث يتعلق بحكم فقهي ، فيه خلاف مذهبي واسع ، انظر نصب الراية ١ : ٣٢٦ وما بعدها .

(٣) الحديث المنقطع من أقسام الضعيف ، وهو نوعان :
١ ـ أن يسقط من الإسناد رجل .

وقد بيّن العلماء اتصال هذه الأسانيد : إما من طريق آخر في صحيح مسلم نفسه ، أو من ذلك الطريق في كتب غيره من المحدثين ، وإليك هذه المواطن كما ذكرها السيوطي[١] :

١ ـ حديث حُميد الطويل ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة أنه لقي النبي ﷺ في بعض طرق المدينة ... إلخ . صوابه : « حُميدٌ الطويل ، عن أبي بكر المُزَني ، عن أبي رافع ... » كما أخرجه الخمسة وأحمد وابن أبي شَيبة في مسنديهما .

٢ ـ حديث « السائب بن يزيد ، عن عبد الله بن السَّعدي ، عن عمر » في العطاء . صوابه : « السائب عن حُويطب بن عبد العُزَّى » كذا ذكره الحفاظ . قال النسائي : لم يسمعه السائب من ابن السعدي ، إنما رواه عن حويطب عنه ، كما أخرجه البخاري والنسائي .

٣ ـ حديث « يَعْلَى بن الحرث المحاربي ، عن غَيلان ، عن علقمة » في قصة ماعز . صوابه : « يعلى عن أبيه ، عن غَيلان » كذا أخرجه النسائي وأبو داود .

٤ ـ حديث « عبد الكريم بن الحرث ، عن المستورد بن شدّاد »

= ٢ ـ أو يذكر في الإسناد رجل مبهم نحو : « روى أبو العلاء عن رجلين عن شداد » . انظر الباعث الحثيث ٥١ ، ٥٢ . ومن العلماء من يفرق بين النوعين فيسمي الأول منقطعاً ، والثاني مبهماً .

(١) التدريب ٧١ ، ٧٢ (بحث الحديث المنقطع) وقد نقلها السيوطي عن الرشيد العطار .

مرفوعاً : « تقوم الساعة والروم أكثر الناس » . قال الرشيد العطار : عبد الكريم لم يدرك المستورد ، ولا أبوه الحرث لم يدركه ـ كما قال الدارقطني ـ قال : وإنما أورده مسلم هكذا في الشواهد ، وإلا فقد وصله من وجه آخر عن « الليث ، عن موسى بن علي ، عن أبيه ، عن المستورد » .

٥ ـ حديث « عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي عمرو بن حفص » في الطلاق . وفي سماع عُبيد الله من أبي عمرو نظر . وقد وصله مسلم من جهة أخرى عن « الشعبي وأبي سَلَمة ، عن فاطمة » .

٦ ـ حديث « منصور بن المعتمر ، عن سعيد بن جُبير ، عن ابن عباس » في الذي وَقَصَتْه ناقته . قال الدارقطني : إنما سمعه منصور من الحكم ابن عُتَيْبَة عن سعيد ، كما أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي . وقد وصله مسلم من طريق « جعفر بن أبي وحشية وعمرو بن دينار ، عن سعيد » .

٧ ـ حديث « مكحول ، عن شُرَحْبيل بن السمط ، عن سلمان » : « رباط يوم ... » . في سماع مكحول من شرحبيل نظر ، فإنه معدود في الصحابة المتقدمي الوفاة . والأصح أن مكحولاً إنما سمع أنساً وأبا مرّة وواثلة وأم الدرداء .

٨ ـ حدث « أيوب عن عائشة » : « إن الله أرسلني مبلّغاً ولم يرسلني متعنّتاً » . فإن أيوب لم يدرك عائشة ، إلا أن مسلماً أورد ذلك زيادة في آخر حديث مسند ولم ير اختصارها ، وله عادة بذلك في عدة أحاديث ، وهي متصلة في حديث « التخيير » من رواية « أبي الزبير عن جابر » .

٩ ـ حديث « أبي سلام الحبشي عن حذيفة » : « إنا كنا بشرٌ فجاء الله بخيره .. » . قال الدارقطني : أبو سلام لم يسمع من حذيفة ولا نظرائه الذين نزلوا العراق . وهذا الحديث متصل في صحيح مسلم من طريق آخر عن حذيفة .

١٠ ـ حديث « مطر ، عن زَهدم ، عن أبي موسى » في الدجاج . قال الدارقطني : لم يسمع مطر من زهدم ، إنما رواه عن القاسم بن عاصم عنه . وقد وصله مسلم من طرق أخرى عن زهدم .

١١ ـ حديث « قتادة ، عن سِنان بن سلمة ، عن ابن عباس » في قصة البدن . قال ابن معين ويحي بن سعيد : قتادة لم يسمع هذا من سنان . إلا أن مسلماً أخرجه في الشواهد ، وقد وصله قبل ذلك من طريق « أبي التياح ، عن موسى بن سلمة ، عن ابن عباس » .

١٢ ـ حديث « عراك بن مالك ، عن عائشة » : « جاءتني مسكينة تحمل ابنتين ... إلخ » . قال أحمد : « عراك عن عائشة » مرسل . وقال موسى بن هرون : لا نعلم له سماعاً منها ، وهما في عصر واحد وبلد واحد ، ومذهب مسلم أن هذا محمول على السماع حتى يتبين خلافه[١] .

١٣ ـ حديث « يزيد بن أبي حبيب ، عن محمد بن عمرو بن عطاء قال : سميت ابنتي بَرّة ... إلخ » : « سقط بين يزيد ومحمد : محمد بن إسحٰق ، كذا

---

(١) أن تعاصر الراويين ـ عند مسلم ـ مع إمكان تلاقيهما ، كاف في ثبوت إدراك الراوي لمن روى عنه .

رواه المصريون عن الليث ، وأخرجه هكذا أبو داود . إلا أن مسلماً وصله من طريق « الوليد بن كثير ، عن محمد بن عمرو بن عطاء » .

٨ ـ التعليق :

في صحيح مسلم بضعة عشر حديثاً أُبهم بعض رجالها ، أو حُـذف من أول إسنادها راوٍ أو أكثر . وقد أطلق العلماء على هـذا النوع ـ مما صورتـه صورة المنقطع ـ اسم (التعليق) أو (الأحاديث المعلقة)[١] . وإليك مـا ورد منهـا في صحيح مسلم :

---

(١) يلاحظ أن هذا النوع هو من أقسام الحديث المنقطع ، وهو الذي سقـط من إسنـاده رجل أو ذكر في إسناده رجل مبهم . ولكن بعض العلماء (انظر الحاشيـة قبل السـابقتين) يفرقون بين هـذين النوعين في التسمية ولا سيا حين يتعرضون لـما ورد من ذلـك في الصحيحين . فـالسيوطي يـذكر في « التدريب » ما وقع في صحيح مسلم من النوع الأول ، في كلامه على الحـديث المنقطع ـ وقـد ذكرت ذلك سابقاً ـ ويهمل النوع الثـاني . فـإذا جـاء بعـد ذلـك إلى البحث في « صفـة من تقبل روايته » كان مما ذكره (ص ١١٧) إن « من عرفت عينه وعـدالتـه وجهل اسمـه ونسبـه ، احتج بـه » ثم قـال : في الصحيحين من ذلـك كثير . ونقل عن البـاقلاني أن الجهل بـاسم الراوي لا يخل بالعلم بعدالته . وبهـذه المنـاسبـة ذكر ـ أي السيوطي ـ أنـه « **وقـع في صحيح مسلم أحـاديث أبهم بعض رجـالهـا** » ثم أورد هـذه الأحـاديث (ص ١١٧ ، ١١٨) التي بلـغ عـددهـا اثنى عشر حديثاً ـ وهي هنا ذوات الأرقام (١ ـ ١٢) وذكر أن هذا ما وقع في صحيح مسلم من هـذا النوع الذي أبهم بعض رجاله . وعلى هذا فإنه لم يضم هـذا النوع إلى النوع السـابق مع أنـه من الحـديث المنقطع ، كما أنه من جهة أخرى لم يفرد في كتابه بحثاً للحديث « المعلق » .

أمـا النـووي في شرحـه على صحيـح مسلم فقـد ذكر في بحث « المعلـق » الأحـاديث ذوات الأرقام (١ ـ ٧) و (١٣ ـ ١٨) ولم يشر البتة إلى الأحـاديث ذوات الأرقـام (٨ ـ ١٢) كما أنـه لم يبحث « الانقطاع » في مقدمة شرحـه ، مع أنـه يعلق على الحـديث ذي الرقم ١٣ : « قـال مسلم : وروى الليث بن سعـد ... » فيقول (٤ : ٦٣) : هكـذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايـات منقطعاً بين مسلم والليث ، وهذا النوع يسمى **معلقاً** » .

١ ـ قول مسلم في كتاب الصلاة (٢ : ١٦) : « حدثنا صاحب لنا ، عن إسماعيل بن زكريا ، عن الأعمش » . وهذه رواية أبي العلاء بن ماهان . وقد سلمت رواية الجلودي من هذا فقال : « عن مسلم ، حدثنا محمد بن بكار قال : حدثنا إسماعيل بن زكريا عن الأعمش ... »[١] .

٢ ـ قول مسلم في كتاب الجنائز (٣ : ٦٤) : « وحدثني من سمع حجَّاجاً الأعور ، واللفظ له ، قال : حدثنا حجّاج ... » . وقد رواه عن حجاج غير واحد ، منهم : الإمام أحمد ، ويوسف بن سعيد المصيصي ، وعنه أخرجه النسائي ووثقه . وإذا رجعنا إلى صحيح مسلم وجدنا مسلماً يقول : « وحدثني هرون بن سعيد الأيلي ، حدثنا عبد الله بن وهب ... ح وحدثني من سمع حجاجاً الأعور ، واللفظ له ، قال : ... » . ومن هذا نعلم أن للحديث طريقاً آخر متصلاً ، وأن مسلماً جعل الإسنادين في سياق واحد .

٣ ـ قوله في كتاب الصلاة (٢ : ٩٩) : « وحدثت عن يحي بن حسان ويونس المؤدب وغيرهما ، قالوا : حدثنا عبد الواحد ... » . وهذا الحديث رواه أبو نُعيم في المستخرَج من طريق « محمد بن سهل بن عسكر ، عن يحي ابن حسان » ومحمد بن سهل من شيوخ مسلم في صحيحه . ورواه البزار أيضاً عن أبي الحسن بن مسكين .

٤ ـ قوله في كتاب البيوع (٥ : ٣٠) : « حدثني غير واحد من أصحابنا قالوا : حدثنا إسماعيل بن أبي أُويس ... » . وهذا الحديث رواه البخاري

---

(١) وهكذا جاءت الرواية موصولة في صحيح مسلم الذي بين أيدينا .

عن إسماعيل بن أبي أُويس ، وإسماعيل أحد شيوخ مسلم في صحيحه .

٥ ـ قوله في كتاب البيوع أيضاً (٥ : ٥٦) : « وحدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عَوْن ، أخبرنا خالد بن عبد الله ... » . وقد أخرج أبو داود هذا الحديث « عن وَهْب بن بقيّة ، عن خالد .. » و « وهب » من شيوخ مسلم في صحيحه . كما أن مسلماً نفسه روى هذا الحديث متصلاً قبل ذلك .

٦ ـ قوله في كتاب الفضائل (٧ : ٦٥) : « وحدثت عن أبي أسامة ، وممن روى ذلك عنه إبراهيم بن سعيد الجوهري قال : حدثنا أبو أسامة ، حدثني بُريد ... » . وقد روى هذا الحديث عن إبراهيم الجوهري عن أسامة جماعة : منهم أبو بكر البزار ، ومحمد بن المسيب الأرغياني ، وأحمد بن فيل البالسي . ورواه عن الأرغياني : ابن خزيمة ، وإبراهيم المزكي ، وأبو أحمد الجلودي وغيرهم .

٧ ـ قوله في آخر كتاب القدر (٨ : ٥٧) : « وحدّثنا عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم ... » . وقد وصل هذا الحديث بـ « إبراهيم بن سفيان ، عن محمد بن يحيي ، عن ابن أبي مريم » . يضاف إلى ذلك أن مسلماً أورده على وجه المتابَعة والاستشهاد ، فإنه بعد أن روى الحديث بإسناده التام ، متصلاً ، ذكر هذا الإسناد الثاني بقوله : « وحدثنا عدّة من أصحابنا ، عن سعيد بن أبي مريم ، أخبرنا أبو غسان ، عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد ، نحوه » .

٨ ـ وقول مسلم في كتاب الجنائز (٣ : ٥١) : « وحدثني عبد الملك بن

شُعيب ... عن ابن شهاب أنه قال : حدثني رجال عن أبي هريرة عن النبي ﷺ » . وقد وصل مسلم هذا الحديث قبيل ذلك من حديث : الزهري ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . وكذلك وصله بعده من حديث الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

٩ ـ وقوله في كتاب الجهاد والسير (٥ : ١٤٧) : « وحدثنا هنّاد بن السريّ ... عن يوسف ، عن ابن شهاب قال : بلغني عن ابن عمر قال : نفّل رسول الله ﷺ سرية ... » . وقد وصله مسلم قبيل ذلك مرتين ، مرة من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ، والمرة الثانية من طريق نافع عن ابن عمر .

١٠ ـ وقوله في كتاب الجهاد والسير أيضاً (٥ : ١٦١) : « وحدثنا أبو كريب ، حدثنا ابن نمير ، حدثنا هشام قال : قال أبي : فأخبرت أن رسول الله ﷺ قال : لقد حكمت فيهم بحكم الله عز وجل » . وقد وصله مسلم قبيل ذلك من رواية أبي سعيد الخدري .

١١ـ وأخرج مسلم في كتاب الصلاة (٢ : ٨٦) باب السّهو في الصلاة ، حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة . وفي آخره : « قال : وأخبرت عن عمران بن حصين أنه قال : وسلّم » . والقائل ذلك ابن سيرين عن أبي هريرة كما رجحه الدارقطني . وقد وصل لفظ « السلام » من طريق أبي المهلّب عن عمران في حديث آخر .

١٢ ـ قوله في كتاب اللّعان (٤ : ٢١٣) : « وحدثني محمد بن رافع ...

عن ابن شهاب أنه قال : بلغنا أن أبا هريرة كان يحدث ... » . وهو متصل عند مسلم من حديث : الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة . كما روي أيضاً عنده وعند البخاري من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة .

١٣ - في باب التيمم (١ : ١٩٤) : « قال مسلم : وروى الليث بن سَعْدٍ ، عن جعفر بن ربيعةَ ، عن عبد الرحمن بن هُرْمُزَ ، عن عُمير - مولى ابن عباس - أنه سمعه يقول : أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة ، زوج النبي ﷺ ، حتى دخلنا على أبي الجَهْم بن الحارث بن الصِّمَّة .. إلخ »[1] .

١٤ - وفي كتاب البيوع (٥ : ٣٠ ، ٣١) : « قال مسلم : وروى الليث ابن سعد ، حدثني جعفر بن ربيعة ... » . وقد رواه مسلم قبيل ذلك متصلاً ، ثم أعقبه بهذا الإسناد المعلَّق .

---

(١) لم أجد من بيّن اتصال هذا الحديث . وقد ذكر العراقي في شرحه على علوم الحديث (ص ٢٠) أنه ليس في صحيح مسلم - بعد المقدمة - حديث معلّق لم يوصله مسلم ، سوى هذا الحديث . وقال النووي في شرحه على صحيح مسلم (٤ : ٦٣) عن هذا الحديث : « هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والليث » .

قال الأستاذ محمد عوامة معللاً صنيع مسلم : « وكأن مسلماً رحمه الله ، تقصّد تركه معلقاً إشارة لوهمين حصلا فيه ، أحدهما : قول عمير مولى ابن عباس : أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار ،ثانيهما : قوله : حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث . وصواب الأول : « عبد الله بن يسار » ، وصواب الثاني : « على أبي الجهيم » ، كما قاله النووي في شرحه ٤ : ٦٣ وابن حجر في « فتح الباري » ١ : ٣٧٤ » .

١٥ ـ وفي كتاب فضائل الصحابة (٧ : ١٨٧) : « حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال : أخبرنا أبو اليان قال : أخبرنا شعيب ، ورواه الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، كلاهما عن الزهري ... » وهذا أيضاً ذكره مسلم متصلاً قُبيل ذلك .

١٦ ـ في كتاب الصلاة (٢ : ١١٣) : « قال مسلم : ورواه الأشجعي عن سفيان الثوري .. » . وهذا أيضاً أورده مسلم على سبيل الاستشهاد والمتابعة بعد أن روى الحديث موصولاً .

١٧ ـ في كتاب الحدود (٥ : ١١٦) : « ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ... » . وهذا أيضاً أورده معلقاً بعد أن رواه متصلاً .

١٨ ـ في كتاب الإمارة (٦ : ٢٥) : « قال مسلم : ورواه معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد ... » . وقد جاء متابعة للحديث المتصل الذي رواه مسلم قُبيله .

هذه هي المواطن التي جاءت فيها الأحاديث معلقة ، وليس شيء من ذلك مُخْرِجاً هذه الأحاديث عن حيّز الصحة ، بل هي موصولة من طرق صحيحة ، لا سيا ما كان مذكوراً منها على وجه المتابَعة ، ففي نفس « الصحيح » وصلها . فاكتفى مسلم بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث ، كما فعل حين روى عن بعض الضعفاء اعتماداً على أن ما رواه عنهم

معروف من رواية الثقات[١] .

وعلى هذا فإن ذلك ـ وإن كان انقطاعاً ـ ليس قادحاً في صحة تلك الأحاديث لِما عُرف من عادة مسلم وشرطه ، وذكره هذه الأحاديث في كتاب مؤلف لذكر الصحيح خاصة ، فلن يستجيز لنفسه روايتها ، دون أن يكون متثبتاً فيها ، بخلاف الانقطاع أو الإرسال الصادر عن غير البخاري ومسلم[٢] .

وقل مثل ذلك في الحديث الذي جاء في مقدمة صحيح مسلم بلا إسناد ، وهو قوله : « وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : أمرنا رسول الله ﷺ أن نُنزل الناس منازلهم »[٣] فقد أورده إيراد الأصول لا إيراد الشواهد فاقتضى الحكم بصحته ، وإلى ذلك ذهب الحاكم . وقد رواه عن عائشة ميمون بن أبي شبيب ـ كما في سنن أبي داود ـ وهو معاصر لها وإن لم يثبت التلاقي ، وهو كوفي متقدم ، أدرك المغيرة بن شعبة ومات المغيرة قبل عائشة . وكذلك روى البزار هذا الحديث في مسنده وقال : لا يُعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً[٤] .

---

(١) و (٢) شرح صحيح مسلم ١ : ١٨ .

(٣) صحيح مسلم ١ : ٥ .

(٤) شرح صحيح مسلم ١ : ١٩ .

وقد كتب الأستاذ محمد عوامة ، معلقاً على عبارة « أورده إيراد الأصول لا إيراد الشواهد » ، ما نصه : « هذا كلام ابن الصلاح ، كما نقله النووي ، وأجود منه أن يقال : إن مسلماً ذكره =

٩ ـ الإسناد المعنعن :

وهنا نصل إلى قضية طالما بحثها المحدثون منذ زمن الإمام مسلم ، وثار حولها كثير من الآراء والمناقشات ، وكانت موضوع أخذ ورد ، حتى أشار إلى ذلك مسلم في مقدمة صحيحه .

والإسناد المعنعن هو الذي يقال فيه : « فلان عن فلان ... » دون أن يقال بصيغة تنبىء باجتماع الراوي والمروي عنه ، كأن يقول الراوي مثلاً : « أخبرني فلان » ، أو « سمعت فلاناً يقول » ... أما قول الراوي « عن فلان أنه قال ... » فهذا لا يستفاد منه أن الراوي لقي المرويَّ عنه .

والإسناد المعنعن يعتبر ـ على التحقيق ـ من الإسناد المتصل شريطة أن يتحقق فيه شرطان اثنان : ثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ، وأن يكون رواة الحديث برآء من وصمة التدليس . وبعضهم لم يكتف بثبوت اللقاء ، بل اشترط طول الصحبة ، ومنهم من شرط أن يكون معروفاً بالرواية عنه[١] .

أما الإمام مسلم فإنه لا يشترط لقاء الراوي لمن روى عنه بالعنعنة ، وهو يقول : إن الذي عليه أهل العلم بالحديث والروايات قديماً وحديثاً : أن الرواية بالعنعنة ثابتة ، والحجة بها لازمة ، وهي محمولة أبداً على سماع الراوي

في مقدمة صحيحه ، لا في أصل الصحيح وصلبه . والعلماء يميزون بين ما يرويه في المقدمة ، وبين ما يرويه في أصل الصحيح . ثم إن لفظ مسلم : « وقد ذُكر ... » لفظ تمريض . ولهذا قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » ص ٩٣ : « وبالجملة فحديث عائشة حسن » . » . اهـ .

(١) انظر شرح العراقي على علوم الحديث ص ٦٧ ، ومقدمة شرح النووي ١ : ٣٢ ، والتقريب ٧ ، ٨ .

للمروي عنه إذا كانا ثقتين وكانا متعاصرين ، وهذا كاف ليجعلنا نقول : إن تلاقيهما ممكن وإن لم يكن لدينا ما يثبت هذا التلاقي ، إلا إذا كانت هناك دلالة صريحة على أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه ، أو لم يسمع منه شيئاً ، فحينئذ لا نقول بسماعه منه[1] .

ولا يرضى الإمام مسلم من أهل عصره أن يشترطوا لقاء الراوي للمروي عنه ، واعتبارهم الحديث موقوفاً حتى يرد ما يفيد اجتماعهما وتلاقيهما ، وأنه لا يكفي لذلك أن يكونا متعاصرين . ويهاجمهم مسلم بشدّة لا هوادة فيها ، ويقول إن كلامهم هذا مختَرَع مستحدَث لم يُسبق قائله إليه ، وليس له من يؤيده من أهل العلم الذين يُعتمد قولهم ، وإنه « أقل من أن يعرَج عليه ويُثار ذكره ، إذْ كان قولاً مُحدثاً ، وكلاماً خَلْفاً - أي ساقطاً فاسداً - لم يقله أحد من أهل العلم سَلَف ويستنكره مَن بعدَهم خَلَفَ ... والله المستعان على دَفْع ما خالف مذهب العلماء ... »[2] .

وقد أطال مسلم في مهاجمة أصحاب ذلك الرأي ، وفي الاحتجاج لرأيه ، بما يقرب من ست صفحات من مقدمة صحيحه (٢٢ - ٢٨) ويمكن أن نستخلص من كلامه هذا أنه يعتمد الحجج التالية فيما ذهب إليه :

١ - إنه ليس هناك أحد ممن يوثق به ، قد اشترط - في رواية الحديث

---

(١) مقدمة صحيح مسلم ١ : ٢٣ .

(٢) انظر مقدمة صحيح مسلم ٢٢ - ٢٨ ، وهي الصفحات التي بحث فيها مسلم الإسناد المعنعن ، وعالج هذه القضية .

المعنعن الذي رواه ثقة عن ثقة ـ اللقاء بين الراويين .

٢ ـ إذا كان الحديث مروياً بالعنعنة ـ مع ثقة رواته ـ فلا يعتبر ذلك علة لتضعيفه واعتباره بمنزلة المرسل . هذا ، إلى أن ذلك مستفيض من فعل ثقات المحدّثين وأئمة أهل العلم ، إذ كانوا في بعض الفترات يرسلون الحديث إرسالاً بالعنعنة ولا يذكرون من سمعوه منه ، ولم ينكر عليهم ذلك أحد ، وكان يجب على أصحاب ذلك الرأي ألا يثبتوا مثل هذه الأسانيد المرسلة حتى يروا فيها السماع من أولها إلى آخرها ، وهذا ما لم يفعلوه .

٣ ـ لم نعلم أن أحداً من أئمة السلف ـ ممن يتفقد صحة الأسانيد وسقمها ، ويمارس الأحاديث ـ فتشوا عن موضع السماع في الأسانيد ، وإنما كانوا يتفقدون ذلك في حالة واحدة هي عندما يكون الراوي ممن عُرف بالتدليس في الحديث ، فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته ، كي تنزاح عنهم علة التدليس .

٤ ـ وهناك أحاديث رُويتْ بطريق العنعنة ، وهي صحيحة قوية عند ذوي المعرفة بالأحاديث والروايات ، مع أنه لم يحفظ عن رواتها سماع علمناه منهم في رواية بعينها ، ولا أنهم لقُوهم في نفس خبرٍ بعينه .

ولكن ما رأي من أتى بعد مسلم فيما ذهب إليه ، من عدم اشتراطه ثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه ؟ لم يوافقه أحد على ما ذهب إليه ، أو إننا بالأحرى لم نر من تابعه على رأيه ، فيقول ابن الصلاح : « وفيما قاله مسلم نظر . وقد قيل إن القول الذي ردّه مسلم ، هو الذي عليه أئمة هذا العلم :

علي بن المديني والبخاري وغيرهما »[١] .

وانظر إلى قول النووي نفسه : « وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا : هذا الذي صار إليه ضعيف ، والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن : علي بن المديني والبخاري وغيرهما »[٢] .

ولقائل أن يقول : كيف أجمع الناس على صحة كتاب مسلم ، وعلى عدالة مسلم وصدقه وشدة تحريه ، ثم ينقدون مذهبه في الحديث المعنعن ، وصحيحه قد امتلأ بهذا النوع من الإسناد ؟

قد يجاب عن ذلك بأن هذا النوع نفسه قد أثير في زمن مسلم نفسه ، وأن مسلماً قد بحث هذا الموضوع بدقة واستقصاء وكان عالماً بما يقوله ، وقانعاً بسداد ما ذهب إليه . فلا داعي لمناقشته الحساب . وإلا ، فما معنى توثيقه والإجماع على صحة كتابه ، ثم اتهامه ؟

وأقوى من ذلك في الإجابة ، أن نقول : إن كثرة طرق الحديث الواحد وتعدد أسانيده عند مسلم تشفع له ، وليست كلها بالعنعنة ، وقد أشار النووي إلى ذلك بعد أن ذكر أن مذهب مسلم هو « أن الإسناد المعنعَن له حكم الموصول بـ (سمعت) ، بمجرد كون المعنعِن والمعنعَن عنه كانا في عصر واحد وإن لم يثبت اجتماعهما » وأن البخاري « لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما » .

---

(١) علوم الحديث ص ٧٢ .

(٢) شرح صحيح مسلم ١ : ١٢٨ .

قال النووي : « وهذا المذهب يرجح كتاب البخاري ، وإن كنا لا نحكم على مسلم بعمله في صحيحه بهذا المذهب ـ أي مذهب مسلم نفسه ـ لكونه يجمع طرقاً كثيرة يتعذر معها وجود هذا الحكم الذي جوّزه »[١] .



هذا مجمل ما أخذ على مسلم في صحيحه ، أو في بعض ما ذهب إليه ، وليس من حقي ـ أو ليس من اختصاصي ـ أن أفند رأياً أو أثبت آخر ، فهذا متروك للمختصين من المحدّثين ، وكل ما فعلته أني جمعت شتات هذه المسائل وقرّبت بعيدها ، وذلك حسبي .

ولكني أحب أن أختم هذا البحث بكلمة العلامة المعاصر أحمد محمد شاكر حيث يقول : « الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين ، ومن اهتدى بهديهم ، وتبعهم على بصيرة من الأمر : أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها ، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف . وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه ، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها . فلا يهولنّك إرجاف المُرْجِفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة ... »[٢] .



(١) شرح صحيح مسلم ١ : ١٤ .

(٢) الباعث الحثيث ٣٧ .

شُرُوح صَحِيح مُسْلِم

لقـــد وضعت لصحيــح مسلم شروح كثيرة ، اختلفت طـولاً وقصراً ، واقتصر بعضها على شرح قسم من صحيح مسلم .

وإلى القارىء تفصيل تلك الشروح ، مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها[١] :

١ ـ تفسير غريب الصحيحين : للحميـدي (٤٨٨ هـ) ومنـه نسخـة بالخزانة التيمورية . (بروكلمان) .

٢ ـ المُفهم في شرح غريب مسلم : لـلإمـام عبـد الغفـار بن إسماعيـل الفارسي (٥٢٩ هـ) . وهو شرح لغريب صحيح مسلم . (حاجي خليفة) .

٣ ـ الإيجاز والبيان لشرح خطبة كتاب مسلم مع كتاب الإيمان : لابن الحـاج ، قـاضي قرطبـة (٥٢٩ هـ / ١١٣٤ م) . (فهرست ابن خير ١٩٦ ، ٢١٦) .

٤ ـ شـرح الإمـام أبي القـاسـم إسماعيـل بـن محمـد الأصفهـاني الحافـظ (٥٣٥ هـ) . (حاجي خليفة) .

٥ ـ المُعلِم في فـوائـد مسلم[٢] : لأبي عبـد الله محمـد بن علي بن أبي تميم

---

(١) اعتمـدت في سردهـا على كشف الظنـون ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، وتـاريـخ الأدب العربي لبروكلمـان ٣:١٨٠-١٨٣ ، وتـاريـخ التراث العربي لفـؤاد سزكين ١ : ٣٥٤ ـ ٣٦٢ ، وأشرت بعـد كل شرح إلى مصدره من تلك الكتب الثلاثة .

(٢) وفي سزكين : المعلم بفوائد مسلم .

المـازَري (٥٣٦ هـ / ١١٤١ م) . ويوجـد نسخ مخطوطـة من هـذا الشرح في المكتبـات التـاليـة : بـاريس ، فـاس (مكتبـة القرويين) ، إستنبـول (السليمانيـة ، كوبرولو ، أحمـد الثـالث) ، القـاهرة (الأزهر ، ودار الكتب المصرية) والرباط . (حاجي خليفة ، بروكلمان ، سزكين) .

٦ - إكمال المعلم (بفوائد مسلم) : للقـاضي عيـاض اليحصبي (٥٤٤ هـ / ١١٤٩ م) كمل بـه (المعلم) للمـازَري . ومن هـذا الشرح نسخ مخطوطـة في : دمشق (المكتبة الظاهرية) ، وتونس (جامع الزيتونة) ، وفـاس (مكتبـة القرويين) ، وإستنبـول (مكتبـة راغب ، ومكتبـة نـور عثمانيـة ، ومكتبـة قولة ، وشهيد علي) وغيرها ... (حاجي خليفة ، بروكلمان ، سزكين) .

٧ - شـرح عمـاد الدين عبـد الرحمـن بن عبـد العلي المصري (٦٢٤ هـ) (حاجي خليفة) .

٨ - صيـانـة صحيح مسلم من الإخلال والغلـط وحمـايتـه من الإسقـاط والسقـط : لابن الصـلاح : عثمان بن عبـد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣هـ / ١٢٤٣ م) . ومنه نسخة في إستنبول (آياصوفيا) . (بروكلمـان ، سزكين).

٩ - المفصح المفهم ، والموضح الملهم لمعـاني صحيـح مسلم : لأبي عبـد الله محمد بن يحي الأنصاري (٦٤٦ هـ / ١٢٤٨ م) : منه نسخـة في مكتبـة طلعت بالقاهرة . (سزكين) .

١٠ - شرح شمس الـدين أبي المظفر يـوسف بن قـز أوغلي سبـط ابن

الجوزي (٦٥٤ هـ) . (حاجي خليفة) .

١١ ـ المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم[١] : لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م) وهو شرح على مختصره لكتاب مسلم ، ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوّبه ، شرح غريبه ، ونبّه على نكتٍ من إعرابه ، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه ، وتوجد نسخ مخطوطة من هذا الكتاب في : دمشق (المكتبة الظاهرية) ، وحلب ، والقاهرة ، والرباط ، والبصرة ، والمدينة المنورة . وينقل عنه النووي كثيراً . (حاجي خليفة ، بروكلمان ، سزكين) .

١٢ ـ منهاج المحدّثين وسبيل تلبية المحققين (أو : المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)[٢] : للنووي (٦٧٦ هـ / ١٢٧٧ م) وقد طبع مراراً في : لكنو ، ودلهي ، ومصر . وهو أجل الشروح المطبوعة . ومنه نسخ مخطوطة في : باريس ، ولندن (المتحف البريطاني) ، وليدن (مكتبة بريل) ، وميلانو (مكتبة الإمبروزيانا) ، وفاس (مكتبة القرويين) ، وإستنبول (مكتبة داماد زاده ، والمكتبة السليمانية ، ومكتبة سليم آغا ، والآصفية ، وآيا صوفيا ، ويني ، وراغب ..) ، وتونس (جامع الزيتونة)، والموصل ، ودمشق (المكتبة الظاهرية) ، وبرلين ، وباتنه (في الهند) ،

---

(١) وقد يرد اسمه : « المفهم فيما أشكل ... » . انظر الكلام عليه في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٢ : ٤٧٢ (١٩٣٢) .

(٢) اختصره جمال الدين عبد الله بن شمس الدين محمد الأنصاري الشافعي (ـ ٧٢٤ هـ) ومن هذا المختصر نسخة خطية في مكتبة بريل (ليدن) .

وحلب (المكتبة الوقفية) . (حاجي خليفة ، بروكلمان ، سزكين) .

١٣ ـ شرح كتاب « مختصر صحيح مسلم » للحافظ المنذري : ألف هذا الشرح عثمان بن عبد الملك الكردي المصري (٧٣٧ هـ) . (حاجي خليفة)

١٤ ـ إكمال الإكمال : لأبي الروح[1] عيسى بن مسعود الزواوي المالكي (٧٤٤ هـ) . وهو شرح كبير جمع من المُعلِم ، والإكمال ، والمُفهِم ، والمنهاج . ويبلغ خمسة مجلدات . ومنه نسخة في القاهرة . (حاجي خليفة ، بروكلمان) .

١٥ ـ شرح كتاب « مختصر صحيح مسلم » للحافظ المنذري . ألف هذا الشرح محمد بن أحمد الأسنوي (٧٦٣ هـ) . (حاجي خليفة) .

١٦ ـ شرح ابن المهندس : عبد الله بن محمد الصالحي الحنفي (٧٦٩ هـ / ١٣٦٨ م) : منه نسخة في مكتبة جامعة لينينغراد. (بروكلمان ، سزكين) .

١٧ ـ شرح محمد بن محمود البابرتي (٧٨٦ هـ / ١٣٨٤ م) : منه نسخة في إستنبول (مكتبة جار الله) . (سزكين) .

١٨ ـ شرح الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الحنفي(٧٨٨هـ) وهو مختصر شرح الإمام النووي . (حاجي خليفة) .

١٩ ـ شرح زوائد مسلم على البخاري : لسراج الدين عمر بن علي بن

---

(١) كذا في بروكلمان وهو الموافق للدرر الكامنة ٢ : ٢٨٩ . وفي كشف الظنون : لأبي الفرج .

الملقن الشافعي (٨٠٤ هـ) . ويبلغ أربعة مجلدات . (حاجي خليفة) .

٢٠ - إكمال الإكمال (أو : إكمال إكمال المُعلِم) : للإمام عبد الله محمد بن خلفة الوشتاتي[1] الأبّي التونسي المالكي (٨٢٧ هـ / ١٤٢٤ م) وهو كبير في أربعة مجلدات ، ذكر فيه أنه ضمنه كتب شرّاحه الأربعة : المازَري ، وعياض ، والقرطبي ، والنووي ، مع زيادات مكملة وتنبيه . وتوجد من هذا الكتاب نسخ مخطوطة في كل من : القاهرة ، والجزائر (مكتبة الجامع الأعظم) ، وتونس (جامع الزيتونة) ، والرباط ، وفاس (مكتبة القرويين) ، والموصل ، وإستنبول (مكتبة راغب ، ومكتبة كوبرولو) ، وباتنه (في الهند) وميونيخ وغيرها ... وقد طبع في القاهرة في سبعة مجلدات سنة ١٣٢٨ هـ (حاجي خليفة ، بروكلمان ، سزكين) .

٢١ - فضل المنعم في شرح صحيح مسلم : لشمس الدين بن عبد الله بن عطاء الله الرازي (٨٢٩ / ١٤٢٦ م) : ومنه نسخة في إستنبول (فيض الله) وأخرى في بانكيبور بالهند . (سزكين) .

٢٢ - شرح الشيخ تقي الدين أبي بكر بن محمد الحصني الدمشقي الشافعي (٨٢٩ هـ) . (حاجي خليفة) .

٢٣ - تحفة المُنْجِد والمُتْهِم في غريب صحيح مسلم : مجهول المؤلف . ومنه نسخة في إستنبول (الحميدية) تمّت كتابتها يوم ١١ من ذي القعدة سنة

---

(١) في بروكلمان : محمد بن خليفة الوشناني ، وهو غلط . وانظر البدر الطالع ٢ : ١٦٩ للشوكاني ، والأعلام ٦ : ٣٤٩ .

٨١٦ هـ في حلب . وقد جمع فيها هوامش أستاذه سبط ابن العجمي (ـ ٨٤١ هـ) . (بروكلمان ، سزكين) .

٢٤ ـ مكّل إكال الإكال : لمحمد بن يوسف السنوسي (٨٩٢هـ/١٤٨٦م) : طبع في القاهرة على هامش إكال الإكال سنة ١٣٢٨ هـ . ومنه نسختان مخطوطتان في كل من فاس (مكتبة القرويين) ، والرباط . (بروكلمان ، سزكين) .

٢٥ ـ غُنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج : لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م) . ومنه نسخة في دار الكتب المصرية . (سزكين) .

٢٦ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ / ١٥٠٥ م) ونسخه المخطوطة في : فاس (مكتبة القرويين) ، وفي مدينة « بشاور » في الهند ، والقاهرة (الأزهر ، ودار الكتب) ، وفي المدينة المنورة ، وإستنبول (قوله) والإسكندرية . (حاجي خليفة ، بروكلمان ، سزكين) .

٢٧ ـ منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج : لشهاب الدين أحمد بن الخطيب القسطلاني الشافعي (٩٢٣ هـ) ، بلغ به إلى نحو نصفه ، في ثمانية أجزاء كبار . (حاجي خليفة) .

٢٨ ـ شرح خطبة مسلم بن الحجاج : للقسطلاني أيضاً . ومنه نسخة في مدينة المنصورة (مصر) . (سزكين) .

٢٩ ـ شرح القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (٩٢٦ هـ) ذكره الشعراني وقال : غالب مسوّدته بخطي . (حاجي خليفة) .

٣٠ ـ ختم صحيح مسلم : لعبد القادر النادمي (٩٢٧ هـ / ١٥٢١ م) ومنه نسخة في برلين . (بروكلمان) .

٣١ ـ بغية القارىء والمتفهّم : ليحي بن محمد السنباطي (تمّ سنة ٩٥٨ هـ / ١٥٥١ م) . ومنه نسخة في مكتبة غوطا بألمانيا . (بروكلمان ، سزكين) .

٣٢ ـ شرح لشهاب الدين أحمد بن عبد الحق (قبل سنة ٩٦٢ هـ) . منه نسخة في إستنبول (جار الله) . (سزكين) .

٣٣ ـ شرح مولانا علي القاري الهروي ، نزيل مكة المكرمة (١٠١٦ هـ)، في أربعة مجلدات . (حاجي خليفة) .

٣٤ ـ شرح صحيح مسلم : لإبراهيم بن محمد العجمي الحلبي . ومنه نسخة في مكتبة إكسفورد . (بروكلمان) .

٣٥ ـ شرح صحيح مسلم : لعبد الرءوف المناوي (١٠٣١هـ / ١٦٢٢م) . ومنه نسخة في الموصل . (بروكلمان ، سزكين) .

٣٦ ـ حاشية أبي الحسن بن عبد الهادي السّندي (١١٣٦ هـ/ ١٧٢٣ م). منها نسخة في مكتبة جامعة إستنبول . طبعت في « ملتان »[1] دون

(١) كانت هذه المدينة وقتئذ في الهند ، وهي اليوم في باكستان .

تاريخ (بروكلمان ، سزكين) .

٣٧ ـ عناية المنعم لشرح صحيح مسلم (أو عناية الملك المنعم) : لعبد الله بن محمد يوسف أفندي زاده حلمي (١١٦٧ هـ / ١٧٥٣ م) ومنه نسخة في مكتبة (نور عثمانية) وغيرها من مكتبات إستنبول ، وفي المكتبة الحميدية نسخة بخط المؤلف إلى نصف الجزء السابع . (بروكلمان ، سزكين) .

٣٨ ـ حاشية شرح مسلم : لعلي بن أحمد السعيدي (كان يعيش سنة ١١٦٨ هـ / ١٧٥٤ م) . ومنه نسخة في إستنبول بخط المؤلف . (سزكين) .

٣٩ ـ وشي الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : لعلي بن سليمان المغربي الدِّمْنَتي البَجَمْعَوي[١] . وهو مطبوع في المطبعة الوهبية في القاهرة سنة ١٢٩٨ هـ وعدد صفحاته (٢٨٤) . وهو مختصر لكتاب (الديباج) الذي ألفه السيوطي ، ومشتمل « على ما يحتاج إليه القارىء من ضبط ألفاظه وتفسير غريبه وبيان اختلاف رواياته على قلتها ، وزيادة في خبر لم ترد به طريقة ، وتسمية مبهم ، وإعراب مشكل ، وجمع بين مختلف ، وإيضاح وهم ، بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط ... » كما قال المؤلف في المقدمة . (بروكلمان . سزكين) .

---

(١) كذا في بروكلمان ، ومعجم سركيس ٥٢٧ ، ٥٢٨ وهدية العارفين ١ : ٧٧٦ وذكر سركيس أن البجمعوي كان حياً سنة ١٢٩٩ هـ .

وفي سزكين : « محمد بن محمد بن علي بن البجمعوي الدمنتي » !!؟

٤٠ ـ السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج : لصدّيق حسن خان ، وهو صدّيق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري (١٣٠٧ هـ / ١٨٩٠ م) . وهو مطبوع في بهوبال سنة ١٣٠٢ هـ في جزأين ، وهو شرح كتاب « ملخص صحيح مسلم » للحافظ عبد العظيم المنذري ـ كما قال مؤلفه في المقدمة . (بروكلمان ، سزكين) .

٤١ ـ فتح المُلهم بشرح صحيح مسلم : لشَبّير أحمد الدّيُوبندي[1] العثماني (ـ ١٣٦٩ هـ) ، طبع منه الأول والثاني والثالث في دلهي ، وتوفي المؤلف قبل إتمامه . (بروكلمان ، سزكين) .

هذه هي الشروح التي جاءت في كشف الظنون وتاريخ الأدب لبروكلمان وتاريخ التراث العربي . وقد ذكر سزكين شرحين آخرين أيضاً (٣٦٢) أحدهما « شرح ناقص جداً ، لا يُعرف مؤلفه » منه نسخة في إستنبول (فيض الله) ، والآخر « شرح غير معروف المؤلف » ومنه نسخة في كابول (مطبعة الرياسة) . كما وهم بروكلمان فذكر من شروح مسلم كتاب « غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة » ليحيي القرشي العطار (ـ ٦٦٢ هـ) . وهو ـ كما نرى من اسمه ـ ليس شرحاً . ومنه نسخة في برلين .

هذا ولم يقتصر طبع صحيح مسلم وشروحه على اللغة العربية ، بل تجاوز

---

(١) في الطبعة العربية لبروكلمان ، وفي سزكين : (جابر) بدل (شبّير) . وفي بروكلمان (الدربندي) بدل (الدّيوبندي) وكل ذلك غلط ، صوابه ما ذكرنا .

ذلك إلى لغات أخرى ، ذكرها بروكلمان :

١ ـ فقد طبع مع ترجمة إلى اللغة الهندستانية ، وشرح لمولوي وحيد الزمان ، في لاهور (١٣٠٤ ـ ١٣٠٦ هـ) .

٢ ـ وترجم صحيح مسلم أيضاً مع شرح إلى اللغة البنجابية ، بحذف الأسانيد : لعبد العزيز بن غلام رسول ، وطبع في لاهور (١٣٠٧ هـ) .

٣ ـ وله شرح باللغة الفارسية اسمه « منبع العلم » لنور الحق بن عبد الحق الدهلوي . (ـ ١٠٧٣ هـ) ، أكمله ابنه فخر الدين محب الله . ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة بانكيبور (في الهند) .



الكتُب المخرَّجَة علىٰ صَحِيح مُسْلِم

هذا منهج آخر في تصنيف كتب الحديث ، ويسمى الكتاب الذي يؤلف على هذه الطريقة « المستخرج » ويجمع على « مستخرجات » ويقال أيضاً : الكتب المخرّجة على كتاب كذا[١] .

والاستخراج : أن يعمد محدّث إلى كتاب من كتب الحديث فيخرّج أحاديثه واحداً واحداً بأسانيد لنفسه ـ من غير طريق صاحب الكتاب ـ إلى أن يلتقي معه في أقرب شيوخه . ويجب ألا يصل مصنف المستخرج إلى شيخ بعيد في سند الحديث الذي يخرجه حتى يفقد سنداً يوصل إلى من هو أقرب منه ، ما لم يقصد علوّ الإسناد أو زيادة مهمة ، فحينئذ يترك الشيخ الأقرب إلى الأبعد . وربما ترك صاحب المستخرج أحاديث من الكتاب الذي يستخرجه ، لأنه لم يجد له بها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب الأصلي نفسه . كما أنه لا يلتزم الصحة في تخريج الحديث ، وإنما ينصرف همه إلى العلو في الإسناد[٢] .

ولم يلتزم مصنفو المستخرجات موافقة مؤلفي الكتب الأصلية في ألفاظ الأحاديث بعينها من غير زيادة ونقصان ، لأنهم إنما يروون هذه الأحاديث بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم هم ، فحصل فيها بعض التفاوت في

---

(١) ويطلق « التخريج » على عزو الحديث إلى من أخرجه من المحدّثين ، كقولنا مثلاً « أخرجه مسلم » للحديث الذي يوجد في صحيح مسلم .

(٢) انظر التدريب ٣٣ ، ٣٤ ، ومفتاح السنة ٧٧ .

الألفاظ ، وربما كان هناك تفاوت في بعض المعنى وهو نادر[١] .

ولهذه المستخرجات فوائد كثيرة لا مجال لذكرها ، وقد وصل بها بعضهم إلى ثمان ، منها : علوّ الإسناد ، وزيادة ألفاظ صحيحة مفيدة في الحديث ، وزيادة قوة الحديث بكثرة طرقه ، وإيضاح ما غمض في أسانيد الكتاب المستخرج عليه .. إلخ[٢] .

وقد ألف جماعة من المحدّثين كتباً مخرّجة على صحيح مسلم ، وكانوا قد تأخروا عنه ، وأدركوا الأسانيد العالية وفيهم من أدرك بعض شيوخ مسلم ، فخرّجوا أحاديث مسلم في مصنفاتهم المذكورة بأسانيدهم تلك . وهذه الكتب كثيرة ، وقد ذكر ابن حجر أنه حفظ « أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج »[٣] . وإلى القارىء ما وصل إليه علمنا منها[٤] :

١ - المسند الصحيح[٥] : لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري الأسفراييني (٢٨٦ هـ) . وهو متقدم يشارك مسلماً في أكثر شيوخه .

٢ - كتاب أبي جعفر ، أحمد بن أحمد بن حمدان النيسابوري(٣١١ هـ).

---

(١) انظر علوم الحديث ص ١٩ ، والتدريب ٣٣ .

(٢) انظر علوم الحديث ص ١٩ ، والتدريب ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ١٠ : ١٢٧ .

(٤) انظر شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ٢٦ ، ٢٧ ، والتدريب ٣٣ ، وكشف الظنون ٥٥٦ .

(٥) كذا جاء اسم الكتاب عند النووي والسيوطي وحاجي خليفة .وقد ذكره بروكلمان وسزكين باسم « المسند المخرج على كتاب مسلم بن الحجاج » .

٣ ـ مختصر المسند الصحيح المؤلف على كتاب مسلم : لأبي عوانة يعقوب بن إسحٰق النيسابوري الأسفراييني (ـ ٣١٦ هـ) . روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم . وتوجد منه نسخ مخطوطة في كل من : دمشق (المكتبة الظاهرية)[١] ، والقاهرة ، وبنكيبور ، وكوبرولو ، وباتنه ، وطبع قسم منه في حيدر آباد سنة ١٣٥٤ هـ .

٤ ـ تخريج أبي نصر ، محمد بن محمد الطوسي الشافعي (٣٤٤ هـ) .

٥ ـ كتاب أبي حامد أحمد بن محمد الشاركي الشافعي الهروي (٣٥٥ هـ). يروي عن أبي يعلى الموصلي .

٦ ـ المسند الصحيح : لأبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي النيسابوري (٣٨٨ هـ) .

٧ ـ المسند الصحيح المخرّج على كتاب مسلم : لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٤٣٠ هـ) وتوجد أجزاء مخطوطة منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق[٢] .

٨ ـ المخرّج على صحيح مسلم : لأبي الوليد حسان بن محمد القرشي الشافعي (٤٣٩ هـ) .

---

(١) وهو في مجموعتين : الأولى برقم (حديث ٢٧٤) في (٢٧٠ ورقة) . والثانية برقم (حديث ٢١) في (٢٢٠ ورقة) .

(٢) وهو في مجموعتين : الأولى (٢٣٦ ورقة) برقم (حديث ١١٦) ، والثانية (٢٦٧ ورقة) برقم (حديث ١١٧) .

١٠ ـ تخريج أبي سعيد بن أبي عثمان الحيري .

١١ ـ تخريج أبي عبد الله الأخرم .

١٢ ـ تخريج أبي ذر الهروي .

١٣ ـ تخريج أبي محمد الخلال .

١٤ ـ تخريج أبي علي السرخسي .

١٥ ـ تخريج أبي مسعود ، سليمان بن إبراهيم الأصبهاني .

١٦ ـ تخريج أبي بكر اليزدي[١] .

١٧ ـ كتاب أبي بكر بن عبدان الشيرازي[٢] .

---

(١) أصحاب هذه الكتب من رقم (١١ ـ ١٦) لهم أيضاً مستخرجات أخرى على صحيح البخاري .

(٢) ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد في شرحه لألفية السيوطي ص ٣٧ وقال : « وقد صنف المستخرجات على البخاري ومسلم جميعاً في كتاب واحد » .

كتُب أُخرىٰ حَوْل صَحِيح مُسْلِم

أذكر هنا إتماماً للفائدة ، بعض الكتب التي تتعلق بصحيح مسلم في مختلف الموضوعات ، وللبخاري في بعضها نصيب[١] :

١ - فهناك كتب اختصر أصحابها فيها صحيح مسلم ، منها :

أ - مختصر أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت (٥٢٤ هـ/١١٣٠م). ومنه نسخة في تشستربيتي . (سزكين) .

ب - مختصر أبي الفضل محمد بن عبد الله المريسي (٦٥٥ هـ) .

جـ - المختصر (الجامع المُعْلم بمقاصد جامع مسلم) : لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م) . وتوجد منه نسخ مخطوطة في مكتبات : الفاتيكان ، وبرلين ، وميونيخ ، ويني ، وفاس (القرويين) وإستنبول (المكتبة السليمانية ، وآصف أفندي) . (بروكلمان ، سزكين) .

د - تلخيص صحيح مسلم : لأحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (- ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م) . ومنه نسخ في إستنبول (جار الله) وتشستربيتي ، ومصر (طلعت) . (سزكين) .

هـ - مختار الإمام مسلم : جمعه مصطفى محمد عمارة ، وطبع في

---

(١) لمعرفة هذه الكتب جميعاً ، يمكن الرجوع إلى كتاب بروكلمان ٣ : ١٨٤ ، ١٨٥ ، وكتاب سزكين ١ : ٣٦٢ - ٣٦٨ .

القاهرة (بلا تاريخ) .

و ـ مختصر مجهول المؤلف : مكتبة البلدية بالإسكندرية (سزكين) .

٢ ـ وألف على مسلم كتاب لمحمد بن عباد الخلاطي الحنفي (٦٥٢ هـ) .

٣ ـ وهناك كتب كثيرة في رجال « الصحيح » منها :

أ ـ رجال صحيح الإمام مسلم : لأبي بكر أحمد بن مَنْجُويَهْ الأصفهاني (٤٢٨ هـ / ١٠٣٦ م) . ومنه نسخة في مكتبة البلدية بالإسكندرية . (سزكين) .

ب ـ تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري : لمحمد بن أحمد الذهبي (ـ ٧٤٨ هـ) . ومنه نسخة في إستنبول (لا له لي) . (سزكين).

جـ ـ رجال البخاري ومسلم : لمحمد بن طاهر القيسراني (٥٠٧ هـ / ١١١٣ م) وهو مطبوع . وذكره سزكين باسم : « الجمع بين رجال الصحيحين » .

د ـ قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين : لعبد الغني بن أحمد البحراني الشافعي (كان حياً سنة ١١٧٤ هـ) . طبع في حيدر آباد سنة١٣٢٣هـ.

هـ ـ تسمية من أخرجهم الشيخان : للحاكم. ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية برقم (حديث ٣٨٨) في ثلاثين ورقة .

٤ ـ غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة : ليحيى بن علي القرشي العطار المالكي (٦٦٢هـ / ١٢٦٤م). ومنه نسخة مخطوطة في برلين .

٥ ـ المصباح في عيون الصحاح[١] (وفيه أفراد مسلم) : لعبد الغني بن عبد الواحد الجمّاعيلي المقدسي (ـ٦٠٠ هـ) . ومنه أجزاء مخطوطة في دار الكتب الظاهرية وأرقامها : (حديث ٣٤٥ ، حديث ٢٣٤ ، حديث ٣٤٦ ، مجموع ٩٤) .

٦ ـ الرواة عن مسلم بن الحجاج : للضياء المقدسي . ومنه مجموعتان في المكتبة الظاهرية برقم (مجموع ٥٢ ، مجموع ٨٢) .

٧ ـ الأربعون مما رواه الشيخان أو أحدهما : للحافظ المنذري . ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية برقم (حديث ٥٣٣) من الورقة (١٢ ـ ١٧) .

٨ ـ الرباعيات من صحيح مسلم : لمحمد بن إبراهيم الواني (٧٣٥ هـ / ١٣٣٥ م) . وهي (٢٥) حديثاً بأربعة رواة فقط . ومنه نسخة في بنكيبور (الهند) . (سزكين) .

---

(١) ذكره سزكين ١ : ٣٦٢ تحت عنوان : « شروح على بعض الأقسام من صحيح مسلم » وقال : وهو العاشر من أقوال مسلم بن الحجاج !!.

مَنزلة صَحِيح مُسْلِم وَميزاته

ويحسن أخيراً أن نعلم شيئاً عن مزايا هذا الكتاب الذي يتمتع بمنزلة كبيرة في النفوس ولا سيما المحدّثين ، فهو وصحيح البخاري أصحّ الكتب بعد كتاب الله عز وجل ، وهو ثاني الكتب الستة ، وأحد الصحيحين المشهود لهما بعلوّ الرتبة ، وأحد قواعد الإسلام . وهو أيضاً ثاني كتابين هما أول ما صنف في الحديث الصحيح مجرّداً من غيره .

وقد عرف المحدّثون لهذا الكتاب منزلته الكبرى ، فقال الحافظ أبو علي النيسابوري - أستاذ الحاكم - : « ما تحت أديم السماء أصحّ من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث » . ووافقه على ذلك بعض شيوخ المغرب الذين أكبوا على صحيح مسلم وكثرت عنايتهم به[١] ، فنال شهرة عظيمة ، وحظاً مفرطاً لم يحصل لكتاب مثله .

وتجاوز ذلك إلى الحلم ، فقد رئي بعضهم يمشي في شارع الحيرة وبيده جزء من كتاب مسلم فقيل له : ما فعل الله بك ؟ - أو بِمَ نجوت ؟ قال :

---

(١) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١ ، ووفيات الأعيان ٢ : ٥٢٧ ، والتذكرة ٢:١٥١، وطبقات الحفاظ٢٦٠ ، ومرآة الجنان ٢ : ١٧٤ ، ومقدمة ابن خلدون ٤٤٣ . وقد اختلفوا في تأويل كلام أبي علي النيسابوري ، ولكن أحداً لم يوافقه على أن صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري إن كان يقصد إلى ذلك .

وقال اليافعي معقباً على كلام أبي علي : « والمعروف أن كتاب البخاري أفقه ، وكتاب مسلم أحسن سياقاً للروايات » .

نجوت بهذا ، وأشار إلى ذلك الجزء[١] .

وقد دل هذا الكتاب على إمامة مسلم وحذقه وتضلعه من علم الحديث ، ويظهر أنه كان معتداً بكتابه حين قال : « لو أن أهل الحديث ، يكتبون مائتي سنةِ الحديث ، فمدارُهم على هذا المسند »[٢] يعني صحيحه .

واجتمع قوم من أصحاب الحديث إلى سعيد بن السكن وقالوا له : « إن الكتب في الحديث كثرت علينا ، فليدلّنا الشيخ على شيء يُقتصر عليه منها . فدخل إلى بيته فأخرج أربع رزم وضع بعضها فوق بعض وقال : هذه قواعد الإسلام : كتاب مسلم ، وكتاب البخاري ، وكتاب أبي داود ، وكتاب النسائي »[٣] .

والحق أن صحيح مسلم يتمتع بمزايا عجيبة ، ومحاسن فريدة ، فقد سلك فيه مسلم طرقاً بالغة في الاحتياط ، والإتقان ، والورع ، والمعرفة . وإن دل ذلك على شيء ، فإنما يدل على غزارة علومه ، وشدة تحقيقه ، وضبطه ، وتمكنه من أنواع المعرفة ، وتبريزه في صناعته ، وعلو محله في التميز بين دقائق علومه ، مما لا يهتدي إليه إلا الأفراد في الأعصار . ولا يعرف حقيقة حاله إلا من أحسن النظر في هذا « الصحيح » وأمعن فيه إمعاناً جيداً ، وكان عنده إلمام أو اطلاع على ما يتعلق بهذه الصناعة : كالفقه ، وعلوم

(١) تاريخ بغداد ١٣ : ١٠١ ، وتاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١ : ١٥ .

(٣) تاريخ دمشق ١٦ : ٢٣٦ .

العربية ، وأسماء الرجال ، ودقائق علم الأسانيد ، ومداومة الاشتغال بذلك ، مع حسن الفكر ، ونباهة الذهن[١] .

وقد امتاز صحيح مسلم بمزايا وخصائص كثيرة يصعب حصرها ، أكتفي منها بما يلي ، دون أن أكرر ما سبقت الإشارة إليه خلال الأبحاث الماضية :

١ - سهولة تناوله ، من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به ، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها ، وأورد فيه أسانيده المتعددة ، وألفاظه المختلفة ولم يفرقه في الأبواب ، فيسهل على الباحث النظر في وجوهه واستثمارها والإفادة منها وتحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه[٢] .

وقد سهّل له منهجَه هذا أنه لم يقصد أن يضم إلى جمع الأحاديث ، بيان فقهها واستنباط الأحكام والآداب منها ، بخلاف صنيع البخاري في صحيحه .

٢ - صنفه الإمام مسلم في بلده بحضور أصوله ، في حياة كثير من مشايخه ، فكان يتحرز في الألفاظ ، ويتحرى في السياق[٣] ، ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوّب عليها .

---

(١) شرح صحيح مسلم ١ : ٢١ .
(٢) شرح صحيح مسلم ١ : ١٤ ، ١٥ .
(٣) التدريب ٢٧ .

٣ ـ لم يضع أحد مثل صحيح مسلم في حسن الوضع وجودة الترتيب[١] .

٤ ـ وقد بلغ مسلم في صنعة الإسناد مبلغاً يدهش العقول ، لما فيه من الإتقان والاحتياط وشدة التحري والتدقيق في الألفاظ ، مع الاختصار البليغ والإيجاز التام ، فلا يُعرف أحد شاركه في هذه النفائس من دقائق علم الإسناد . وهذا أبرز ما يميزه من صحيح البخاري .

٥ ـ خلوص « الصحيح » للحديث دون غيره ، فليست فيه استنتاجات فقهية أو أصولية ، أو تفريعات علمية في أي مجال .

٦ ـ رسم مسلم خطة كتابه في المقدمة ، وبيّن منهجه العلمي الذي أقام كتابه عليه ، وبهذا كان صحيحه عبارة عن منهج وتطبيق لهذا المنهج . وهذا يدل على مستوى رفيع في التأليف ، وما فيه من دقة ووعي وإحكام .

٧ ـ ومن احتياط مسلم وإتقانه : تحريه في رواية أحاديث من صحيفة همّام بن منبّه ، فكلما روى منها حديثاً ذكر هذا الإسناد بتمامه ، مع أنها كلها مروية بإسناد واحد ذكر في أولها فحسب ، ولكن مسلماً يجدّد الإسناد كلما روى حديثاً من هذه الصحيفة ، فيقول : « حدّثنا محمد بن رافع ، قال حدثنا عبد الرازق ، قال : حدثنا محمد عن همام بن منبه ، قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة عن محمد رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث منها : وقال رسول الله ﷺ ... » .

---

(١) التدريب ٢٧ .

٨ ـ أضف إلى ذلك ما مرّ بنا من خصائص أخرى ، عامة أو خاصة ، منها : عدم استيعاب صحيحه لكل الأحاديث الصحيحة ، وأنه لم يضع عناوين لأبواب كتابه ولم يفصل بينها ، وإن كان في الحقيقة قد رتبها بحسب الموضوعات ، وإنه قدم لكتابه بمقدمة طويلة حوت أفكاراً وآراء ثمينة في علم الحديث ... إلى غير ذلك من الخصائص والمزايا .



المَصَادرُ وَالمَراجعُ العَرَبِّية

أ ـ المطبوعة :

١ـإرشاد الساري	القسطلاني	مصر ١٣٢٦ هـ
٢ـالأعلام	الزركلي	القاهرة ١٩٥٩ م
٣ـالباعث الحثيث	أحمد محمد شاكر	مصر ١٣٧٠ هـ
٤ـتاريخ الأدب العربي[٣]	بروكلمان	مصر ١٩٦٢ م
٥ـتاريخ بغداد	الخطيب البغدادي	مصر ١٣٤٩ م
٦ـتاريخ التراث العربي	فؤاد سزكين (ترجمة أبو الفضل)	القاهرة ١٩٧١ م
٧ـتاريخ الفكر الأندلسي	بالنثيا (ترجمة مؤنس)	القاهرة ١٩٥٥ م
٨ـتدريب الراوي	السيوطي	مصر ١٣٠٧ هـ
٩ـتذكرة الحفاظ	الذهبي	حيدر آباد ١٣٣٣ هـ
١٠ـالتقريب	النووي	المطبعة المصرية (بلا تاريخ)
١١ـتقريب التهذيب	ابن حجر العسقلاني	لكنو ١٣٥٦ هـ
١٢ـتهذيب الأسماء واللغات	النووي	مصر (بلا تاريخ)
١٣ـتهذيب التهذيب	ابن حجر العسقلاني	حيدر آباد ١٣٢٧ هـ

١٤ـجامع بيان العلم وفضله	ابن عبد البر	مصر (بلا تاريخ)
١٥ـالرسالة المستطرفة	الكتاني	بيروت ١٣٣٢ هـ
١٦ـزاد المعاد	ابن القيم	مصر ١٣٤٧ هـ
١٧ـشذرات الذهب	ابن العماد	القاهرة ١٣٥٠ هـ
١٨ـشرح صحيح مسلم	النووي	القاهرة (بلا تاريخ)
١٩ـشرح العقائد النسفية	التفتازاني	طبعة ١٢٩٧ هـ
٢٠ـصحيح مسلم	مسلم بن الحجاج	دار الطباعة العامرة ١٣٢٩ـ١٣٣٢ هـ
٢١ـصحيفة همام بن منبه	نشرها محمد حميد الله	دمشق ١٣٧٢ هـ
٢٢ـطبقات الحفاظ	السيوطي	القاهرة ١٩٧٣ م
٢٣ـطبقات الحنابلة	ابن أبي يعلى	دمشق ١٣٥٠ هـ
٢٤ـالعقيدة والشريعة في الإسلام	جولد تسيهر	القاهرة ١٩٤٦ م
٢٥ـعلوم الحديث (بشرح العراقي	ابن الصلاح	حلب ١٩٣١ هـ
٢٦ـفتح الباري	ابن حجر العسقلاني	القاهرة ١٣٠٠هـ
٢٧ـفجر الإسلام	أحمد أمين	مصر ١٩٢٨ م
٢٨ـالفهرست	ابن خير	بغداد ١٩٦٣ م

٢٩ـ الفهرست	ابن النديم	مصر ١٣٤٨ هـ
٣٠ـ كشف الظنون	حاجي خليفة	مطبعة المعارف ١٩٤١ م
٣١ـ المدخل في أصول الحديث	أبو عبد الله الحاكم	حلب ١٩٣٢ م
٣٢ـ مرآة الجنان	اليافعي	بيروت ١٩٧٠ م
٣٣ـ مسند أحمد بن حنبل	...	القاهرة ١٨٩٥ م
٣٤ـ مسند أحمد بن حنبل	شرحه أحمد محمد شاكر	مصر ١٩٤٨ م
٣٥ـ معجم البلدان	ياقوت الحموي	بيروت ١٩٥٥ـ١٩٥٧ م
٣٦ـ معجم المطبوعات العربية	سركيس	مصر ١٩٢٩ م
٣٧ـ معجم المؤلفين	عمر رضا كحالة	دمشق ١٩٥٧ـ١٩٦١ م
٣٨ـ مفتاح السنة	محمد عبد العزيز الخولي	القاهرة (الطبعة الثالثة)
٣٩ـ مفتاح كنوز السنة	فنسنك	مصر ١٩٣٣ م
٤٠ـ مقدمة ابن خلدون	...	مصر (بلا تاريخ)
٤١ـ المنتظم (ج ٥)	ابن الجوزي	حيدرآباد ١٣٥٧ هـ
٤٢ـ وفيات الأعيان	ابن خلكان	مصر (بلا تاريخ)

ب ـ المخطوطة :

١ ـ تاريخ دمشق	**ابن عساكر**	(المكتبة الظاهرية بدمشق)
٢ ـ تذكرة الحفاظ	**يوسف بن عبد الهادي**	(المكتبة الظاهرية بدمشق)
٣ ـ تساعيات مسلم	**ضياء الدين المقدسي**	(المكتبة الظاهرية بدمشق)
٤ ـ كتاب التمييز	**مسلم بن الحجاج**	(المكتبة الظاهرية بدمشق)
٥ ـ الكنى والأسماء	**مسلم بن الحجاج**	(المكتبة الظاهرية بدمشق)
٦ ـ الوافي بالوفيات	**الصفدي**	(المكتبة الوقفية بحلب)

المَرَاجِع الأجْنَبيّة

1) Brochlman : geschichte der Arabischen Litteratur .

2) Encyclopedie de l'islam III : 8o8 .

الفهارس العامة

١ ـ فهرس الأعلام[١]

ـ الهمزة ـ

---

(١) اقتصرت على أهم الأعلام ومواضع ذكرهم ، ممن كان لهم أثر يذكر في موضوع البحث ، أو تربطهم بالإمام مسلم صلة ما ، كشيوخه ، وضربت صفحاً عن الآخرين ، ولا سيما رجال الأسانيد .

- الباء -

- التاء -

- الثاء -

- الجيم -

ـ الحاء ـ

ـ الخاء ـ

ـ الدال ـ

ـ الراء ـ

ـ الزاي ـ

ـ السين ـ

ـ الشين ـ

ـ الطاء ـ

ـ العين ـ

ـ القاف ـ

ـ الكاف ـ

- الميم -

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار

أ ـ الأحاديث القولية :

ب ـ الأحاديث الأخرى والآثار :

٣ ـ فهرس المصطلحات والكتب والمسائل[١]

(١) يضم هذا الفهرس بعض المصطلحات التي تتعلق بعلم الحديث ، وعدداً من القضايا المرتبطة بهذا الموضوع ، والكتب المؤلفة في الحديث النبوي ، ما عدا كتب مسلم وما ألف حولها ، لأنها مثبتة في مكان واحد من هذا الكتاب .

٤ ـ فهرس الأشعار

شكر وتقدير

أشكر للدكتور صبحي الصالح من قبل ، وللأستاذ محمد عوّامة من بعد ، ما تفضّلا به من ملاحظات واستدراكات قيّمة ، أفدتُ منها قبل تقديم الكتاب إلى الطبع ، فجزاهما الله خيراً ، وأحسن إليهما .

المؤلف

فهرس الكتاب

الفصل الثالث : صحيح مسلم ومنهجه فيه

(٥٩ ـ ١٤١)